



شرح جامع القواعد
في اصول
النحو

١٢٩

مكتبة فقرا الورق
صالح مصطفى
عزها

وكان آخر في علم الفقه
ايضا يحيى المصري

ما في هذا المجال
حاوي الفوائد شرح جامع لقواعد

في علم اصول الفقه

سنة ١٢٨١
٢١٤١



٥٨٩

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي من فضله رفع العلماء • بفعل الخشية في قوله انما يخشى الله
من عباده العلماء • ونور بصايح تصايفهم مشكات قلوب الطالبين
من الادباء • وبارك شجرة علومهم كما بارك في لا ولا • ونصب اعلام العلم
من كلامه الاعلى • بنص قوله هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون
في الزروة العليا • والصلوة على حامل اعياء الرسالة والقائد بالفصاحة
بين مصانع الخطباء • مع كثرتهم من حصي البطي • محمد المبعوث لدعوة
الثقلين بلا ريب ولا مل • وعلى الله واصحابه المقتبين من مشكات علومه نوراً
سناه • خصوصاً من حيث آداب درسه ونفسه هم الادباء وبعد فاني
لقد كنت في اتيان الامور وغفوان العجز مغترفاً من بحر علم النور واصولها • منفصلاً
عن ابراهيم وفصوله بالاستفادة عن المنسوبة اليه والافادة على الطالبين
المكبيين عليه حتى كاد يخطر خلدي دايماً ان اكتب شيئاً من اصول النور فاختلست
فرصاً من بين الاشتغال • وانتزعت نهنراً مع تونغ البالك • فصنفت
متناً جامعاً للقواعد وما ويا عن الزوايد • فلما تم المتن شرعت في
شرحه شكر النعمتين الموصلتين صاحبهما الدوتيتي • وسيتته

حكا

بجاري الفوائد • شرح جامع القواعد • ليكون الاسر مطابقاً للمسمى
في التحقيق • وموافقاً له من حيث اظهار الاسرار الخفية بالتدقيق • شعر
ولا سيما ما غدا متضمناً • لمدهح وزير للظلمات يذهب • لقد هذب
المغف وأعرب لفظه • من حيث انه موجز لا مطب • اغني به الصدر
المعظم والصاحب الاعظم صاحب الديوان آصف الزمان الوزير الاعظم
احمد ياشا يستره الله ما يشاء • افضل الفضلاء • المتبحرين • اعلم العلماء
التأخرين • الذين سعد برطف الحق • وأمتاز بتأييده من بين كافة الخلق
وما الى جنبه الذاتي والقاصي • وافلح بتابعه المطيع والعاصي • شعر
شكر لك اللهم حيث منحتنا • وزيراً منتهى نخشى الملوك وترهب • مجاهد
اهل الكفر والرفض وممن • له مذهب الاحاد والزيغ مذهب •
وايدته بالعسكر الغالب الذي • له في جمى الاعداء ملكي ومطعب • غنايمه لا
منتهى لكبارها • واصفرها لدهر بل هي اغلب • ثم لما مول من الفضلاء
الكرام • المخلقين باخلاق سيد الانام • ان يصلح ما كان قابلاً للاصلاح
فرحلل • وسرر وازيال لطفرهم ما يناسب السنت من الدليل اذ التهور
والخطاء في الكلام • ليس اقل قارورة كسرت في الاسلام • وهذا العجز
والتقصير على التحقيق • استمد من الله تعالى التوفيق • انه قريب مجيب عليه
توكلت واليه اُنيب • وبعد اليتيم بسم الله الرحمن الرحيم يقول العبد
المفتقر الى الله عبد الحليم بن لطف الله • قال فمجم الملة والدين الفقر ثلاثة
الافتقار الى الله تعالى دون غيره والافتقار الى الله تعالى مع الافتقار الى غيره

والانتقال الى الغير دون الله تعالى العباد بالله فاشار بيميننا وسيدنا
صلواته عليه وآله بقوله الفرق في الاول وبقوله كاد الفرقان يكون كذا في الثاني
وبقوله الفرق في الوجه في الدين الى الثالث اما بعد حمد الله اتماما له في
بعد لبيانها عن الفعل ورايحه في نصب الضرف كافيته وهو مضاد الى الحمد
واضافته الى لفظة الجلالة فراضاة المصدر الى مفعوله والفاعل محذوف
وهو باء المتكلم لدلالة المقام عليه والمراد بالمصدر هنا الحاصل بالمصدر
اعني المحمودة التي هي صفة قايمة به تعالى وكذا الكلام في الحمد لله اي جنس المحمودة
التي ينويها ويقصدوها كل حامد ثابت لله تعالى والصلوة بالجر عطف
على حمد الله وقوله على خير خلق الله متعلق بالصلوة والخلق بمعنى المخلوق
فيشمل المعقولات والمحسوسات والجواهر والاعراض وان كان المراد منه
هنا ذوى العقول المكلفين بالتكليفات الشرعية والعقائد الحقة وعلى الله
الذين هم اصفياء الله التزم اهل السنة اذ خلا على الله ودا على الشيعة
الحديث الموضوع الذي روي من فرق بيني وبين آل علي لم ينل شفاعتي الخ
فهذا كتاب مبتدأ وخبر جواب اما بالفاء والمشار اليه هو المنوت اليه في هذه
فيكون ان تكون الاشارة عبارة عن التثنية اعني الالفاظ والمعاني والنقوش
ومعناها النقوش الدالة على تلك الالفاظ باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة
غريب الوضع صفة كتاب يقال غريب الرجل اي جاء بشئ غريب الوضع
والغريب في الحديث ما يكون اسناده متصلا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن
بروي واحد من التابعين او اتباع التابعين بحجيب الصنع معطوف على غريب

والحمد

والحجيب هو الام الذي يتجيب منه وكذلك العجائب بالضم قلما تسبح فرحة بنبأه
اي قليلا ما تجود طبيعة نقادة بنظيره وتسبح ناسج على منواله وهو كسر
الميم الحشبة الذي يلقا الحايك عليه الثوب ويستعمل بمغنى القاعدة والاسلوب
ويقال تسبح تسبح بكسر العين وضمتها في الغبار اذا ضمت الحايك الحجة الى التمدد
على وجه يستحكم اخذته اي هذا الكتاب فركب القوم اي العلماء فراهل
الادب الذين هم ستموا بصريا وكوفيتا خصوصا ناظر الى دقايق كلام
الامام السيوطي في التلويح واليوم وهو كان شيخا كاملا في العلوم الادبية
وغيرها اخذ العلوم من مشايخ زمانه ومن لطفه عز وجل فتح له ما فتح
بحيث صار من اصحاب النفس القدسي ومناقبه ومؤلفاته مستغنية عن الذكر
والبيان يشتمل اي هذا الكتاب على مقدمة ومبت مقالات وخاتمة وجم
الضبط ان القواعد التي ذكرت فيه اما ان يكون مقصودة او لا فاولى المقالات
والثانية اما ان تتعلق السابقة باللاحقة او لا فاولى المقدمة والثانية
الخاتمة **المقدمة** هي لغة صفة مفرقة بمعنى تقدم عند الجمهور وقال سعد الدين
التفتازاني في شرح التلخيص ان المقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش بمعنى الجماعة
للمقدمة منها مفرقة بمعنى تقدم يريد ان مقدمة الكتاب ومقدمة العلم متعارفان
منها اصول النحوي علم يبحث فيه عن ادلة النحوي الاجمالية فبحث في ادلته وكيفيته
الاستدلال بها وحال الاستدلال قوله علم يبحث فيه اي صناعة فلا يرد ما
اورد على التعبير به في هذا اصول الفقه فكونه يلزم عليه فقد اذ فقد
العالم به لان اصول النحوي صناعة مدونة مقررة وجد العالم به او لا

وقوله عن أدلة النحو يخرج به كل صناعة سواء قال ابن جني في الخصائص أدلة
النحو ثلاثة السماع والقياس والاحتجاج أما ابن الأنباري فقد ذكر في أصوله
استصحاب الحال ولم يذكر الاحتجاج فكان لم يرد الاحتجاج به في العربية كما هو
رأي القوم أكثرهم كقولنا إن حصل لنا أربعة أدلة كما وقع العمل عليها
وإذا عرفت هذا فاعلم أن كلامنا في الاحتجاج والقياس لا بد له من مستند
من السماع كما هو في الفقه كذلك ورد فيهما الاستقراء والاستحسان وعدم
النظر وعدم الدليل وقوله الإجمالية احتراز به عن البحث عن التفصيلية
كما بحث في دليل خاص بجواز العطف على الضمير المحرور غير إعادة
الجار وكجواز الأضمار قبل الذكر في بابي الفاعل والمفعول وقوله فحينئذ هي أدلة
بيان لجهة البحث عنها أي البحث عن كلمات القرآن بانه حجة في النحول لأنه
افصح الكلام سواء كان متواترا أم أحادا أو غير السنة بشرطها الآتي وعن
كلام من يوثق بعربيته كذلك وعن إجماع أهل البلدين كذلك وعن القياس
وقما يجوز فيه العمل ولا يجوز وقوله كيفية الاستدلال بها أي احتراز عن
يعارضها نحو تقديم السماع على القياس واللغة المجازية على التيمية الملائمة
وأقوى العلتين على ضعفهما وأخف الأفتحين على شدتها قبحا قوله وحال السنة
أي المستنبط المسائل من الأدلة المذكورة أي صفاته وشروطه وما يتبع ذلك
احتراز عن صفة المقلد والتأويل وفائدة أصول النحو التعويل في إثبات
الحكم على الصحة والتعليل والارتقاء فخصيصة التقليد إلى إيقاع الإطلاع
على الدليل فإن المقلد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ولا منفذ له في أكثر الأمر

من عوارض الشك والارتباب ولما عرفت أصول النحو لزوم له أن يعرف النحول أيضا
وله حدود شتى واليقين بهذا المحل قول ابن جني في الخصائص وهو نحو سمع كلام
العرب في تصرفه أي أنه علم بمقاييس مستنبط من استقراء كلامهم من
أعرابه وبنيانه وأنصافه ومنعه وغيرها كما التنبيه والجمع والتحقيق والتكبير
والإضافة وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها
في الفصاحة وأصل النحو مصدر نحو نحووت بمعنى قصدت ثم خص به
هذا القبيل من العلم كما أن الفقه في الأصل مصدر رفرت بمعنى فهمت ثم خص
به علم الشريعة وقال صاحب المستوفى في النحول صناعة علمية ينظر الفاظها
إلى الفاظ العرب فوجه ما يتألف بحسب استعمالهم ليعرف النسبة بين صيغة
النظم وصورة المعنى فتوصل بأحدها إلى الأخرى وقيل النحو علم صناعة
يعرف بها أحوال كلام العرب فوجه ما يوضح ويفسد التأليف يعرف الصحيح
من الفاسد وإذا عرفت هذا فاعلم أنه كما نعلم أنه يعرف النحو لزوم أن يعرف التصريف
أيضا فالأخرى هي هنا فرحده ما ورد في النجاشي وهو التصريف تحويل
الأصل الواحد أي تغييره الأصل ما يبتنى عليه الشيء والمراد هنا المصدر
إلى أمثلة أي بنية وصيغ وهي الحكم باعتبار هيئات تعرض لها في الحركات
والسكنات التي ليست بأعراب مع تقديم بعض الحروف على بعض وتأخير عنه
مختلفة باختلاف الهيئات كضرب يضرب صارب ونحوها من المشتقات
لمعان لاجل حصول مقاصد لا تحصل أي تلك المعاني الأخرى
أي بهذه الأمثلة في هذا التعريف تنبيه على أن هذا العلم محتاج إليه والمراد بالتصريف

هم هنا غير علم التصريف معه الذي هو معرفة احوال الابنية حينئذ وقبل
 هو علم يبحث فيه من احوال الابنية الكلم باعتبار هيئات الحركات والتكلمات
 التي ليست بأعراب ثم انه لما ذكر كلا من تعريف النحو والتصريف لزم له التعرض
 الى تعريف اللغة فقال اللغة اصوات مع الحروف المباني اي حال كونها مركبا
 مع الحروف المباني التي هي الخاصة بالانسانية المعبرة عنها بحروف لبيج جاد اب
 ج د هـ و ز الح وقوله يعتبر بها صفة اصوات والضمير البارد ز لها
 وفاعل يعتبر قوله كل قوم عن اغراضهم من حيث الكمال والمجاورة و
 المشاورة مع كون مناسبة الالفاظ المركبة من الاصوات مع الحروف
 المباني للمناسبة الموضوعة هي لاجلها قال ابن جني في الخصائص هذه المناسبة
 موضع شريف نبه عليه الخليل وسيبويه وتلقته الجماعة بالقبول
 فقال الخليل كانوا هم توهموا في صوت الجندب استطالة فقالوا صار وفي
 صوت البناز تقطيعا فقالوا صار صار وقال سيبويه في المصادر التي
 جاءت على الفعل ان انما تأتي للاضطراب والحركة نحو الغليات
 والغثيان فقابلوا بتوالي الحركات في المثال توالي حركات الافعال
 وقال ابن جني ايضا وقد وجدت انا شيئا كثيرة في هذا النمط
 في المصادر الرباعية المضاعفة تأتي للتكرير والتعزيع نحو القلقة
 والصلصة والتعققة والررفة وفي الفعل تأتي للسرعة نحو الجري
 والولقي وفرد ذلك باب استعمل جعلوه للطلب لما فيه تقدم حروف
 زائدة على الاصول كما تقدم الطلب على الفعل وكذلك جعلوا تكرير العائر

د الأعلى تكرير الفعل نحو فتح وكسر فجعلوا قوة اللفظ لقوة المعنى وخصوا
 بذلك العين لانها اقوى من الفاء واللام اذ هي واسطة لهما وكفوفة بهما فصارا
 كأنهما مناجح لهما ومبذولان للعوارض ومنها ولذلك تجد الاعداد بال حذف
 اكثر فيهما ومنها وفرد ذلك الحضم لاكل الرطب والتضمير لاكل اليابس فاختروا
 الحاء المعجمة لرحاوتها للرطب والقاف لصلابة اليابس ومن ذلك النضج
 للماء والنضج لا قوي منه فجعلوا الحاء المهملة لرفتها للماء الحفيف والحاء المعجمة
 لثقلها للماء القوي من الماء ومن ذلك القذ طولاً والقطأ عرضاً لان الطاء احصر
 للصوت واسرع قطعا من الدال المستطيلة اي لما طال من الاثر وهو قطع طولاً
 وهذا الباب واسع جداً لا يمكن استقصاؤه فلنكتف بذلك المقدار واختلف
 اى اختلف العلماء المحققون في القول والمذهب هل هي اى اللغة العربية بوضع
 الله تعالى امر بوضع البشر ذهاب الاول اى الى ان الواضع هو الله تعالى لا البشر الحسن
 الاشعري ويسمى هذا المذهب مذهب التوقيف وذهب الى الثاني الاخرون
 الى ان الواضع هو البشر وهذا المذهب الاصطلاح ومنهم اى من المحققين من ذهب
 الى التوزيع بان قال ذلك البعض منهم بتوقيف البعض واصطلاح البعض واختلف
 ايضا على ما ذهب اليه الحسن الاشعري فكون الواضع هو الله تعالى هل وصل
 اليها علمها اى اللغة العربية بالوحى الى بنى فرادى انبياء عليهم السلام او بخلق العلم
 الضرورى في بعض العباد المستعذلة وقوله بها متعلق بالعلم والتضمير للغة
 والارجح هو الاول واعلم ان ههنا ثلاثة مذاهب انحصرها الاول لقوله تعالى
 وعلم ادم الاسماء كلها اى اسما والمسميات قال ابن عباس خرج علم اسم الصفة والصفة

حتى الفسوة والغيبة وأخرج ابن أبي خاتم في تفسيره عنده عرض عليه اسماء ولده انسانا
انسانا فقيل له هذا شيت وهذا قابيل وهذا هابيل والدوايت فردا فردا
فقيل له هذا هو الحار وهذا هو الجمل وهذا هو الفرس فتعلمه تعالى آدم وم
دلى على ان الواضع هو الله تعالى دون البشر وان وصولها اليه بالروح الالهى
وبالالى هذا القول الاول لانج كثير فرأى اللغة والنحو حصوا ابن جنه
ونقله غريشه ابنه على الفارسي وهما خبر كبار المعتزلة والمذهب الثاني انها اصطلاح
وضعها البشر ثم قيل وضعها آدم وتأول ابن جنى الآية الكريمة على معنى علم
آدم اقداره على وضعها وقيل لعله كان في الاول انك يجمع حكيمان او ثلاثة
فصاعداً فيحتاجون الى الابانة والافصاح عن الاشياء المعلومه
فوضعوا الكل واحداً منها لفظاً اذا ذكر عرفوه به وقيل اصل اللغات كلها
الاصوات المسموعات كدوي الرياح والترعد وحرير الماء ونعيق الغراب وسرير
الفرس ونهيق الحمار ونحو ذلك ثم ولدت اللغات غرضك فيما بعد واستحسنه
ابن جنى والمذهب الثالث التوزيع بين التوقف والاصطلاح اي لا يدري
ايهم فوضع الله تعالى امر فوضع البشر لعدم دليل قاطع في ذلك وهذا هو الذي
اختاره ابن جنى آخر **فائده** وفيها تنبيهان التنبيه الاول ما جاء في الخبر ان
آدم لما مرض مرض الموت تقي ثمره الجنة فارسل اولاده في كل طرف ان ياتوا
بمثل هذه الاشجار وكان شيت وم عنده فقال له ادع الله ان يرسل فرساً
الجنة فقال شيت وم ادع انت يا ابني فقال آدم اتى استحيى فمر الله تعالى فدعا شيت وم
فصعد الجبل فرأى جبريل بكى وحبلى ولبس فرساً الجنة على رأس حورية فرجع الى الجنة

فأكل آدم وم فر هذه الثمار وزوج تلك الحورية فرشيت وم فأول فر تكلم بالعربية
في وجه الارض كانت تلك الحورية وأول فر نسل تلك الحورية ادرين وم ولهذا
السر صعد السماء ودخل الجنة وبقي مخلداً فيها ثم بعد الطوفان لم يبق في وجه الارض
فر ينطق بالعربية فأول فر نطق بالعربية في وجه الارض بعد الطوفان يعرب بن قحطان
التبنيه الثاني ما ذكر ابو زيد في الوتر ان اول فر نطق بالعربية يعرب بن قحطان
ثم عربها اسمعيل وم وهو ابن اربع عشر سنة وروى الشيرازي في الالقاب
عن امام المتقين وامير المؤمنين علي كرم الله وجهه ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال اول فر نطق بالعربية البيتة اسمعيل وم وهو ابن اربع عشر سنة قال الحافظ
بن حجر في شرح هذا الحديث قبيد بالعربية بالبيتة ليجتمع بين الحديثين اي حديث
الباب وحديث التهم اسمعيل وهذا التسان العربي لها ما لا فيكون الاولية
في حديث الباب بحسب الزمان في البيان لا الاولية المطلقة فحان هذا الالهام
لا اسمعيل وم بعد تعليمه اصل العربية فر جرحهم ويؤيده ما حكى ابن هشام عن
السير اني ان عربية اسمعيل وم كانت افصح فر عربية يعرب بن قحطان وبقاياهم
وحجيرة وزعم بعضهم فر العلماء انه اي انسان لا فائدة لهم من الخلاف المذكور ان الله
هو الذي يوضع الله تعالى امر بوضع البشر ام بالتوزيع وليس كذلك بل فائدة
الاولى فقهية ولذا ذكرت هذه المسئلة في اصوله والثانية نحوية ولذا ذكرت
في اصوله تبعا لابن جنى في الخصايص وهي جواز قلب اللغة فان قلنا انها اصطلاح
جاز ولا فلا واطباق اكثر النحاة على ان المصحف ليس بكلام فينبغي ان يكون
فر هذا الاصل واذا عرفت هذا فاعلم ان ابن جنى قال الصواب وهو اني

الحسن الاحفش سواء قلنا بالتوقيف ام بالاصطلاح ان اللغة العربية
كلها موضوعة في وقت واحد بل وقعت متلاحقة متتابعة فقال الاحفش
لغات العرب اتا جاءت فربما ان اول ما وضع على خلاف وان كان كل مسوقا
على صحة وقياس ثم احدثوا بعده اشياء كثيرة بلحاجة اليها غير انها على قيا
ما كان وضع في الاصل مختلفا ويجوز ان يكون الموضوع الاول ضربا
واحدا ثم راي فرجا بعد ان خالف القياس الاول الى قياس ثان جارفي
الصحة مجرى الاول مثلا الاجناس الثلاثة اى الاسم والفعل والحرف يحتمل في
كل منها انه وضع قبل فلا يدري ذلك الوضع وصرح ابو علي الفارسي
ان الاحفش قال ان ما غير منه لكثرة استعماله فرحيت ان العرب تصورته بما
كان قبل وضعه وعلمت انه لا بد من كثرة استعماله فابتهروا بتغييره
علما بان لا بد من كثرة الداعية الى التغيير فلا سر قديما كان معربا فلما كثرت
الداعية فيما بعد الى التغيير فرحيت كثرة الاستعمال تركوا بعض افراده مبتدئين
معرب نحو امس ومتى وكيف واين وحيث واذا وكذا الفعل قديما كان مبنيا
فلما كثرت الداعية فيما بعد الى التغيير فرحيت كثرة الاستعمال تركوا الفعل المضارع
معربا نحو يضرب بن يضرب لم يضرب علما بانهم يستكثرون منها فيما بعد فوجب
لذلك تغييرها قال الاحفش والقول عندي هو الاول لانه ادل على حكمها
واشهد لها بعلمها بصائر امرها ولما عرف كل واحد من العلوم الثلاثة على حدة
او رعيته ما قال الامام الفخر الرازي في المحصول اعلم ان معرفة باللغة والتصرف
والنحو فرض كفاية الفرض قسمان فرض عين وفرض كفاية فالفرض العين هو الذي

يلزم

يلزم على كل احد ادائه كالصلوة المفروضة والزكاة وصوم رمضان والحج والعبادة
البدنية والمالية والفرض الكفاية هو الذي اذا ادى به البعض سقط عن
الباقي كصلوة الجنائز والجها اذا لم يكن النفير عا قافا اذا فرضية
العلوم الثلاثة على من اراد ان يعلم الفقه واصوله واصول اصول
كعلمي التفسير والحديث وعلم اصول الدين وعلم البلاغ لان معرفة
الاحكام الشرعية التي هي من علم الحال واجبة بالاجماع والواجب على ثلاثة
انحاء واجب شرعي كالصلوة والزكاة وواجب عقلي كالعلم بوجود
الصانع لاهل البصيرة فرمضوعة ففهم العلم فالحال المؤثر وواجب
عادي كالنحو والتصرف في التفسير والفقه ومعرفة الاحكام الشرعية
الفقهية بدون ادلتها النقلية مستحيل من حيث الاجتهاد لانه
ح لا يكون حكما شرعيا فلا بد لنا من معرفة ادلتها اى دلة الاحكام
وهذه الادلة النقلية راجعة الى الكتاب اى كتاب الله المنزل على الرسول
المكتوب في المصاحف المنقول عنه نقلا متواترا بلا شبهة والسنة
هي في اللغة الطريقة مرضية كانت او لا وفي الشريعة الطريقة المسلوكة
في الدين فرغير فرض ولا وجوب فالسنة ما واخط عليه النبي صلى الله
عليه وسلم مع التارك احيانا فلو كانت المواظبة المذكورة على سبيل العبادة
فهي سنن الهدى وان كانت على سبيل العادة فهي سنن الزوايد فسنن
الهدى ما يكون اقامتها كمالا للدين وهي التي تتعلق بتركها كراهة
واساءة وسنن الزوايد التي تكون اقامتها حسنة ولا تتعلق بتركها كراهة

ولاساءة كسير النبي صلى الله عليه وسلم في قيامه وقعوده ولباسه واكله
والمراد بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم هنا هي الاحاديث الشريفة قوله وفعله
واثرهما اي الكتاب والسنة واراد ان كلاهما بلغه العرب اي العرب العاربة
ونحوهم ونصيرهم عطفاً على بقة فاذا اي فاذا كان كذلك يتوقف
علم الاحكام الشرعية على الادلة السمعية ومعرفة الادلة التي هي حد الاجناد
يعني آي القرآن تتوقف على اللغة والنحو والتصريف ولم يذكر علم البلاغة مع
ان الادلة تتوقف عليه ايضا لان في تعريف فصاحة المفرد والكلام والمكالم
لابد من ذكر هذه الثلاثة وفي تعريف البلاغة لابد من ذكر الفصاحة فبهذه
الوسائط لا يكون البلاغة الا هذه الثلاثة وما يتوقف على الواجب المطلق
بالوسائط وهو مقدور للكلف من النفوس البشرية قال الله تعالى لا يكلف الله نفساً
الا وسعها فقله ما يتوقف مبتدأ وخبره قوله فهو واجب على المكلف بالبراء وما بينهما
جملة معترضة فاذا اي فاذا كان كذلك معرفة هذه الثلاثة اي اللغة والنحو
التصريف واجبة بالوجوب العادي بل بالوجوب الشرعي على المكلف في الطريق
الى معرفتها اي هذه الثلاثة اما النقل المحض فاكثر اللغة ثبت به لا غير قال
في التوضيح لما وقع الاختلاف بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم في امر الخلافة
فقال الانصار من ائمة ومنكم امير تملك ابن كرز بقوله رسول الله صلى الله
عليه وسلم الائمة فخر يش فاستدل بعموم الائمة ولم ينكره احد انتهى او العقل
مع النقل كقولنا الجمع المحكي باللام اي لانه التعريف نحو الرجال جاوا
او النساء جين للعموم لانه يصح استثناء فرد منه فالعقل يدرك ان الاستثناء

لا يكون الا في العام كالنقل فان صحة الاستثناء بالنقل اي بالاشهر على ان
الصحابة استدلو بعموم الجمع المحكي باللام في قوله تعالى فبجد الخلافة كلهم اجمعون
الا ليس كما استدلو بالتاكيد بقوله كلهم اجمعون والاحتياج الى التاكيد
لاحتمال ان يكون اللام للعهد لا للجنس والاستغراق وقد مر في التوضيح
مقتضى الاختلاف بين الصحابة في امر الخلافة واستدلال ابن كرز وكونه
معيار العموم اي كون الجمع المحكي باللام بالعقل ذكر في التلويح ان الاصل اي في
اللام هو العهد الخارجي لانه حقيقة التعيين وكما التمييز ثم الراجح الاستغراق
لان الحكم على نفس الحقيقة بدون اعتبار الافراد نادر يعني ان وجد فقليل الا
جدا وان العهد الذهني موقوف على وجود قرينة البعوضة فلا استغراق
هو المفهوم من الاطلاق حيث لا عهد في الخارج خصوصاً في الجمع فان الجمعية
قرينة التصدي الى الافراد دون نفس الحقيقة فحينئذ هي هذا اما عليه المحققون
انتهى فمعرفة كون الجمع اي الجمع المحكي باللام المذكور الذي ذكر ان صحة الاستثناء
منه بالنقل وكونه معيار العموم بالعقل له اي للعموم لا تحصل الا بالتركيب
من النقل والعقل اما العقل المحض بدون اعتبار النقل معه فلا مجال له في ذلك
اي في كون الجمع المحكي باللام للعموم واما النقل المحض اي تعريفه هو الكلام العربي
النصيح المنقول نقلاً صحيحاً جارياً عن حد الفقه الى حد الكثرة وعلى هذا
يخرج ما جاء في كلام غير العرب من المولدي وغيرهما واما ما جاء في كلامهم
نحو لزم بلن والنصب ليم والجزء لعل ونصب الجزئين بها وبيئت فانقل المحض
ينقسم على اربعة اقسام في الاستعمال اما تواتر وهو الخبر على السنة قوم لا يتصور

تواضعهم على الكذب ومصادقة وقوع العلم غير شبهة او اجمع احد الفرق بين
الاحد والواحد ان الاحد لا يشترط شي في ذاته والواحد لا يشترط شي في صفاته
او مرسل او مجهول فاما المرسل فنحن نقول انما تواتر فهو الذي انقطع سنده
نحو ان يروي ابن دريد عن ابي زيد بلا رفع ولا وقف والمجهول هو الذي
لم يعرف ناقله اصلا اي كلينا نحو ان يقول ابو بكر الانباري حدثني رجل عن فلان
فلا يقبل ان اي المرسل والمجهول عند ائمة اللغة والفقهاء العدالة شرط في
قبول النقل والحال انقطاع السند في المرسل والجهل بالناقل في المجهول فيوجبنا
الجهل بالعدالة فان لم يذكر اسمه او ذكر ولم يعرف عدالة فلا يقبل نقله وقيل
يقبل ان لان الارسل صدق من لو اسند لقبول ولم يتقدم في اسناده فذلك
في ارسله لان النسبة لو تطرقت الى ارسله لتطرق الى اسناده فاذا لم يتم
وكذلك النقل المجهول صدر ممن لم يتم في نقله لان النسبة لو تطرقت الى نقله
عن المجهول لتطرق الى نقله عن المعروف وهذا ليس بصحيح واختلف العلماء في جواز
الاجازة والصحيح جوازها هذا حاصل ما ذكره ابن الانباري واما المتواتر فله
القرآن اي لغة قريش وهم اسد قيس وقيس ومانتر اهل اللغة وان لم يوجد
فيه بشرط التواتر وهو اي مانتر اهل اللغة دليلنا فاذ منه اي يستدل به
بحيث تؤخذ منه اللغات كما تؤخذ من القرآن والاكثرون فالائمة على انه
يفيد الظن ولا يفيد اليقين وشرط التواتر ان يبلغ ناقلوه عددا اي عدد اكثر
بحيث لا يجوز العقل على مثلهم الاتفاق على الكذب كما التواتر الذي يعتبر
في الاخبار بالبلدان النائية وحكايات الامم السالفة وشرط خبر الواحد

ان يكون ناقله عدلا رجلا كان او امرأة حرا كان او عبدا كما يشترط في نقل الحديث
فلا يشترط في ناقله معرفة تفسيره وثبوت اويله فاشترط في نقلها اي اللغة العربية
ما اشترط في نقله اي الحديث فان كان اي ناقل اللغة العربية فاسقا لم يقبل
نقله كما في الحديث ويقبل نقل العدل الواحد غير اهل الاهواء كالمعتزلة و
الخوارج وغيرهما من الفرق الضالة الا ان يكون ممن يهذي بالكذب وعلى كل
واحد من التواتر والاحاد اشكال كثيرة اما المتواتر فلا شك الواقع عليه
اي على المتواتر من وجهين احدهما اننا نجد الناس مختلفين اللسان في الناس
للمعتمد والمعهودون علماء النحو واللغة الذين هم كانوا مختلفين في معاني
الالفاظ المدلولة عليها بوضع الواضع التي هي اكثر الالفاظ تداء ولا ودونا
بنحو الذي اداله والاراد عطف تفسير ما قبله اي استعمالا على السنة المسلمين من العرب والعرباء
وغيرهم من المصنفين وعرفاء النجم وقوله اختلافا فنقول مطلق لقوله مختلفين
وقوله شديدا هو التعتلا ولا اختلافا والتعتلا قوله لا يمكن القطع فيه
اي في هذه الاختلاف بما هو الحق اي الصواب في نفس الامر كلفظة الله كما اشتقاها
قال قوم انها عينية وقال قوم انها سرية يعني ذهب ابو زيد وجماعة من المتكلمين
انها مأخوذة من اللغة السريانية لان اليهود والنصارى يقولون في الاسم العلم لاها
فعرّب بحذف الالف الاخيرة التي بعد الهاء وادخل الالف واللام عليه فقالوا
الله طلبا للتخفيف كما فعلوا في اليوم والنور والروح فانها في الاصل يوم و
نور وروحان فعرّبت بحذف الالفات وادخل التنوين والالف واللام عليها
فقالوا يوم ونور وروح واليوم والنور والروح وقيل بطلان ما ذهب اليه ابو زيد

مع جماعة المتكلمين يبين لانا ان هذه الكلمات سرانية او غيرانية
او يونانية بل عربية في اصل الوضع وليست فرقة العرب التي اخذت فرقة
اخرى بل هي مما تواطت فيه اللغتان وكثيرا ما يقع مثل ذلك في التواطى
بين اللغات فالنواطير فيهما لا يوجب الجزم بكونها مأخوذة احدهما
من الاخرى ولا يكون احدهما اقدم من الاخرى وان اوجهم احتمال ذلك
فاما الذين جعلوها عربية اختلفوا فيها اي لفظة الجلالة هي مشتقة
اي وصف وهو وضع لذات مبرمة باعتبار بعض معانيه واصنافه
اولا فان لم تكن مشتقة قبل علم اي اسم لذاته المخصوصة وليست بمشتقة
لانه يوصف يقال الله الحي القيوم مثلا ولا يوصف به فلا يقال الحي الله
والقيوم الله فانه يقال لا اصل له ولا اشتقاق وهذا ما ذهب اليه الخليل
والزجاج واختاره الامام الفخر ونسبه الى سيبويه والاصوليين والفقهاء
والقائلون بالاشتقاق اي اشتقاق لفظة الله اختلفوا اختلافا
شديدا فقال بعضهم اشتقاقه من الهاء والواو بمعنى عباد وقيل
اشتقاقه من الهاء اذا تحيرت العقول متحيرة في معرفة تعالى وقيل اشتقاقه
من الهاء الى فلان اذا سكنت اليه لان القلوب تطمئن بذكره تعالى والارواح
تسكن الى معرفته اذا فزع فرام نزل فالاله بمعنى المسكون اليه وقيل اشتقاقه
من الهاء الفصيل اذا وقع بآله اي اتجى اليها بالحرص والشوق اذ العباد يولعون
بالتضرع اليه تعالى في الشدايد وقيل اشتقاقه من الهاء اذا تحيرت الاله وهو شدة
المحبة وتخطيط عقله اي زلا فكان اصله ولاه قبلت الواو وهن كما في اعارة

واشياء

واشياء لكن يردده اي هذا الوجه المجمع على آله دون اوله وقيل لاه
مصدر لاه يليه لايها ولاها اذا احتجب وارفع لانه تعالى مجرب عزادراك
الابصار ومرتفع على كل شيء اي منزعه عما لا يليق به فن تأمل ادلتهم
في تغيير مدلول هذه اللفظة اي لفظة الجلالة علم انها اي هذه اللفظة متعارفة
بين المعاني المذكورة وان شيئا اي معنى منها اي من معاني هذه اللفظة لا يفيد
الظن الغالب الذي يفيد الحكم الشرعي من الاحكام النظرية فضلا عن افادة
اليقين وكذلك اختلفوا في لفظ الايمان والكفر والصلوة والزكاة فاذا
كان هذه الحال في هذه الالفاظ التي هي اظهر الالفاظ والحاجة اليها شديدة
جدا فما ظنك بسائر الالفاظ فاذا اي فاذا كان كذلك ظهر ان دعوى التواتر
في اللغة والنحو مستعدرة واذا عرفت هذا فاعلم اننا نجيب عنه بانه وان لم يكن دعوى
التواتر في معانيها على سبيل التفضيل فاننا نعلم معانيها في الجملة فنعلم انهم يطبقون
لفظة الله على الاله المعبود بالحق وان كنا لا نعلم مستحق هذه اللفظة اذ انه ام
كونه معجوزا بحق ام كونه قادرا على الاختراع ام كونه ملكا والخلد ام كونه
بحيث يتحير العقول في ادراكه الى غير ذلك من المعاني المذكورة المفهومة من
هذه اللفظة وكذا القول في سائر الالفاظ والاشكال التي من وجهي
الاشكال الواقع في المتواتر وهو ان من شرط التواتر استواء الطرفين اي
اليقين والجهل فرحيت ان العقل لا يحمله على الكذب في الواسطة اي في حق
الحقايق بالاجابة المتواترة فثبت اسم فعل بمعنى أثبت اننا ما علمنا حصول
شرط التواتر في حق حفاظ اللفظة والنحو والتصرف في زماننا كيف نعلم

حصوله في سائر الاوقات واذا جعلنا شرط التواتر جملتنا التواتر ضرورة لان
الجملة بالشرط يوجب الجمل بالمشروط قال الامام الفخر الرازي فان قيل الطريق فيه
امران احدهما ان الذين شاهدناهم اخبرونا ان الذين اخبروهم بهذه اللغات
كانوا موصوفين بالصفات المعبرة في التواتر وايضا ان الذين اخبروا من
اخبرهم كانوا كذلك الى ان يتصل النقل بزمان الرسول صلى الله عليه وسلم والامر الاخر
ان هذه الالفاظ لو كانت لم تكن موضوعة لهذه اللغات ثم وضعها واضع هذه
اللفظ لا يشتر ذلك وعرف ولكن لم يشتر فان ذلك منها بتوفير الدواعي على نقله
قلنا جواب فان قيل اما الاول اي الامر الاول فيفرح صحيح لان كل شخص
من اهل اللغة واهل النحو واهل التصريف حين سمي لغة مخصوصة اي وضع لفظا
معينا لمعنى معين فلهذا الشأن اي شان علم اللغة وعلى النحو والتصريف فانه اي الشا
لم يسمع منه اي من هذا الشخص انه سمعه من اهل التواتر وهكذا ابدل خبر هذه
الدعوى على هذا الوجه مما لا ينهم كثير من الادباء فيكف يدعي عليهم انهم علموه بالضرورة
بدل الغاية المقصودة فرأوى اللغة ان سنده الى كتاب صحيح فراكب المدونة لاجل
لاجل اللغة الفصحى الصحيحة من حيث النقل او الى اسناد متين من حيث الضبط
والحفظ ومعلوم ان ذلك اكل واحد من السند والاسناد لا يفيد اليقين واما
الثاني اي الامر الثاني فضعيف ايضا كالامر الاول لان ذلك الاشتها
فما يجب في امر من الامور العظيمة وليس هذا منه سنادا انه قد كان لا نسلم انه
لم يشتر فانه قد اشتهر بل بلغ مبلغ التواتر ان هذه اللغات انما اخذت
من مجموع مخصوص بحفظ كالحليل وابي عمرو والاصمعي واقرانهم ولا شك ان

هو

هو ولا ما كانوا معصومين الا فيما نقلوا من الله القيتهم في القرآن ولا باليقين
حد التواتر اي بالاخذ من كلام العرب العرباء من الشعراء والخطباء واذا كان كذلك
لم يحصل القطع واليقين بقولهم واذا عرفت هذا فاعلم ان الامام الفخر الرازي
قال اقصى ما في الباب ان يقال اننا نعلم قطعاً ان هذه اللغات باسرها غير منقولة
على سبيل الكذب ونقطع بان فيها ما هو صدق قطعاً لكن كل لفظة عينها
فاننا لا يمكننا القطع بانها فريد ما نقل صدقاً وارجح لا يسهل القطع في لفظ
معين اصلاً وهذا هو الاشكال الوارد على فرادى التواتر في نقل اللغات و
تعقب كلام الامام الفخر الاصبهاني بان قال كون اللغة مأخوذة عن لم يبلغ
عدد التواتر لا يصلح ان يكون سند المنع عدم شهرة نقل اللغات من موضوعاتها
الاصيلة الى غيرها لان عدم عصمتهم لا يستلزم وقوع النقل والتغيير بل ثبت
به احتمال ذلك لا يقدح في دعوى انتفاع اللازم انتهى والامر كما قال الاصبهاني
واما الاحاد جمع احاد فالاشكال عليه اي على الخبر الواحد الذي في ضمن
الاحاد من وجهين احدهما ان الرواة له اي الخبر الواحد مجرد وحده
اي ليسوا اسالمين من القدر ببيان اي بيان جرح الخبر الواحد ان اصل الكتب
المصنفة في النحو واللغة كتاب سيبويه وكتاب العين اما الاول اي كتاب سيبويه
في النحو فقدح الكوفيين فيه اي في حق كتاب سيبويه اظهر من الشمس وايضاً
المبرور كان من اجل البصريين وهو افر د كتاباً على القدر فيه اي في حق سيبويه
واما الثاني اي كتاب العين في اللغة فقد اطبق الجمهور من اهل اللغة على القدر فيه
اي في كتاب العين وايضاً ابن جني اورد كتاباً في قدح الاكابر الادباء وبعضهم

في بعض تكذيب بعضهم بعضاً **مسئله** قالت العرب قد كنت اظن ان العقب
اشد لسعة من الزنبور فاذا هو حي وقالوا ايضا فاذا هو ايتها وهذا هو الوجه
الذي انكره سيبويه لما سئل الكسائي وكان من خبرها ان سيبويه قدم على
البرامكة فعزم يحيى بن خالد على الجمع بينهما فجعل ذلك يوم فلما حضر سيبويه
تقدم اليه القراء وخلف فسأله خلف عن مسألة فاجاب فيها فقال اخطأت ثم سأله
ثانية وهو يجيبه وهو يقول لم اخطأت فقال هذا سودايب فاقبل عليه القراء
فقال ان في هذا الرجل حدة وعجلة ولكن ما تقول فيمن قال هؤلاء البون
ومهرت بابين كيف تقول على مثال ذلك فزأيت واوتيت فاجابه فقال أعيد
النظر فقال لست اكل كما حتى يحضر صاحبكما فحضر الكسائي فقال الكسائي تسألني
واسئلك فقال له سيبويه سر انت فينا غرامك ذلك نحو خرجت فاذا
عبد الله القايم والقايمة فقال كل ذلك بالرفع فقال له الكسائي العرب ترفع كل ذلك
وتنصبه فقال يحيى قد اختلفت كما وانما رئيسا بلديتما فن يحكم بينهما فقال له
الكسائي هذه العرب ببابك قد يسمع منهم اهل البلد ينحضرون ويسألون
فقال يحيى وجعفر قد انصفت فاحضروا ففوق الكسائي فاستكان سيبويه
وامر له يحيى بعشرة الاف درهم فخرج الى فارس واقام بها حتى مات ولم يعد
الى البصرة فيقال ان العرب ارشوا على ذلك وانهم علموا منزلة الكسائي عندها
الرشيد ولهذا وافقوه ويقال انما قالوا القول قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب
واذا عرفت هذا فاعلم انه ليس هذه المسائل المذكورة مما خفيت على سيبويه ولا
ولا على اصاغر الطلبة ولكن الامر كما قال ابو عثمان المازني دخلت بغداد فالتقت

على المسائل فكنت أجيب فيها على مذهبي والحال انهم يحطون في علمهم
من ان ينظروا في الأدلة وهكذا اتفق سيبويه واورده ابن جني في ذلك الكتاب
الذي فيه قدح الكبار لادباء بعضهم في بعض بابا في ان لغة اهل البصرة صحيحة في باب
السمع من لغة اهل المدر وغرضه اي ابن جني فإيراد هذا الباب القدح في حق
الكوفيين وايضا اورده ابن جني بابا اخرى في ذلك الكتاب في كلمات الغريب
لا يعلم احد مبنى على الجمول وقوله اني بهما اي بالكلمات صفة لاحداي لم يأت
بها احدا الا ابن احم الباهلي روى غزوية وابيه انها كانا نسير تحت الجبلان الفاظا
المرجل هو اسم العلم اذ لم يكن موضوعا لشيء قبل وضعه بهذا المستعمل وضع
اولا لهذا المستعمل نحو عمران وخذلان بخلاف المنقول وهو وضع لمعنى اولاهم
نقل الى المعنى الثاني للمناسبة بينهما عند الادباء كالجعفر وضع اولاهم للنهر الصغير
ثم نقل ووضع علما للرجل ولا مناسبة بينهما لم يسمعاها اي هذه الالفاظ ولا يتبعها
على بناء الجمول اليها اي الى هذه الالفاظ بمقابلة المعنى التي ارادها وعلى ذلك اعلم
ما ذكر قال المازني ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم فانه ليس كذا بل ان المازني
يرى القياس في اللغات ويحمل كلامه على هذه القاعدة التي هي ان الفاعل في كلام
العرب مرفوع فكل ما كان في معنى الفاعل فهو مرفوع وقال ابن جني ايضا في ذلك الكتاب
على القدح في حق الا صمعي كان منسوب الى الخلاء يقال غلام خالص اي بين الخلاء
بالفتح وهو الذي قد خلعه هذه فان جني لم يطلبوا الجناية ونخالع القوم اذ انقصوا
الخلف بينهم وكان الا صمعي مشهورا بان كان يزيد في اللغة ما لم يكن منها في اللغة
والاشكال الثاني خروجي الاشكال الواقع على الاحاد ما اورده ابن جني في ذلك الكتاب

ايضا الجبر لا صوليتي انهم قاموا بالدلائل على ان خبر الواحد حجة في الشرع
ولم يقسوا على الائمة الدلالة على ذلك في اللغة وكان هذا اي ان يكون خبر
الواحد حجة في اللغة او في خبر الواحد حجة في الشرع قالوا لا صحتها وهذا ضعيف
جدا لان الدلائل الدالة على ان خبر الواحد حجة في الشرع يمكن التمسك به
في نقل اللغة احاد ايضا اذا وجدت الشرايط المعبرة في خبر الواحد فلعلم
افهول ذلك ان يكون خبر الواحد حجة في اللغة الكفاء منهم بالدلالة الدالة
على ان خبر الواحد حجة في الشرع وقال ابن جني وكان الواجب عليهم
اي على الائمة ان يجنوا عن احوال الرواة في اللغات والنحو وان يتفحصوا
ويتفحصوا من احوال جرحهم اي رواة اللغات والنحو وتعديلهم كما فعلوا
ذلك في رواة الاخبار والاحاديث فكذلك تركوا ذلك البحث والتفحص
من احوال جرحهم وتعديلهم بالكلية غشدة الحاجة اليه الى كل واحد من
اللغة والنحو ومن في شدة للاجود وانما كان شدة الاحتياج اليهما لانها
اي اللغة والنحو يجريان تجري الاصل اي كالا استدلال بالنصوص وقال
الاصحاب ولا وجه للاعمال ذلك مع احتمال الكذب من لم يعلم عد الله وقال الرواة
وانما اهلوا ذلك لان الدواعي مستوفية على الكذب في الحديث لا بناء على الخبر
وفيه الحاملة للواضعين على الوضع واما اللغة والنحو فالدواعي الى الكذب عليها
في غاية الضعف وكذلك كتب الفقهاء لا تكاد تجد فروعا موضوعية على ابيح
والشافعي ومالك وغيرهم ولذلك جمع الناس من السنة موضوعات كثيرة ووجدوا
ولم يجدوا في اللغة والنحو فروع الفقه مثل ذلك ولا قريباً منه ولما كان

الكذب والخطأ في اللغة والنحو والفقه في غاية الندرة اكتفى العلماء ونهوا بالاعتناء
على الكتب المشهورة المتداولة فان شهرتها وتداولها يمنع ذلك مع ضعف الداعية فيه
فهذا هو الفرق ثم الامام الخرجاب اي في المحصول عن الاشكالات المذكورة في التواتر
والاحاد كلها بالجر تأييداً للاشكالات بان قالات اللغة والنحو وانصرفوا بنفسهم الى
قسمين قسم منهما متواتر والعلم الضروري حاصل بانه كان في الازمنة الماضية
موضوعات اي الفاظ مستعملة لهذه المعاملة انما نجد انفسنا جازمة بان اسماء
والارض كانتا مستعملتين في زمنه صلى الله عليه وسلم في معناهما المعروف وكذلك الماء
والهواء والنار وغيرها وقسم منها احاد فلم يستدل بالالفاظ القريبة لان الطريق
الى معرفتها الاحاد واكثر الفاظ القرآن ونحوه وتصريفه الضمير البارزان للقرآن
من القسم الاول اي المتواتر والثاني اي القسم الثاني وهو الاحاد فيه اي في القرآن قليلاً
جداً قد يمسك به اي بالثاني في القطعيات لا يمسك به في الظنيات فقط ولما عرف
كل واحد من العلوم الثلاثة فبيّن كون معرفتها فريضة ثم بين طريق معرفتها
او رد عيوبها ودلالات علم النحو فقال واعلم ان دلالات علم النحو ثلاثة احدها
لفظية اي مطابقة وثانية اصناعية اي قضائية وثالثة مفقضية اي التزامية
قال الحضاروي في الافصاح دلالة الصيغة الصناعية هي المتماة دلالة النفي
والدلالة المعنوية هي المتماة دلالة التزام واما كون الصيغة الصناعية
اقوى من المعنوية فمن قبيل انها وان لم تكن لفظاً فانها صورة يحتملها اللفظ ونجى
عليها ويستقر على المثال المعزوم بها فلما كانت كذلك لحقت بحكمه وجرى مجرى اللفظ
المنطوق به فدخله بذلك في باب العلوم بالمشاهدة واما المعنى فدلالة لا حقيقة

بالعلم الاستدلالية وليست في حيز العلوم الضرورية كالافعال مثلا الدلالة
 الثلثة المماثلة للمضارع والماضي في صيغة واحدة منها أي في الافعال الثلاثة
 الدلالات الثلاثة كلها أي اللفظية والصناعية والمعنوية فانه أي كل واحد من
 الافعال المذكورة يدرك بلفظه على مصدره أي على الحدث ويثبت وصيغته الصائبة
 على زمانه أي يدرك بكونه على شكل مخصوص على الزمان الواحد فلا زمنة الثلاثة ولذلك
 يختلف الدلالة على الزمان باختلاف الصيغ ولا يختلف الدلالة على الحدث باختلافها
 ويعناه على فاعله أي يدرك بما يقصد منه على الشخص الذي صدر عنه فالاولان
 أي الدلالة اللفظية والصناعية مسموعان أي موقوفان على السماع والثالث
 أي الدلالة المعنوية إنما يدرك بالنظر والبحث عنه فحيث أن كل فعل لا بد له
 من فاعل لان وجود فعل من غير فاعل محال قال ابو جبران في تذكرته في دلالة
 الفعل ثلثة مذهب احدها ما ذكر تنصيده والثاني انه يدرك على الحدث بصيغته
 الصناعية وباختلافها فركونها واقعا او غير واقع وينتج مع ذلك الى الزمان
 فيدرك عليه الفعل بالزوم ودلالة السقف على الحائط والثالث عكسه أي انه يدرك على الزمان
 بذاته لان صيغة الصناعية تدرك على الزمان المحض والمستقبل بالذات ودلالتها
 على الحدث بالاجزاء **ثم** انه أي ثم اعلم ان للنحو اعتبارين اعتبار من جهة الاحكام
 واعتبار من جهة الالفاظ اما الاول أي الاعتبار من جهة الاحكام فالحكم النحوي
 ينقسم الى سبعة اقسام واجب بالجر بدلا من الاقسام كرفع الفاعل وتأخير
 عن الفعل أي عن كل فعل من المتعدي واللازم ونصب المفعول أي الفعل المتعدي المفعول
 وجر المضاف اليه أي لاسم الموعوب وغير ذلك من تنكير الحال والتمييز ومثاله

باعتبار

ومنع بالجر عطف على واجب كاضداد ذلك المذكور آنفا وحسن بالجر مثل
 ما ذكره في المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض نحو قوله زهير في مدح رسول
 الله صلى الله عليه وسلم **شعر** وان اتاه خيلهم مسغبة يقول لا غائب الى راحمه
 وبيع كرفع أي المضارع بعد شرط مضارع نحو ان تضرب اضرب والاولى بالجر
 ايضا كتقديم المفعول على الفاعل المتصل الى ضميره أي ضمير المفعول به نحو
 ضرب زيد غلامه حتى لا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وخلاف
 الاولى بالجر ايضا كعكسه أي كتقديم الفاعل المتصل الى الضمير الدارج الى المفعول
 حتى ضرب غلامه زيدا في تأخير الفاعل عن المفعول به يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا
 ورتبة وجايز على السواء بالجر ايضا كحذف المبتدأ والخبر عند قيام العربية
 واثباتها حيث لا مانع من الحذف والاثبات ولا مقتضى لهما وقد اجتمعت الاقسام
 السبعة في عمل الصفة المشبهة فانها اما ان تكون بالاولا ومعلومها اما تجردا ومعلوم
 بالاولا ومضاف الى ما فيه الاول مضاف الى ما فيه الاول او الى مجرد من الاول الى ضمير او الى
 مضاف الى ضمير او الى مجرد منه فهذا اثنا عشر قسما وعملها اما نصب او رفع او جر
 فاذا ضربت الثلاثة الى اثني عشر يكون ستة وثلاثين فالجر ممنوع في اربع صور
 ان يكون الصفة بالاولا والمفعول حال عنها وعن اضافته الى الاول او المفعول مضاف
 الى ضمير او الى مضاف الى ضمير والرفع وهو الاول في الصورتين ان تكون الصفة مجردة
 والمفعول مضاف الى ضمير او الى مضاف الى ضمير والرفع في اربع صور ان يكون المفعول
 مجردا او مضافا الى مجرد سواء كانت الصفة بالاولا او بدونها وحسن فيها النصب
 او الجر خلافا لاولى في اربع صور ان يكون الصفة مجردة والمفعول بالاولا او مضاف

الى ما قبله او الى ضمير او الى مضاف الى ضمير واجب في صورتين ان تكون الصفة
بالاء والمفعول مقرون بها او مضاف الى ما قبله والحكم النحوي ايضا ينقسم باعتبار
آخر الى قسمين الى رخصة وغيرها فالرخصة ما جاز استعماله لضرورة الشعر وتناو
حسنا وتجا وقد يلجج بالضرورة ما في معناه من التثنية وهو الحاجة الى تحسين
التثنية بالمحسنات اللفظية كالا زواج وغيره فالضرورة الحسنة ما لا يستلزم
ولا يستلزم حش النفس منه كصرف ما لا ينصرف وفصل الجمع اى الف الممدود ومثل الجمع
اى الله المقصور واسهل الضرورات تسكين عيني الفعل من الجمع بالالف والتاء
حيث لا يتبع كقوله فسرحت النفس فرزقناها والضرورة المستتقة عكسها اى عكس
الحسنة وهي ما يستلزم حش النفس منه كالاسماء المعدولة الغير المعدولة
من العرب وما كان على خلاف القياس من الجمع الشاذة مثلا اذا اردت بعض من الجمع
الى بعض كمر مطايع الى مطايع او عكسها فانه يرد الى التباس مطايع بمطاع
واقبحه اى اقم ما يستلزم حش النفس من الزيادة المؤدية لما ليس يوجد اصلا في
كلامهم كقوله من حيث ما نظروا وادفوا فانظروا اى لفظا انظروا وكذلك
يستقيم الجحش اى نقصان من كلامهم اى الضرر التام بالنقصان كقول **شعر**
دري الننا • بمنايع فانانا • اراد المنازل قال حازم في منهاج البلغاء واشد ما
تستوحش النفس تنويع الفعل من واقحة الزيادة المؤدية لما لم يقل في الكلام كقول
الناس فاطات شمالا اراد شمالا واذا عرفت هذا فاعلم ان الناس اختلفوا في اخذ
الضرورة فقال ابن مالك هو ليس للشاعر منه وحة وقال ابن عصفور الشعر نفسه
ضرورة وان كان يمكن الخلاص بعبارة اخرى قال بعضهم وهذا الخلاص هو الخلاص

الذي يعتبر عنه الاصوليون بان التعليل بالمظنة هل يجوز ام لا بدون حصول
المعنى المناسب حقيقة وايد بعضهم الا ولا بانه ليس في كلام العرب ضرورة الا يمكن
تبديل تلك اللفظة ونظم شئ مكانها ومن جملة الاحكام الخفية تغلق حكم منها
بشيئين فاكثر تارة يجوز الجمع بينهما وتارة يمتنع اى لا يجوز فلا ولا اى اللذين
يجوز الجمع بينهما كمتروقات الابتداء بالنكرة كان يكون الابتداء نكرة موصوفة
وان يكون عاملا رافعا وان يكون في سياق التثنية وغير ذلك فان كل منها اى التثنية
مستوع على انزاده في استعمالهم ومحاوراتهم ولا يمتنع اى يجوز اجتماع اثنين
منها نحو احد مؤمن خير منك فاكثروا نحو هذا عظيم اهو ذانا ب نحو الى والتثنية
من خواص الاسماء اى يجوز اجتماعها نحو الى رجل وقد تاء التانيث الساكنة
من خواص الافعال اى يجوز اجتماعها نحو قد صيرت هذا والثاني اللذين
يتمتع الجمع بينهما كالدم والاضافة من خواص الاسماء اى لا يجوز الجمع بينهما نحو
لزيد باضافة الفلام الى زيد مع وجود الدم وكذا نحو لا غلامين لك ولا
ناصرين لك واما قولهم لا اباك ولا غلامين لك ولا ناصرين لك فثبته
في الشذوذ ببلد غدوة وقصد هم فيه الى الاضافة واثبات الالف وحذف
التون لذلك واما تحت الدم المضيئة توكيد الاضافة الا تراهم لا يقولون
لا ابا فيها ومن القواعد المشهورة قولهم العوض والمعوض عنه لا يجتمعان
نحو عدة فان التاء عوض ففاء الفعل فلا تقول وعدة وكذا بديل الحرف
من غيره لا يجتمع هومع المبدل منه نحو قال فان الالف بديل من الواو
التي هي عين الفعل قال ابو حبان في ذكر بديل لغة العوض وتوقفا

في الاصطلاح فالبدال احد التوابع وهو اربعة انواع الاول بدل الكل من
 الكل نحو جاءني زيد اخوك والثاني بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا
 رأسه والثالث بدل الاشتغال نحو سلب زيد ثوبه والرابع بدل الغلط
 نحو رايت رجلا حمارا يجمع اى البديل احد التوابع في جميع انواعه مع المبدال
 منه الا ان بدل الحرف من غير لا يجمعان اصلا ويكون بدل الحرف في
 موضع المبدال منه نحو باع اصدقه ببيع تقول الالف فيه بدل خالياء وقايم
 مقامه والعوض لا يكون في موضع المعوض عنه نحو اللهم تقول الميم المشددة عوض
 من يا في يا الله وليست قائمة مقامه وقال ابن جنى في الخصائص العرفية بين العوض
 والبدال ان البديل اشبه بالمبدال منه من العوض بالمعوض عنه وانما يقع البديل في موضع
 المبدال عنه والعوض لا يلزم ذلك فيه الا ترى انك تقول في الحرف البديل من الهيئة
 هي بدل نحو امس يوم من ايامنا وكذا تقول انها عوض عنها وتقول في التاء في
 زنادقة انها عوض عن زناديق ولا تقول انها بدل منها فالبدال انما تصرفا
 من العوض فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضا ومن جملة الاحكام النحوية الاختلاف
 الواقع بين ائمة النحويين بان يقال هذا بين العرقي والنجدي اى بين الالفاظ الموضوعة
 فيهما واسطة امر لا فقال ابن عصفور نعم واسطة ثابتة بينهما قال ابو حنبلان
 في شرح التسهيل النجدي عندنا هو ما نقل الى اللسان العربي من لسان غيره سواء كان
 ذلك النقل من لغة النحويين من اذكري الجواليقي فارسي معرب بمصرى ردهاى ستر
 الدار او من لغة الروم نحو القسطنطين اى العدل بالتركية واخرج ابن جبير القسطنطين
 الميزان بلغة الروم او من لغة الحبشة نحو الطاعون هو الكاهن بها وميل العرم

هو السنة التي يجمع فيها الماء بالحبشة او من لغة الهند نحو يا ارض ابلعي اخرج ابن
 الشيخ فرط بن جعفر بن محمد معناه اشترى بلفظة الهند او من لغة البربر نحو اياه قال
 ابو القاسم معناه نضجه بلفظة البربر او من لغة السريانية او البغارية نحو ربانيون
 قال ابو عبيد العرب لا تعرف الي بائيتين وانما عرفها الفقهاء واهل العلم فانها
 ليست بعربية وانما هي عبرانية او سريانية او من غير ذلك فوافق قول ابى حيان
 بن عصفور حيث عبر بالنقل ولا نقل في المصنوعات وقيل اذا نحن اذا هذه
 للمفاجاة تكلنا لهذا لالفاظ المصنوعة كان تكلنا باللام يرجع على بناء الجموع
الى لغة من اللغات فلا يثبت الواسطة على هذا القول لكن رده الحضر اوتى بان
 قال كل كلام ليس عربيا فهو عجمي ونحن كغيرنا من الامم فثبت الواسطة وادعيت هذا
 فاعلم ان النحاة قالوا ان عجمة الاسم تعرف بوجوده سبعة الاول ان ينقل ذلك عن احد
 ائمة العربية الثنا خروجه عن اوزان الاسماء العربية نحو ابراهيم واسماعيل وجبرائيل
 وعزرائيل فان مثل هذه الالفاظ مفقودة في ابنية الاسماء في اللسان العربي الثاني
 ان يكون اوله نون ثم راء نحو تر جيس فان ذلك لا يكون في كلمة عربية الرابع ان يكون
 آخره زاء بعد ذال نحو مهند فان ذلك لا يكون في كلمة عربية الخامس ان
 يجمع فيه الصاد والجيم نحو الصولجان والجص السادس ان يجمع فيه الجيم والقاف
 نحو المنجنيق السابع ان يكون خامسا او رابعا عاريا من حروف الذلاقة وهي
 الباء والراء والنون والفاء والميم واللام فانه متى كان عجميا فلا بد وان يكون فيه
 شيئ منها نحو مروجيل وقد عمل وقطيع ونجاشي وجعفر وزبير وبرثن
 ودرهم وقطر والاعتبار الثاني اى الاله هو من جهة الالفاظ الالفاظ تنقسم

الى ثلاثة اقسام واجب بالجر بدل غير ثلثة اى الى ما لا ينفك الوجود عنه وممتنع
 بالجر معطوف على واجب الى ما ينفك الوجود عنه وجائز الى ما يكون فى
 الوجود ولا يكون فالواجب اى مثالا الواجب رجل وقايم ونحوهما
 يجب ان يكون فى الوجود ولا ينفك الوجود عنه وممتنع لا رجلا ولا قائما
 اذ يمتنع فى الوجود ان يكون لا رجلا ولا قائما ومثالا الجائز زيد وعمر وربي
 لا تباين ان يكون وان لا يكون قال ابن الطراوة فكل مركب من مركبتين
 لا يجوز نحو رجل قائم لانه لا فائدة فيه وكلام مركب من متنعين ايضا
 لا يجوز نحو لا رجلا قائم لانه كذب ولا فائدة فيه وكلام مركب من واجب
 وجائز صحيح نحو زيد قائم وقال ابن الطراوة ايضا وكلام مركب من ممتنع
 وجائز لا يجوز ومن واجب وممتنع ايضا نحو زيد لا قائم ورجلا لا قائم لانه
 كذب اذ معناه لا قائم فى الوجود وكلام مركب من جائز من يجوز نحو زيد
 اخوك لانه معلوم الا ان تاخير اخوك صار واجبا ففتح الاخبار به لانه
 مجهول فى حق المخاطب فالجائز المؤخر يصير تاخير واجبا ولو قلت زيد
 قائم صحيح لانه مركب من جائز واجب فلو قدمت واجبا وقلت قائم زيد لم يجز لان
 زيدا صار تاخير واجبا فصار الكلام مركبا من واجبين فصار بمنزلة قائم
 رجل وقال ابو جبران وهذا مذهب غريب ثم قال وقاله قرأت الجائز يصير
 تاخير واجبا ممنوع لان معناه مقدم كلما **المقالة الاولى فى السماع**
 وهو ما ثبت فى كلام من اى فى كلام نصيب بليغ فتركتم يوثق بنفسه وبلغته
 فيكون على ثلثة انواع لا بد من كل منها فى ثبوت السماع فيشمل كلام الله تعالى وهو

القرآن المنزل على رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم المكتوب فى المصاحف
 المنقول عنه ثم نقله متواترا وكلام نبينا صلى الله عليه وسلم وهو قسمان
 منسوب الى الله وهو الحديث القدسي ومنسوب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فكل
 كلامهما مقصودان بكلام النبى ههنا فان قيل بمرعف القرآن وميز عن الحديث
 مطلقا قلنا بامور خمسة الاولى النظم والاعجاز فى اللفظ مع كثرة الفجرى
 والثاني القراءة على رسول الله صلى الله عليه وسلم دون الحديث والثالث باخباره
 صلى الله عليه وسلم بانه قرآن والرابع الامر بالكتابة والابلاغ والخامس المنع من
 المس والتسويد وكلام العرب العرباء الموثوق بعرضهم الموجدون
 فى زمانه صلى الله عليه وسلم اى المعاصرين به وهم صنفان صنف لم يقبلوا الايمان
 مع علمهم بانه صلى الله عليه وسلم رسول الله بشهادة بلاغة القرآن وصنف محضرون
 وقبل بعثة صلى الله عليه وسلم وهم كفار وجدوا زمان الفطرة والجاهلية و
 بعدها اى بعد البعثة وهم مسلمون وان كان بعض هؤلاء فربيع التابعين
 على خلاف عقايد اهل السنة والجماعة الى ان فسدت الالفة بكثرة المولدين و
 المصنفين نظما ونثرا هما تميزان فى كلام العرب اما القرآن فكل ما ورد انه قرآن
 اى فى القراءات العشرة المشهورة ام فى غيرها جاز لا يحتاج به فى العروة سواء كان
 متواترا ام احادا ام شاذا قال الاسيوطى فى الاتقان واعلم ان القاضى جلال
 الدين البلقينى قال القراءات تنقسم الى متواتر واحاد وشاذ فالمتواتر القراءات
 السبعة المشهورة والاحاد القراءات الثلثة التى هى تمام العشرة ويلحق بها قراءات
 الصحابة والشاذ قراءات التابعين كالأعمش ويحيى بن وثاب وابن جبير

ونحوهم واحسن من تعلم في هذا النحو امام القراءة في زمانه الشيخ ابو الخير بن الجزري
قال في كتابه الترتيب في قراءة وفقت العربية ولو بوجه واحد ووافقت ايضا احد
المصاحف العثمانية ولو احتمالا وضح سندها في القراءة الصحيحة المتواترة لا يجوز
رعا ولا يحذر انكارها بل هي الاحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب
على الناس قبولها سواء كانت من الائمة السبعة او من العشرة ام غيرهم
فرامة المقبولين ومتى اخذ ركن من هذه الاركان الثلاثة اطلق عليها صيغة
او شاذة او باطلة سواء كانت من السبعة او من غيرهم هذا هو الصحيح
عند ائمة التحقيق من السلف والخلف وصرح بذلك الداني وكبي والهندواني
وابوشامة وقد اطلق اي اتفق الناس على الاحتجاج بالقراءة الشاذة في العربية
اي اللغة والنحو والتصرف اذا لم يخالف القراءة الشاذة قياسا معروفا
بل ولو خالفته بحجة بها في مثل ذلك الحرف بعينه فلا يقاس عليها نحو استحوذ
ويأتي فاذا كفي الاحتجاج بالقراءة الشاذة لانعلم فيه خلافا بين النحاة
وان اختلف في الاحتجاج بها في الفقه اي بالقراءة الشاذة على ما عرف في اصول
ومن ثم اي ومن اجل الاطباق على الاحتجاج بالقراءة الشاذة اخرج على جواز
ادخال الامور اي استعمال الامة على الفعل المضارع المبذور ببناء الخطاب
من غير ان يعتبر فيه ما خذ الامر بقراءة فبذلك فلتقرأ حوا كان فافرحوا
الجاز والمجور في قراءة متعلق باجتهاد وقراءة فلتقرأ حوا من الشواذ كما اخرج على انها
اي كلام الامر على المضارع المبذور بالنون بالقراءة المتواترة مثل قوله تعالى ولنحمل
خطاياكم وكما اخرج على صحة قوله فرقا ان لفظة الله اصله لا بما قرئ شاذ وهو

الذي في السماء والارض الا قال الامام الاسيوطي وكان قوما من اتخاذه الله
يعيبون على عام وحركة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية ونسبوا لهم الى الخن
وهم مخطئون في ذلك فان قراءاتهم ثابتة بالاسانيد المتواترة الصحيحة التي
لا مطعن فيها وثبت ذلك دليل على جوازه في العربية وقد ردهم المتأخرون
عن ذلك الغيب منهم ابن مالك بابلغ ردة واختيار جواز ما وردت به قراءاتهم
في العربية وان منعه لاكثر من مستدل لجه ومرد ذلك احتجاجة على جواز العطف
على الضمير المجزوء غير إعادة الجاز بقراءة حمزة تساءلون به والارحام وعلى جواز
الفصل بين المضاف والمضاف اليه بفعل المضاف المصدر بقراءة ابن عامر نحو قوله
قتل اولادهم شركائهم ثم قال الامام الاسيوطي فان قلت فقد روي ان عثمان بن
عقبان قال لما عرضت عليه المصاحف ات بها الحنا يستقيم العرب بالسنها وايضا
روي عن عروة قال سألت عائشة رضى عنها عن القرآن عن قوله تعالى ان هذان
لساحران وقوله تعالى والمقيمين الصلوة وعن قوله تعالى ان الذين امنوا والذين
هادوا والصائون فقال يا ابن اخي هذا عمل الكتاب اخطاوا في الكتابة
اخرجها ابو عبيد روى في فضائله فكيف يستقيم الاستدلال بما ذكرهنا قلت معاذا الله
كيف يظن اولا بعثمان رضى الله عنه ولا يفتره ثم كيف يظن ثانيا بالحقا
انهم يلحنون في الكلام فضلا عن القرآن وهم الفصحى من القح ثم كيف يظن
ثالثا ان المصاحف الحنا يستقيم غير بل سانه ثم كيف يظن رابعا ان يكون الحنا
في القرآن الذي تلقوه من النبي صلى الله عليه وسلم كما انزل وخصبطوه وحفظوه و
واقنوه ثم كيف يظن خامسا اجتماع جاري القرآن كلامهم على الخطاء في كتابته

ثم كيف يظن ساداً ان القراءات استمرت على ذلك الخطأ وهو مروي بالتواتر
 خلفاً عن سلف هذا كما يستحيل عقلاً وشرعاً وعادة انتهى وقد اجاب العلماء
 ذلك باجوبة عديدة بسطها الامام الاسيوطي في كتابه الانتقان والجواب الاصح
 فيما قبل في اثر عثمان رضي الله عنه بعد تضعيفه بالاضطراب الواقع في اسناده وبلا انقطاع
 انه وقع في روايته تحريف لانه رضي الله عنه فرغ من المصحف الامام ابي به فنظر فقال حسنت
 واجلستم اري شيئاً سقيماً بالسنن هذا الاشكال فيه فانه لما عرض عليه
 عند النزاع من كتابته رأى فيه شيئاً على غير لسان قرئ ثم وفي ذلك كما وقع لهم في التواتر
 والتأويل فوجد بانه سقيم على لسان قرئش ولم يروى ذلك الا بخرق ولم يثبت
 اللفظ الذي صدر عن عثمان رضي الله عنه لنا ما نلزم من الاشكال المذكور وما كلام النبي
 صلى الله عليه وسلم فيستدل منه اي من كلام النبوي في اثبات القواعد النحوية بما ثبت انه صلى الله
 عليه وسلم قاله اي كلفه على اللفظ المروي كما شهد ابن مالك في التمهيد على لغة اكلوف
 البراغيت بحديث الصحيحين يتبعان قبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنها على
 ان الواو والة على كون الفاعل جمعاً وليس الواو فاعلاً فاعل والبراغيت بدلة منه
 واكثر ابن مالك في ذلك المثال اي من قوله صلى الله عليه وسلم يتبعان قبون في الاستدلال
 بالالفاظ الواردة في الاحاديث حتى صار ابن مالك يسميها اي لغة اكلوف في لغة
 يتبعان قبون وقد استدل البيهقي به ثم قال لكني اقول ان الواو فيه علامة اضماء
 لانه حديث مختصر حديث رواه البراز مطولاً لا موجباً فقال فيه ان الله يتبعان
 فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنها وقال ابو حبان في شرح التمهيد قد اكثر هذا المصنف
 من الاستدلال بما وقع في الاحاديث على اثبات القواعد الكلية في لسان العرب

وما رأيت احداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره على ان
 الواضعين الاولي لعلم النحو المستقر من الاحكام في لسان العرب كما في عمرو بن
 العلاء وعيسى بن عمرو والخليل وسيبويه من ائمة البصريين والكسائي والقراء
 وعلى بن المبارك الاحمر وهشام الضبي من ائمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك
 وتبعهم على هذا السلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نخاة الاقالييم
 كخانة بغداد واهل الافندس وذلك اي ما ثبت انه صلى الله عليه وسلم قاله
 على اللفظ المروي نادراً جداً قال الامام الاسيوطي ذلك نادراً جداً وانما وجد
 في الاحاديث القصار فان غالب الاحاديث مروية بالمعنى وقد قدأولتها
 الاعاجم والمولدون قبل تدوينها فرووها بما اذن اليه عبادة ثم فرادوا
 ونقصوا وقدموا واخروا واوبدلوا الالفاظ بالالفاظ ولهذا ترى الحديث
 الواحد في القصة الواحدة مروياً على اوجه شتى بعبارات مختلفة مثله
 روى في قوله صلى الله عليه وسلم ذواتها بما معك من القرآن مكتكها
 بما معك من القرآن خذها بما معك من القرآن وغير ذلك من الالفاظ الواردة
 في هذه القصة فنعلم يقيناً انه صلى الله عليه وسلم لم يلفظ بجميع تلك بل
 لا يجزم بانه عليه السلام قال بعضها او يحتمل انه لم قال لفظاً مراداً فلهذه الالفاظ
 غيرها فانت الرواة بالمرادف ولم تأت بلفظة صلى الله عليه وسلم اذ المعنى هو
 المطلوب ومن ثمة اي من اجل ان يكون ما ثبت انه صلى الله عليه وسلم قاله على
 اللفظ المروي نادراً انكرنا اي الخانة على ابن مالك اثباته اي اثبات ابن مالك
 القواعد النحوية بالالفاظ الواردة في الحديث كما امر ما قال ابو حبان في شرح

التسهيل قد اشره المصنف الى قال صاحب ثمار الصناعة التحوّل مستنبطاً بالقياس
 والاستقراء من كتاب الله تعالى وكلام فصحاء العرب فقصره عليها ولم يذكر
 الحديث وقال بعضهم قد اشر ابن مالك الى استدلالها ورد في الاشتقاق
 بزعمه على الخوئين وما معنى النظر في ذلك ولا يصح من له التمييز وقد قال
 قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة وكان ممن اخذ عن ابن مالك قلت له
 يا سيدي هذا الحديث رواية الا عاجز او وقع فيه فروايتهم ما يعلم انه ليس
 بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم فلم يجب بشيء فان قيل ما بال الخوئين يستدلون
 بقول العرب وفيهم المسلم والكافر ولا يستدلون بما روي في الحديث
 بنقل العدول كما يخاري ومسلم واحداً هما قلنا قال ابو الحسن ابن الصبان
 في شرح المحمل تجوز الرواية بالمعنى في الاحاديث النبوية هو السبب الذي لاجله
 ترك الامة من الفريقين الاستشهاد على اثبات اللغة والقواعد النحوية بها
 اي بالاحاديث الواردة واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب
 العرب ولو لا تصحيح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الاحاديث لكان الاولى
 في اثبات فصيح اللغة والقواعد النحوية كلام النبي صلى الله عليه وسلم قوله كلامهم
 كان وقوله الاولى خبر مقدم على الاسم لكونه اهم فالاولوية انه صلى الله عليه وسلم
 افصح العرب العرباء قال ابو حنبلان وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين
 من الاذكياء فقال انما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم ان ذلك لفظ الرسول
 صلى الله عليه وسلم اذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في اثبات القواعد الكلية وانما
 كان ذلك لامر من احدهما ان الرواية جواز النقل بالمعنى فجد قصّة واحدة قد جرت

في زمانه صلى الله عليه وسلم وهو صلى الله عليه وسلم لم يقبل تلك الالفاظ جميعها نحو ما
 تراهم من قوله زوجتكها بما سلك من القرآن على وجوه شتى ولا يستماع تقاوم
 السماع وعدم ضبط بالكتابة واتكال الصحابة والتابعين على الحفظ و
 الضابط منهم من ضبط المعنى واما ضبط اللفظ فبعيد جداً لا سيما في الالفاظ
 الطوال وقد قال سفيان الثوري ان قلت لكم اني احدثكم كما سمعت فله تصدقوني
 وانما هو المعنى والامر الثاني انه وقع الخن كثير اياماً روي من الحديث لان كثير من
 الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا يعلمون لسان العرب الا بصناعة التحوّل
 فوقع الخن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير
 الفصح من لسان العرب ويعلم قطعاً غير شك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
 افصح الناس فلن يتكلم الا بالفصح اللغات واحسن التركيب واشهرها واجزلها
 واذا كان يتكلم بلفظ غير لفظه فاما يتكلم بذلك مع اهل تلك اللغة على طريق الاجازة
 وتعليم الله تعالى ذلك له من غير معلم ومن استشهد بالحديث النبوي فان كان استشهدا
 على وجه الاستظهار والتبرك بالمروى بنقل العدول فحسن اي فجد الاستشهاد
 حسن وان كان يرى من قبله اغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى قال
 صاحب البديع متعصباً على الخوئين وما معنى النظر في بحث الكل في كتب
 النحو في ابعاد التفضيل لا يلتفت الى قول من قال انه لا يعمل في الاسم الظاهر لان
 القرآن والاخبار نطقنا بعمله فيه ثم اورد آيات ومن الاخبار حديث ما من
 ايام احب الى الله تعالى الصوم من العشر الاوّل من ذي الحجة انتهى وقال ابن الانباري
 في الانصاف في منع ان في خبر كاد واما حديث كان القرآن يكون كفرافاً من

تغيرات الرواة خصوصاً اقامه يكون مقام يصير لانه صلى الله عليه وسلم انصح من نطق
بالضاد واما كلام العرب فيحج منه انهم بآبث غر الفصحاء الموثوق
بغيرتهم فكل ما ورد من قريش بحجة الضمير يرجع الى ما فهم مقتدى في نقل اللغة
العربية وعندهم أخذ اللسان لا عن غيرهم فقبائل العرب قال ابو نصر الفارابي
في اول كتابه المستي بالالفاظ والحروف كان قريش اجود العرب انتقاداً للافصح
من الالفاظ واسهلها على اللسان عند النطق واحسنها سموعاً وابينها ابانة عما
في النفس وهم الذين عندهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى وعندهم أخذ اللسان العربي
من قبائل العرب وهم اي القريش قيس وتيم واسد ممن كانوا على لغة مضر
قال عمر بن الخطاب في القرآن بلغة مضر فان هؤلاء الذين عندهم اكثر ما أخذ ومعه
وعندهم أكثر في العرب اي في اللغة الفصحى وفي الاعراب والتصرف ثم هذيل
وبعض كنانة وبعض الطي وبعض التيم وبعض الازد وبعض ببيعة وبعض
هو ازن وبعض سعد بن بكر ممن نزل القرآن على لغتهم عن ابن عباس رضى
الله عنه في تفسير حديث انزل القرآن على سبعة احرف نزل القرآن على سبع لغات
وهي قريش وهزيلة وتيم والازد وربيعة وهوازن وسعد بن بكر واستكر
ذلك ابن قتيبة وقال لم ينزل القرآن الا بلغة قريش واحتج بقوله تعالى وما
ارسلنا من رسول الا بلسان قومه فعلى هذا يكون اللغات السبع في بطون
قريش ولم يؤخذ عن غيرهم فساير قبائلهم وبالجملة فان اللغة والاعراب
والتصرف لم تؤخذ عن حضرة قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن
اطراف بلادهم التي تجاور ساير الامم الذين حولهم فانه لم يؤخذ من لم ولا

فر

من جدام فانهم كانوا بجاورين لاهل مصر والقيط ولا قضاة وخزاة
ولا من غسان ولا من اباد فانهم كانوا بجاورين لاهل الشام واكثرهم
نصارى يقرؤن في صلواتهم بغير العربية ولا من تغلب والحمر فانهم كانوا
بالجزيرة بجاورين لليونانية ولا من بعض بكر لانهم كانوا بجاورين للنبط
والفرس ولا من ازرعمان لمخاطبتهم للهند والفرس ولا من اهل اليمن اصلاً
لمخاطبتهم للهند والحبشة ولولا لغة الحبشة فيهم ولا من بني حنيفة وسكان
اليامنة ولا من ضبي وسكان الطائف لمخاطبتهم تجار الامم المقيمين عندهم
ولا من حاضرة الحجاز لان الذين نقلوا اللغة صادقون فيهم حين ابتدوا
ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الامم وفسدت سنتهم واقا
الامة الذين نقلوا اللغة واللسان العربي عن هؤلاء المذكورين من العرب
العرباء واثبتوها في كتاب وصيروها علماً وصناعة فاهل البصرة
والكوفة فقط من بين اصحاب العرب واعلم ان ابا حنبلان في شرح التمهيد
اعترض على ابن مالك حيث اورد في كتابه بنقلهم وحرارة وقراءة وغيرهم
وقال ليس ذلك فرادة ائمة هذا الشأن واذا عرفت هذا فاعلم ان المؤلدين
قد وضعوا اشعاراً ورسوماً على الامة واحتجوا بها ظناً انها للعرب
وذكر ان في كتاب سيبويه منها خمسين بيتاً وان منها قوله القائل شعر
اعرف منها الانف والعينانا ومنه من اشبهها ظبياناً • وما يجب ان
يعلم انه كانت صنائع هؤلاء التي بها يعيشون الرعي والصيد والتصيصة
وكانوا اقوى الناس نفوساً واقسام قلوباً واشدهم توحشاً وانهم جانباً

من الجبل

واسد هم حجة واجتهاد لان يغلبوا ولا يغلبوا واعزهم انقياد الملوك واجتماع
اخلاقهم اقدم احتمالاً للذلة واعتمادهم اى اعتماد الائمة الثقات من الفريقين
بارووه بالاسانيد المعبرة من نثرهم ونظمهم اى نثر المذاهب من العرب والعجم
ونظمهم وقد دوت دواوين عن العرب والعجم كثيرة مشهورة كديوان امرئ
القيس والطرماح وزهير وجبير والفردق وطرفة والاعشى والناطقة وغيرهم
قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام يعتمد في العروة على اشعار العرب ونظمهم
وقد كفار لبعده التدليس فيه ما كما اعتمد في الطب وهو في الاصل مأخوذ عن قوم
كفار كذلك فعلم ان العربى يحجج بقولهم ولا يشترط فيهم العدالة نعم بشرط ان رواية
تلك الاشعار وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان من اشعركم كلمة وان من البيان لسحرا
وروي الخبر على اولادكم الشعر فانه يفتق الذهن ويورث الشجاعة وبالجملة جاء
الشعر مجاميع الحكم والعرفان وموارد مشكلات القرآن **شعر** اذا التزم بحدود
اشكل منه حرف فشهد ذلك الشعر المعقول فالسمع اى ما رواه الثقات من
ائمة الفريقين بالاسانيد المعبرة من نثرهم ونظمهم له حالات الى الالة الاولى منها انه
اى المسموع ينقسم الى قسمين مطرد وشاذ قال ابن جني في الخصائص اصل استعمال
الطرد في كلامهم التتابع والاستمرار ومنه مطاردة الفارسين بعضهم بعضاً
ويقال طرد الجدول اذا تتابع ماؤه واستمر فالمطرد اى الذى جعل في علم اهل
العربية ما استمر في الكلام في الاعراب وغيره من البناء والانصاف وعدمه من مواضع
الصناعة اى من جملة الاصطلاحات الخفية والشاذ ما فارق عليه اى على الاستمرار
بقية بابه اى باب الشاذ وانزاع عطف تفسير لقوله ما فارق عليه عز ذلك اى اعرض

ذلك

ذلك الاستمرار المذكور المحال للقياس المشهور الى غيره اى الى الاستعمال المرافق له
فتم كل منهما اى من الطرقتين الشاذ على اربعة اضرب احدها مطرد في القياس والاستعمال
مستقلاً وهذا هو الغاية المطلوبة نحو قام زيد وضربت عمراً وامررت بسعيد
والضرب الثانى مطرد في القياس شاذ في الاستعمال نحو الماضى الذى تركوا استعماله
من يذرو يدع وقد قرئ ما ودعك تركك بالتحذف ونحو قولهم كان متقبلاً
هذا هو القياس والاكثر في السماع باقل والاكثر سمع ايضاً ومنه ايضاً يحجج بقول
عسى اما ضرباً نحو عسى زيد قائماً فهو القياس غير ان الاكثر في السماع كونه فعلاً
والاكثر سمع ايضاً والضرب الثالث مطرد في الاستعمال شاذ في القياس نحو
قولهم استخوذوا سنوقاً للجل واستصوبوا لاهراً وبابى وبابى والقياس لا علا
في الثلاثة وكسر العين في الاخير والضرب الرابع شاذ في القياس والاستعمال
معاً كقولهم ثوب مصون وفرس مقود ورجل مقود من مرضه **تلبية** قال
الشيخ جمال الدين ابن هشام اعلم انهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً
ومطرداً والمطرد لا يتخلف والغالب اكثر الاشياء ولكنه يتخلف والكثير دونه
والقليل دونه والنادر اقل من القليل فالعشرون بالنسبة الى ثلثة وعشرين
مطرد وثلثة وعشرون بالنسبة الى خمسة عشر غالباً والخمسة عشر بالنسبة اليها
كثير لا غالب والثلثة قليل والواحد نادر فاعلم انهما رتب ايتا في ذلك
ولحالة الثانية منها ان المسموع الفرد هل يقبل ويحجج به ام لا فيه اقوال
ثلاثة القول الاول ان يكون المسموع فرداً بمعنى انه لا نظيره في الالفاظ
المسموعة مع اطباق العرب اى اتفاقهم على النطق به اى بهذا الفرد فلهذا الفرد

يقبل ويحجب به ويقاس عليه اجماعا كما يقاس على قولهم في شقوة شفاق مع انه لم يسمع
غيره لانه لم يسمع ما يخالفه وقد اطلقوا على النطق به القول الثاني ان يكون
اي المسموع فردا بمعنى ان المتكلم به من العرب واحد ويخالف هذا الواحد ما عليه الجمهور
قال ابن جني في الخصايص في نظر في حال المنفرد به اي بهذا المسموع الفرد فان
كان اي هذا المنفرد بهذا المسموع الفرد فصحا في جميع ما عدا ذلك القدر اي المسموع
الفرد الذي به انفراد الاستعمال لا يخرج منه ذلك الانسان فان لا وحي في ذلك
ان يحسن النطق به ولا يحل على فساد و قال ابن جني في الخصايص ايضا فان قيل
فمن اين عرفت ذلك وليس يجوز لاحد ان يربط لغة لنفسه قلنا قد يكون
ان يكون ذلك وقع اليه من لغة قديمة طال عهدا وعفا سنها فقد اخبر ابن جرير
جعفر بن محمد بن الحجاج عن ابي خليفة الفضل بن الخطاب قال قال ابن جني
عن ابن سيرين قال قال عمر بن الخطاب كان الشعر علم قوم ولم يكن لهم علم
اصح منه ف جاء الاسلام فتشاغلت عند العرب بالجهاد وغزيت الفارس
والروم ونهيت عن الشعر وروايته فلما كثر الاسلام وجاءت الفتوح
واطمأنت في الاسلام راجعوا راية الشعر فلم يولوا الى ديوان مدون
ولا كتاب والفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل
فحفظوا اقل ذلك وذهب عنهم كثيره ثم قال ابن جني روى بسنده عن
عمر بن العلاء قال ما انتهى اليكم مما قالت العرب الا اقله ولو جاءكم وافر
لجاءكم علم وشعر كثير وقد حكى حماد بن الرواية الصحيحة ان النعمان امر الكتاب
فتحت له اشعار العرب في الطنج وهي الكراريس ثم ردتها في قصره لا يضر

الدهقان

فلما

فلما كان زمن المختار بن ابي عبيد فقبل له ان في تحت القصر كنزا فاحتفره
فاخرج تلك الاشعار فنثرها اهل الكوفة اعلم بالشعر فاهل البصرة فاذا
عرفت هذا فاعلم انه اذا كان الامر كذلك لم يقطع على الفصح الذي يسمع منه ما يخالف
الجمهور بالخطا مادام القياس يعضده فان لم يعضده كرفع المفعول والمضارع
وجر الفاعل او نصبه فينبغي ان يرد لانه جازم مخالف للقياس والسماج جميعا وكذا
اذا كان الرجل الذي سمعت منه تلك اللغة المخالفة للجمهور مضعفا بقوله
مالوفاته الحسن وفساد الكلام فانه يرد عليه ولا يقبل منه وان احتمل ان
يكون مصيبا في ذلك لغة قديمة فالضواب ردة وعدم الاحتفال بهذا
القول الثالث ان ينفرد به اي بالمسموع الفرد المتكلم ولا يسمع من غيره اي لا
يسمع ما يوافقه ولا يسمع ما يخالفه قال ابن جني في الخصايص فالقول فيه يجب
قبوله اي قبول ما انفرد به هذا المتكلم اذا ثبت فصاحته اي المتكلم بالمسموع
الفرد لانه اي ما انفرد به انما يكون شيئا اخذه عن نطق به اي بما انفرد بلغة
قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه احد بل سمعه هو فقط واخذه منه على
حد ما قيل فيمن خالف الجماعة وهو فصيح الضمير في عن او يكون ما انفرد به
شيئا ارجحه وهو اسم علم اذا لم يكن موضوعا شي قبل وضعه لهذا المستي
بل وضع اوله له نحو حمدان وقد مر بيان فان الاعراب اذا قرئت فصاحته و
سمت طبيعة تصرف وان تجل لفظا لمعنى فربما لم يسبق اليه على بناء الجمهور
اي اللفظ الذي لم يسبق احد بالوضع فيه فقد حكى غرر روية وايه انما كانا بنحو
الفاظ لم يسمعاها ولا يسبقا اليها وقد مر الكلام فيهما التالوجاء اي كل واحد

كما انفرد به المتكلم ومن المرجح عن تنهيم أي مجروح بانواع التهمة مطعوناً
 بعدم العدالة أو بعدم الضبط أو من لم ترزق فصاحة قوة ولا سبقاً إلى
 إلا نفس ثقته فانه يرد ولا يقبل أصلاً فان ورد عن بعضهم شيء فالايراد
 والارجح ان يدفعه كلام العرب ويأباه أي يمنع القياس على كلامهم فانه لا يمنع
 في قوله أن سمع من الواحد ولا مقنع أيضاً في قوله من العدة القليلة إلا
 أن يكثر من ينطق به منهم وقيل وان كثر قائلوه فانه مع هذا ضعيف من جهة
 احدهما ان يكون من نطق به لم يثبت ولم يقو قياسه والآخر ان يكون انت قصرت
 عن استدراك وجه صحته لانه أي هذا البعض يحتمل أن يسمعه أي ما ورد منه
 مرغبه ممن ليس نفصيح وكثر استماعه منه فسرى في كلامه من التسمية مع أن ذلك
 قل ما يقع فان الاعرابي الفصيح اذا عدل به عن لغة الفصحى إلى لغة أخرى سقيمة
 عاقها إلى فساد لسانه ولم يعينها بها واذا عرفت هذا فاعلم ان لا أولى ان يقبل
 ما يورد من افراد بل من الارجح ان يثبت من فصاحته ويحمل امره
 على ما عرف من حاله حين اورد لا على ما عسى ان يحتمل كما أن على القاضي قبول
 شهادة من ظهرت عدالته وان كان يجوز كذبه في الباطن فاذا لم يؤخذ
 بهذا المذكور لا دى إلى ترك الفصحى بالشك وسقوط كل اللغات والحالة الثالثة
 منها قال ابن جنى في الخصايص ان اللغات على اختلافها كلها حجة يقبلها
 القياس ولا ترد إلا ترى أن لغة الحجازيين في اعمال ما ولا المشبهتين ليس
 ولغة التميميين في تركه أي ترك اعمال ما ولا كل منهما أي اللغتين يقبله
 القياس ولا يرد فليس لك ان ترد احدهما أي احدي اللغتين بصاحبتها

لأنها

لأنها ليست أحق بذلك من الأخرى لكن غاية الباب لك في ذلك ان تحترج أحدهما
 فتقويها على اختها وسيأتي في ذلك مزيد كلام في المقالة السادسة في
 التعارض والتراجيح والكلام هكذا في فريقى البلديين مثلاً مذهب
 البصريين ارتفاع أخبار الحروف المشبهة بالنعل بها ومذهب الكوفيين
 باهم مرتفعة به قبل دخول هذه الحروف فليس لك ان ترد أحد المذهبين
 بالآخر إلا أن لك ان تحترج أحدهما فتقويه على الآخر والحالة الرابعة منها علة
 الامتناع عن المسموعات يؤخذ أي المسموع غرض المدراى الذين يسكنون
 في البلدان ما دام كانت لغتهم سالمة من الفساد والخلل فلو علم ان أهل المدينة
 باقون على فصاحتهم ولم يعرض لغتهم شيء من الفساد والخلل لوجب الأخذ
 عنهم كما يؤخذ عن أهل البراءة الذين يسكنون في الصحارى ما لم يعرض لغاتهم
 شيء منها أي من الفساد والخلل ولو فشى في لغة أهل البراءة من الفساد
 والخلل في لغة أهل المدبر لوجب رفض لغتهم قال ابن جنى وعلى ذلك
 العمل في وقتنا هذا إلا قالنا نكاد نرى بدوياً فصيحاً قرشياً أو غيره من
 القبائل وقد روى انه صلى الله عليه وسلم كان رأى رجلاً يلحن فقال ارشدوا
 احكام فقد ضل وايضا سمع عمر بن الخطاب رجلاً يلحن فقال ارشدوه فانه قد ضل
 وكذلك كان على كرم الله وجهه رأى رجلاً يلحن حتى حمله وضع علم النحو وقد
 شاع واستمر فساد الالسنه واختلافهم بالخلل الواقع في هذه الزمان
 فساداً ظاهراً مشهوراً فينبغي ان نستوحش من الأخذ من كل أحد إلى استوى
 لغته وتشييع فصاحته عندنا وقد قال الفراء في بعض كلامه اتفقوا بالأخذ

بعضهم

لأن سمع فيه فربوى فصيح شاع وقويت لغته فاقوله والحالة الخامسة
منها المسموع من العربي أي من الفصح الذي ينقل لسانه أي لغته والعمل في ذلك المنقول
أن ينظر إلى حاله من انتقال ذلك المنقول إليه فإن كان الشخص المنقول إليه فصيحاً شاع
فصاحته لغته أي لغة من ينقل لسانه أخذ بها على بناء المجهول جواب الشرط كما يؤخذ
بما انتقل عنها أي عمل بلغة المنقول إليه كما يعمل بلغة الأصل وإن كان الشخص المنقول
إليه فربحيه لغته التي رواها فاسداً فلا يؤخذ ويؤخذ بالأولى أي بلغة من ينقل
لسانه من العربي العرابة قال ابن جني فإن قيل فما يملك أن يكون كما وجدت في لغته
فساداً بعد أن لم يكن فيها فساد آخر تعلم أنت قبل لو أخذ بهذا الذي إلى أن يطيب
نفس بلغة وإن يتوقف على الأخذ عن كل أحد مخافة أن يكون في لغة زيف لا تعلمه
الآن ويجوز أن تعلمه بعد زمان وفي هذا من الخطأ ما لا يخفى فالصواب الأخذ
بما عرف صحته ولم يعرف فساده ولا يلتفت إلى احتمال الخلل منه ما لم يشيع ولم يشتهر
والحالة السادسة منها قد اختلف اللغات قال ابن جني في الخصائص إذا اجتمع في كلام
الفصح المسموع من الناقين لغتان فصاعداً كقوله شعر وأشرب الماء ما بي خوهو عطر
الآن عيونهم ساء وإيدها فلقال الشاعر في هذا البيت خوهو بالاشباع أي
بالشباع ضم ضمير خوهو وقال عيون بالاسكان في ضمير عيون فينبغي أن يتأخر
كلامه أي كلام الشاعر فيجوز أن يكون اللغتان في كلامه متساويتين في الاستعمال
بحيث لا يكون أحدي اللغتين أكثر استعمالاً فاطلوا الشاعر الأمر بأن يكون قبيلة
تواضعت أي استعملت ذلك الأمر والشأن على تينك اللغتين لأن العرب قد
تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها وأسعة تصرف أقرها ويجوز أن يكون

لغة في الأصل أحدها أي أحدي اللغتين ثم إن استفاد الأخرى من قبيلة
أخرى وطالبها أي بالأخرى عهد أي زمانه فربحيه الاستعمال فلحققت أي
الأخرى بطول المدة وباتصال الاستعمال بلغة الأولى فإن كانت إحدى
اللغتين أكثر في كلامه من الأخرى فاطلوا الأمر به فكانت التي هي قليلة الاستعمال
هي الظاهرة عليه بالكثرة استعمالاً هي الأولى الأصلية ويجوز أن يكونا أي
اللغتان معاً لغتين له أي الشاعر ولقبيلته في استعماله وإنما قلنا في استعمال
لضعفهما في نفسه وشذوذهما عن قياسه فإذا أكثر على المعنى الواحد الفاظاً
مختلفة كما جاء عنهم في أسماء الأسد والخمر وغيرهما فسمعت تلك الألفاظ
المختلفة في لغة إنسان واحد فعلى ما ذكرناه أنفاً وما يتحرف أي وايضاً
على ما ذكرناه أنفاً من الجوز أن يتحرف الضيفه واللفظة واحدة كقولهم رفوة
اللبن ورفوة ورفوة مثلثاً ورفوة كذلك وكقولهم من على بفتح العين
وكرها ورفوة كذلك وعلى هذا يخرج جميع ما أورده من التداخل نحو من كركن
وقلا يقلاه وسلا يسلاه فكل ذلك لغات تداخلت فتركت هناك لغة
ثالثة بأن أخذ الماضي فرقة والمضارع فرقة أخرى فحصل التداخل والجمع
بين اللغتين لطيفة قال الأصبغى اختلف رجلان في الضفر فقال أحدهما
بالضاد وقال الآخر بالسين فتراضيا بأول وأرد عليهما فحكيما له ماها
فيه فقال لا أقول كما قلتما إنما هو الدبس وإذا عرفت هذا فاعلم أنه قد حكى
عن غير ابن جني أن استعمال اللغتين المتداخلتين قولان أحدهما أنه يجوز
مطلقاً والثاني أنه إنما يجوز بشرط أن يوردى إلى استعمال لفظهما معاً كالحبك

والحالة السابعة منها أنهم أي النحويين أجمعوا على أنه أي الشأن لا يحتاج بلام
المولدين أي من كان أبوه عربياً وأمه عجمياً أو بالعكس والمحدثين بكسر الدال
المبتدع فلا يوثق بفصاحته في اللغة العربية وفي الكشف ما يقتضي تخصيص
ذلك بغير لغة اللغة وروايتها فانه استشهد بشعر المولود في اللغة فهو علماء التوبة
فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه لتوثيق العلماء بروايته واتقانه والحالة الثانية
منها أنهم أي النحويين قالوا لا يجوز الاحتجاج بشعر ولا نثر لا يعرف قائله
صح بذلك ابن الأنباري في الانصاف وكان علة ذلك أي عدم الجواز خوف
أن يكون ذلك الشعر والنثر لمولود أو لمن لا يوثق بفصاحته وهذا أمر
اجل انه لا يحتاج بشعر ولا نثر لا يعرف قائله يعلم أنه يحتاج الى معرفة باسماء
شعر العرب وطبقاتهم في الاستشهاد بشعرهم ونثرهم وقد ذهب الكوفيون
الى جواز دخول لام الابتداء في خبر كمن تشديد النون واحتجوا بقوله
الشاعر شعر ولكنني فرجتها لعميد والجواب عندنا أن هذا البيت لا يعرف
قائله ولا أوله ولم يذكر منه في الاستشهاد ولا هذا المصراع ولم يشده أحد ممن
وثق في اللغة ولا عزى الى شاعر بالاضبط والاتقان وتعالى ابن هشام
على الالفية استدرك الكوفيون الى جواز مد المقصور للضرورة شعر قد عملت اخي
بنى السعلاء وعملت ذلك مع الجناء ان لم يأكل على الخواء بالك من تمر
ومن شيشاء وهي مقصورات في الاصل والجواب عندنا انه لا يعلم قائله فلا
حجة فيه هكذا ورد ابن النحاس في التعليقة ما اجازه الكوفيون مع اجوبته وطعن
له عبد الواحد في كتابته وقال ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً

من كتاب سيبويه فان فيه الف بيت قد عرف قائلوها وخمسون بيتاً لم يعرف
قائلوها والحالة التاسعة منها انه اذا قال المستدل بالشعر والنثر الذي من يعرف
اسماؤهم وطبقاتهم حدثني الثقة فقبل قوله امر لا يقبل قلنا فكافي علم الحديث
واصول الفقه يرجح القول فنهنا أي في النحو وايضاً يقبل وقد وقع ذلك أي القول
بحدثني الثقة لسببويه كثير أي في مواضع عديدة يعني أي سيبويه بقوله
حدثني الثقة الخليل وغيره ممن اخذ النحو واللغة عنه وكان يونس يقول حدثني
الثقة فقال ابو زيد فقبل له لم لا تقيم قال هو حي فأنالا أسميه والحالة العاشرة منها
انه اذا دخل الدليل الاحتمال أي احتمال ما في التأويلات سقط به الاستدلال
ومر به هذا على ابن مالك كثير في المسائل التي استدلت عليها بآية يقبل التأويل
قال ابو حنيفة في شرح التسهيل انما يسوغ ذلك أي يجوز ان يستدل بما يقبل التأويل
اذا كانت المجادة أي الطريقة المسلوكة على شئ من المسائل التي تتمثل باشعار العرب
ثم جاء شئ آخر يخالف المجادة التي جاءت من العرب الموثوق بعربيتهم فينبأ قول
اذا كانت اللغتان شهورتان معروفتان أما ان كانت لغة طائفة من العرب لم
يشكلم أي هذه الطائفة الالهة أي بهذه اللغة فقط فلا تأويل ومن ثم كان
مردوداً وتأويله في شعر ان على نثر الطبيب المسك على أن كلمة ان فيها ضمير تشا
لان ابا عمر ونقل أن ذلك لغة تميم واذا عرفت هذا فاعلم انه قال ان السراج في
الاصول بعد أن قرره ان فعل التفضيل لا يأتي في الاطلاق والعيوب وقد انشد
بعض الناس شعر يا ليتني مثلك في البياض ابيض فراخت بنى باض فالجواب
ان هذا معمول على فساد وليس البيت الشاذ في الكلام المحفوظ باو في اسناد حجة

على الأصل المجمع عليه لافي كلام ونحو وفقه وانما يركن الى هذا ضعفه اهل النحو
ومن لا حجة معه وتاويل هذا واشبهه كثرا ويل ضعفه اصحاب الحديث واتباع
التصايف في النقل فاشارة هذا الكلام الى ان الشاذ ونحوه يطرح طرعا ولا يهتم
بتاويله **المقالة الثانية** في الاجماع وهو لغة العزم يقال اجمع على الشيء اي عزم
عليه وحقيقته جمع رايه عليه يقال اجمعوا على الامر اي اتفقوا عليه واصطلاحا ما قاله
والمراد به اي بالاجماع ههنا اجماع نخاة البدلين واتفاقهم البصرة والكوفة بالقرينة
على البدلية وانما يكون الاجماع حجة اذ المراد بالاجماع هو لا المقيس على المنصوص
ولا اي وان خالف لهما فلا اي فلا يكون الاجماع حجة لانه اي انسان لم يرد في القرآن
ولا السنة انهم يجتمعون على الخطا بل ورد انهم لا يجتمعون على الضلالة كما جاء
النص في هذه الامة قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يجتمع اتقى على الضلالة الحديث وانما
هو اي شان علم النحو علم مستترع فراسقراء هذه اللغة اي اللغة العربية
البتة فكم من فرقا له اي للاجماع بالاعراض عن علة صحيحة تستدل بها وطرف
لجهة بالجر عطف على علة والجهة اللسان وقد تحرك فيقال فلان فيصح الوجه
كان خليل نفسه اي كان اخترع مذهبا في حق نفسه كالخليل فياين نخاة البصرة
وانباء عن ذكره اي عن ذكر مذهب خليل نفسه الا انما مع ذلك التفرقة به لم يسم
له اي لم يفتح لمذهب بالاقدام في اثبات الاجماع على موضع آخر يجوز الاحتجاج
فيه باجماع الفريقين وذلك اي مثال ذلك كانهما راي القياس جواز تقديم خبر
ليس عليها اي كلمة ليس التي هي الفعل الصحيح القوي في العمل فيما قبلها وانكاره من
حيث اعتباره معنى النفي فيها فاخذنا نختج عليه اي على انكار راي القياس بان نقول

هذا

هذا اي جواز التقديم ما جاز به سبويه وكافة اصحابنا والكنونيون ايضا اجازوا قلنا
فاذا كان ذلك الجواز للبدلين اي لاهل البصرة واهل الكوفة جاز ان ينفر عن
خلافة قال ابن جني في الخصايص ولعمري ان هذا ليس موضع قطع عن الخصم لان
للا انسان ان يرتكب من المزايا يدعوا اليه القياس لم يخالف نصا وقما جاز نشر او
نظما اي في المثال الذي جاز خلافا لاجماع الواقع فيه اي استعمل منذ بدا وظهر ذلك
العلم الى آخره الوقت قولهم اي قول النخاة في هذا الخبر ضيق حربي البحر بتقديم الجيم
ثبوت الحية وفي هذا ماء شين بارد فان الحبيب والبارد نعتا حجر ضيق وماء شين
فينبغي ان يكونا مرفوعين لكنهما بالجر الجاؤا من الجر الذي قبلهما انه من الشاذ الذي
لا يحل عليه ولا يجوز رده غير اليه الضائر البارزة للشاذ ونظيره كثير في القرآن
والشعر اما في القرآن فكما في قوله تعالى فاسحوا برؤوسكم وارجلكم الاية بنصب وارجلكم
في القراءة المشهورة عطفا على الايدي وقراءة الجر اي يحتمل العطف على الايدي
وان كان مجرورا ويكون الجر فيه للجوار فاعلم ان القائل بالمسح على الرجل فقد
تقصفت فخرج عن القطع الى الاحتمال فرحبت القرب والى مخالفة السنة المشهورة والى
المخالفة لعمل الصحابة رضي الله عنهم اعلم ان قراءة الجر منسوخة على ما روى الطحاوي
عن ابن عباس رضي الله عنهما عليه السلام قراء بالجر او لا قراء بالنصب ثانيا وقال رجوع
القرآن الى الفصل وعن شهر بن حوشب مثله وغير ذلك من الاحاديث الناطقة بكون
قراءة الجر والعمل بسح الرجلين منسوخين قال ابن جني في الخصايص وانما اننا
نعندي ان في القرآن مثل ذلك ينفع على الف موضع وانما قولهم هذا خبر ضيق
خرب فانه على حذف المضاف والاصل خبر ضيق حربي جرحه فخرى حربي وصفا

على ضرب وان كان في الحقيقة للبحر ما تقول مررت برجل قائم ابوه وان كان القيام
للأب لا للرجل ثم حذف البحر المضاف الى الهاء واقامت الهاء مقامه فان نعتت لانه
المضاف المحذوف كان مرفوعا فلما ارتفعت استر الضمير المرفوع في نفس حرب واجماع
النخاة على الامور الدفينة معتبر خلا فالمن ترد فيه اي في اجماعهم على الامور اللغوية و
هذا الخذف ممنوع مردود وقال ابن الحشاش في المرجح ولو قيدت من في الشرط اي حال
كونها شرطية مخوفة بضمض لا موضع لها من الاعراب اي في موضعها كان اجراء
لها اي في معنى ان الشرطية وتلك اي ان الشرطية لا موضع لها من الاعراب اصلا ولكنه
كون من الشرطية بحيث لا موضع لها من الاعراب مخالفة للنقدتين وهي لا تجوز واعلم
ان من في المجازاة لا يكون لامبتداء غير واقع عليها العامل الا ان يكون العامل حرف
حرف في صلة جزاء الشرط او اسما مضافا قد عمل فيه جزاء الشرط فان وقع العامل قبلها
فغير ما ذكرنا بطلت المجازاة وصارت بمعنى الذي واجماع العرب ايضا اي كاجماع نخاة
البلدين حجة ولكن انزلنا بالوقوف عليه الباء زائدة كما في قوله لا تلتقوا ايديكم
الى التمسك اي حملنا الوقوف عليه بالندرة ومقصودنا اي اجماع العرب ان يتكلم العربي
اي النصب بشئ اي بلام ويبلغهم اي هذا الكلام الى العرب ويسكتون اي العرب عليه
اي على ما تكلم النصب به قال ابن مالك في شرح التسهيل واستدل على جواز رفع خبر ما
للمجازية ونصبه هو المنصوص قال الجازيون برفع اسم ما ونصب خبره مخو قوله كما هذا
الا بشرأ يقول الزردون **شعر** فاصبحوا فراغا والله بغيرهم اذ هم قرئش واذا ما مثلهم
بشره ورد المانعون اجماع العرب عليه بان قالوا ان الزردون في معنى فكلهم هذا معتقدا
جوازه عند المجازيين فلم ينصب ويجاب بان الزردون كان له اضداد في المجازيين

والتيهيين ومن ساهم ان يظروا له بركة يشنعون بها عليه بايديهم لتخطئة فلو جرى
بشئ فذلك لتقل اليها التوفر الدواعي على التحدث بمثل ذلك اذا التفت وفي عدم نقل
ذلك اليها دليل على اجماع اضداد المجازيين واليهيين على تصويب قوله وفي جملة
احوال الاجماع تركيب المذاهب اي تداخلها وهو كما يشبه تداخل اللغات السان
ذكر في الحالة السادسة فاحوال المسموع وقد عقد له ابن جني بابا في الخصايص
ويشبهه في اصول الفقه احداث قوله ثالث والتفريق بين المذاهب بالرفع موقوف
على قوله احداث يقال لفقت الثوب اذا ضمت قطعة منه الى اخرى فتحيطها وذلك
اي بيان تركيب المذاهب وتداخلها ان تضم بعض من اي المذاهب الى بعض اخر وتخل
بين ذلك اي بين المذهبين يقال فلان اتحد مذهباً كذا انتسب اليه واتحد شئ
غيره اذا ادعاه لنفسه مذهباً ثالثا مثاله اي مثالا انتحال المذهب الثالث بين
المذهبين ان الماذني كان يعتقد مذهب يونس في باب التحقير بانه يرد المحذوف
من التحقير حيث كان المردود محذوفاً حال كونه بكراً فيقول اي الماذني على مذهب
يونس في تحقير يضع اسم رجل يوضع برده المحذوف في غير منصرف واما سيبويه فلا يرد
المحذوف في تحقير يضع اسم رجل ويقول يضع بلا رد منصرفا وكان الماذني ايضا
يرى رأي سيبويه في صرف نحو جوار على الرجل او امرأة حيث صرفه سيبويه بلا رد
المحذوف منه فقد حصل اذا الماذني مذهب مركب من مذهب الرجلين وهو اي المذهب
المركب الذي هو المذهب الثالث باعتبار الا انتحال الصرف على مذهب سيبويه والرد اي
ردة المحذوف على مذهب يونس فيقول اي الماذني في تحقير يرى اسم رجل جاءني يرد
بردة الحزة المحذوفة على رأي يونس وبالصرف على قول سيبويه فيونس كان يرد ويضع

فالصرف فيقول رأيت يربى ويسبويه كان يصرف ولا يرد فيقول رأيت يربى بأدغام
 ياء التحقير في الياء المنقلبة عن الالف والمازني يحدث قولاً ثالثاً والتلفيق بين
 المذهب فيقول المازني يربى فتركيب مذهب المازني من مذهب الرجلين ومن جملة
 أحداث قول ثالث وتلفيق المذهب ما قاله أبو البقاء في التبيين جاء في الشعر والنثر
 لولاي ولولاك أورد أبو البقاء في التبيين بالياء والكاف ولم يأت بضمير الغائب نحو
 لولاه بناء على اشتاره وكثرة بالنسبة اليها قال معظم البصريين الياء والكاف
 في موضع جر قال سيبويه الضمير بعد لولا في محل الجر بلولا وهو حرف جر ههنا وقال
 الأحفش من البصريين والكوفيين في موضع رفع قالوا لا حقائق الضمير بعد لولا ضمير
 مجرور واقع موقع الضمير المرفوع لجواز وقوع بعض الضماير موقع البعض مثل ما أنا كما
 وعكسه فهو في محل الرفع بالابتداء فقال أي أبو البقاء في التبيين عندي أنه أي الضمير
 بعد لولا يمكن أن يكون فيه أمران آخران أحدهما أن لا يكون للضمير بعد لولا موضع
 أي محل لأعراب لتعذر العامل أي لا يتناع وجوده وإذا لم يكن أي لم يوجد فتمه على
 لم يكن تمه على وفي استعمالهم غير متنع أي يجوز أن يكون أي أن يوجد الاستعمال
 بضمير لا موضع له أصلاً كالضمير الفصل وثانيهما يمكن أن يقال موضع نصب بلا عامل
 مخصوص لأنه أي الضمير بعد لولا من الضماير المنصوبة المنضلة تقول لولاي ولولاك
 ولولانا ولولا أياك كما تقول أياي ضرب زيد وأياك ضرب زيد أو ضربني زيد
 أو ضربك زيد ولا يلزم من ذلك أي كونه من الضماير المنصوبة أن يكون له عامل مخصوص
 كالتمييز الرابع للابهام من المفرد نحو عشرين دهماً لا ترى إلى أن التمييز في نحو عشرين دهماً
 ومنوان سناً وخاتم فضة لا ناصب له أي للتمييز على التحقيق وإنما هو أي عامل النصب فيه

لشبهه بأشبهه الفعل في العمل أي شبهه باسم الفاعل المتعدي الذي يعمل فعله المتعدي
 وهو النصب في المفعول به حيث كان أي التمييز فضلة في الكلام كالمفعول به
 فعشرون درهماً مشابة بضاربون زيداً المشابه بضرِبون زيداً ومنوان سناً
 مشابة بضاربان زيداً المشابه بضرِبان زيداً وخاتم فضة مشابة بضارب
 زيداً المشابه بضرِب زيداً وكذلك قولهم لي ملة وه عسلة فعسلة منصوب لله
 ناصب على التحقيق وإنما هو مشابه باله عامل نحو زيد معطية لاميرو دهمها بمعنى
 زيد يعطية لاميرو دهمها وإذا عرفت هذا فاعلم أن مثل ذلك المذكور مع زيادة
 الأمر من على رأى إلى البقاء يمكن في لولاي فحيث أنه من الضماير المنصوبة بلا عامل
 الآن قائلاً لو قال إن الحكم أي الحكم بأحداث مذهب ثالث وتلفيقه بأنه أي لولاي
 لا موضع له وأن موضع نصبه خلاف الإجماع أو الإجماع منحصر في قولين أما في الرفع
 وأما في الجر والقول بحكم آخر يخالف الإجماع أي أحداث قول ثالث وتلفيقه مردود
 لأجنائه أي القائل فرجحين أحدهما أي أحد الجوابين أن هذا الإجماع الذي
 نحن فيه من إجماع مستفاد من التسكوت وأيضاً أنهم لم يصرحوا بالمنع من قول
 ثالث ومن التلفيق بين المذاهب وإنما سكتوا عنها والإجماع القوي هو
 الإجماع على حكم الحادثة قولاً والثاني أي الجوابين أن أهل العصر الواحد
 إذا اختلفوا على قولهم في مسألة جاز لمن بعدهم أحداث قول ثالث وهذا
 معلوم من أصول الشريعة والحال أن أصول الفقه والتفقه محمولة على أصول الشريعة
 وقد صنع مثلاً ذلك كثير من النحويين خصوصاً أبو علي الفارسي فأت
 له مسائل كثيرة قد سبق إليها بحكم وأثبت هو فيها حكماً آخر فنهان أن لفظة

كل لا يدخلها الالف واللام في اقوال الاولين وجوز هو فيها الالف واللام
وقد افردها بمسئلة في بعض مصنفاته واستدل على ذلك بالقياس في غير موضع
ان يذهب ذاهب هنا الى مذهب ثالث لو جرد الدليل عليه انتهى **المقالة**
الثالثة في القياس وهو في اللغة التقدير يقال نس الفعل بالتعلل اي قدروه به
واجعله نظير الآخر وفي الاصطلاح ما قاله ابن الانباري في اصوله هو كل غير
المنقول على المنقول اذا كان اي غير المنقول في معناه اي في معنى المنقول وقيل
اي صاحب المستوفى كل علم بعضه مأخوذ بالسمع والنصوص اي موقوف عليها
وبعضه بالاستنباط والقياس اي موقوف عليها وبعضه بالانتزاع فاعلم ان قوله
بعضه مأخوذ من الكتاب والسنة والاجماع وبعضه بالاستنباط والقياس والطب
بعضه مستفاد من التجربة وبعضه من علوم آخر والحكمة بعضها مستفاد من علم النفس
وبعضها تجربة يشهد بها الرصد والموسيقى كلها منتزعة من علم الحساب فالنحو
بعضه مسموع مأخوذ من العرب وبعضه مستنبط بالرواية والفكر وهو التعليل
وبعضه يؤخذ من صناعة اخرى كقولهم الحرف الذي تحتلس اي الذي هو مجمل بين
والاشياء والروم في التحدث لا الساكن فانه مأخوذ من علم العروض اي من قوافيه
المناسبة وتصيغاته المجوزة فيه وكقولهم الحركات انواع صاعد وناحد
سافل ومتوسط عنها فانه مأخوذ من صناعة الموسيقى انتهى ولكن القياس
هو اي القياس معظم ادلة النحو والمعول عليه اي القياس هو الذي يعتمد عليه في علم
النحو في غالب مسائله المتداولة قال ابن الانباري في اصوله انكار القياس في علم
النحو لا يتحقق وانما النحو حكمه قياس يتبع ولهذا اي ولا جمل كون كل قياسا يتبع

قيل في حده اي تعريفه النحو علم بالمقاييس المستنبطة اي المستخرجة من استقراء كلام
العرب فمن انكر القياس فيه اي في النحو فقد انكره اي النحو ولا يعلم احد من افراد الناس
انكره اي النحو بثبوت اي النحو بالدلالة القاطعة العقلية التي بها يقابل النحو على السمع
وهي الدلالة القاطعة انا اذا اجتمعنا اي اذا كان اتفاقنا على انه اي الشأن
اذا قال العربي كتب زيد باسناد كتب الى زيد فانه اي الشأن يجوز ان يستدل
هذا الفعل اي كتب الى كل اسم سمي اي الى اسم علم او اسم كنية او اسم لقب
يصح منه الكتابة اي من ذلك الاسم العلم للنحو زيد وابو بشير وارديش الى ما
لا يدخل تحت الحصر واثباته اي اثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل
والسمع محال وكذلك القول في سائر العوامل الداخلة على الاسماء الرافعة
والناصفة والجاردة من العوامل القياسية فانه يجوز ادخال كل منها على ما لا يدخل
تحت الحصر وذلك الادخال بالنقل والسمع متعذر فان العوامل السماعية
معدودة غير محفوظة فلو لم يجز القياس واقتصر على ما ورد في النقل والسمع من
حيث الاستعمال لبقى كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل وذلك مناف
لحكمة الوضع فوجب ان يوضع وضعها اي يستعمل استعمالها قياسا عقليا لا نقليا
فاد اوضح على النحو والصرف بخلاف اللغة فانها وضعت وضعها اي استعملت استعمالها
سماعيا نقليا لا عقليا فلا يجوز القياس فيها اي في اللغة بد تقتصر على ما ورد
به النقل الا ترى ان القارورة سميت بذلك لاستقرار الشيء فيها ولا يمتد كل
مستقر فيه قارورة وكذلك سميت الدار دارا لاستدارتها ولا يمتد كل مستدير
دارا فانهم واعلم ان للقياس اربعة اركان اصل وهو المقيس عليه وفرع وهو المقيس

وحكم ثبت استعماله عن العرب وعلة الجامعة لا شك ان العرب قد ارادت من العمل
والاعتراض ما نسبناه اليها الا ترى ان الرفع الفاعل ونصب المفعول في الفعل
المتعدى اما بنفسه واما بحرف الجر والجر بحروفه والنصب بحروفه والجزم بحروفه
وغير ذلك من التنشئة والجمع والاضافة والنسب والتحقيق وما يطول شرحه فله
يحسن لدى لب ان يعتقد ان هذا كله وقع وتوارى راجحة وسيجيء تفصيله
في الحالة الرابعة في العلة وذلك اي المذكور عن الاركان الاربعة مثل ان
تركيب قياسا اي استعماله في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله الجار مع المجرور متعلق
بقوله في الدلالة وهي متعلقة بقوله ان تركيب فنقول اسم اسند الفعل اليه او شبهة
مقدما عليه لا على جهة قيامه به فيخرج اسناد الفعل او شبهة الى الفاعل هذا
التعريف فوجب ان يكون ما لم يسم فاعله مرفوعا قياسا على الفاعل في الارتفاع
فالاصل المقيس عليه هو الفاعل والرفع المقيس هو ما لم يسم فاعله والحكم الذي ثبت
استعماله عند العرب هو الرفع والعلة الجامعة هي الاسناد والاصل اي القاعدة
الكلمية التي ينبنى عليها غيرها في الرفع ان يكون الرفع للاصل الذي هو الفاعل
واما الجري اي الذي استعمل الرفع الذي لا يصل على الرفع الذي هو ما لم يسم فاعله
بالعلة الجامعة التي هي الاسناد فان عقدت هذه الاركان الاربعة اربعة حالات
باعتبار كل واحد منها الحالة الاولى من الاحوال الاربعة في الاصل المقيس عليه
وفيه خمس مسائل المسئلة الاولى في ملاحظة الاصل المقيس عليه ان لا يكون شاذا
خارجا عن سنن القياس فما كان كذلك لا يجوز ان يقاس عليه شيء كقوله استخوف
واستصوب واستنوخ وكذا في نون التاكيد في قوله **شعر** اصر في عند التوق

طارها اي اصر فن وجد ضعفه في القياس اي حذف النون ان التاكيد
للتحقيق واما يليق به الاسهاب والاطناب الاحتصار والحذف قال ابو
علي الفارسي كما جاز لنا ان نقس منثورنا على منثورهم كذلك يجوز ان نقس
شعرنا على شعرهم اي يجوز القياس على ما استعمل للضرورة في الضرورة فاجازته
لم اجازته لنا وما لا اجازته لهم فلا اجازته لنا قال ابن حنبل في الخصائص
فان قيل امتنع متابعتهم في الضرورة حيث كان القوم لا يترسلون في عمل
اشعارهم ترسل المولدين واما ان اشعارهم ارجح الا فضرورتهم اذن قوى
من ضرورتنا فينبغي ان يكون عذرهم واسع قلنا ليس جمع الشعر القديم مرجحا
بل كان لهم فيه نحو ما للمولدين من الترسيل **تنبه** روى عن زهير اذ عمل سبع
قصائد في سبع سنين فكانت تسمى حويلات زهير وعزابة حفصة قال كنت
اعمل القصيدة في اربعة اشهر واصطلحها في اربعة اشهر واعرضها في اربعة اشهر ثم
اخرج بها الى الناس وحكاياتهم في ذلك كثيرة فان من المولدين من يرتجل في
لغة فيلزم الاجتناب المسئلة الثانية كما لا يقاس على الشيء نطقا لا يقاس عليه
تركها قال ابن حنبل في الخصائص فاذا كان الشيء شاذ في السماع مطردا في القياس
تحايت محاذات ما تحاسن العرب اي تحافظه فذلك اي في الشيء الذي هو شاذ
في السماع لا واجرئت اي استعملت نظيره على الواجب اي على الاستعمال الواقع في امثاله
ومن ذلك اي في الشيء الذي هو شاذ في السماع مطردا في القياس امتناعك من استعمال
ما فيه بذور ويدع نحو وذر وودع لان العرب لم يقولوها ولا منع ان تستعمل نظيرها
نحو وسعد ووزنه على الاستعمال الواقع وان لم تسمع انت المسئلة الثالثة ليس شرط

المقيس عليه الكثرة في الاستعمال فقد يقاس على التقليل في الاستعمال كما يقاس
على كثير الاستعمال الموافقة أي ذلك التقليل في الاستعمال القياس وقد يمنع
أن يقاس على الكثير في الاستعمال لمخالفة أي ذلك الكثير له أي القياس مثلاً الأول
الذي يقاس على قليل الاستعمال الموافقة القياس قولهم في النسبة إلى شئ
شئ فلان تقاس عليه ركوبة وركوبة وتقول ركبت وركبت وكذا في فوعة
قبتى قياساً على شئ وذلك أي قياسك هذا لأنهم أجروا فعولة على فعيلة
فلا استعمال مستمر لمسايرتها أي فعولة أي فعيلة من أربعة أوجه أحدها
أن كلاهما ثلاثي أي هما يصدان ثلاثيان وثانيهما أن ثالثهما حرف
لين أي مزيدة بين العين واللام وثالثهما آخرها تاء التانيث فالتاء التي للتانيث
في الجوامد والمشتقات وأما التاء التي في المصدر فليست للتانيث سواء كانت
المصدرية أو البالغة فربما يؤولان أي يتفقان في وضع الراضع على معية
واحد نحو إثنية وإثنية وإثنية وإثنية ونحو ورجيم ورجوم ونحو
قلما اشترت حالهما أي فعيلة وفعولة على هذا الاستمرار في الأزمنة جرئت وأوشدة
بحري ياء حنيقة تكما قالوا في النسبة إلى حنيقة حنفي بحذف ياء فعيل قالوا أيضاً في النسبة
إلى شئ شئ قياساً بحذف الياء فاذا عرفت هذا فاعلم أن ابن جنى في الخصائص
أن الذي جاء في النسبة إلى فعولة هو هذا الحرف أي شئ شئ فان قال قائل لم يأت
فيه غير يقال له إذا قاس لسان جميع ما جاء على وزن عليه يكون صحيحاً في
القياس مقبولاً في الاستعمال فلا لوم وما ذكرناه من المناسبة بين فعولة وفعيلة
لم يخرج أي لم يستعمل في باب المضاعف فلا يقال في نحو ضمره وشديدة ضمره

وشدة

وشدة في بل يقال ضمره وشدة في كذا الكلام في حروفه وغيرها مثلاً
الثاني الذي يمنع أن يقاس على الكثير لمخالفة القياس قولهم في النسبة إلى ثقف وثقف
وسليم يعني في النسبة إلى ثقف وثقف بغير تاء ثقف وثقف وسلي هذا المذكور
وأن كان أكثر استعمالاً من ثقف أي في النسبة إلى فعولة بالتاء فانه ثقف ثقفاً و
سلياً والضمير في فانه راجع إلى هذه الكلمات بتأويل المذكور عند سيدي بغير
في القياس واقواه فيه ثقف وثقف وسلي فلا يقال في سعيد سعيداً
ولا في كريم كريم وسعيد وسعيد وكري في المسئلة الرابعة القياس في العربية على أربعة
اقسام أحدها حمل النزع المقيس على الأصل المقيس عليه ويسمى ذلك الحمل قياس
التباعد مثل اعلال الجمع وتصحيحه أي عدم اعلال له حملاً وقياساً على اعلال
المفرد وتصحيحه كقولهم في اعلال قيم وقيم أصلاً أقوم ودوم في
قيمة وديمة أصلاً قومة ودومة وكقولهم في الصحيح زوج وثور في
زوج وثور والقسم الثاني من اقسام القياس من العربية حمل الأصل أي المقيس
على النزع أي المقيس ويسمى ذلك الحمل قياساً لا على نفع الحرف مثلاً اعلال المصدر
وتصحيحه أي عدم اعلال له حملاً وقياساً على اعلال الفعل وتصحيحه كقولهم
في اعلال قمت قماً أصلاً قومت قواماً وكقولهم في الصحيح قأومت
قواماً وقال ابن جنى في الخصائص من حمل الأصل على النزع تشبيهاً له في المعنى كذا
أفاده ذلك النزع من ذلك الأصل تجوز من سيدي بغير قولهم هذا الحسن الوجهة
بالنصب على أن يكون النصب في الوجه تشبيهاً بالتضارب الرجل بالنصب الذي
جاء بالحرفية أي جاز الرجل تشبيهاً بالحسن الوجه أصله الحسن وجهه بالضمير

فلما اريد اضافة الصفة المحلى باللام الى وجهه خذ الضمير منه وجوهره
 اللام ثم اضيف الصفة المحلى باللام الى المفعول المحلى باللام المعوض عن المضاف اليه
 فحصل التخفيف جدا باقلامة الحرف ولما ورد ان يقال والذى يستوعب سبب
 فراق الضارب الرجل بالجر وانما هو شئ رواه بنفسه وعلمه باعقله وليس كما
 رواه عن العرب اجاب عنه بقوله والعرب اذا شئت شيئا بشئ مثلا الحسن الوجه
 بالضارب الرجل بنصب المفعول فيهما والضارب الرجل بالحسن الوجه بجر المفعول
 فيها فحلت له اي العرب الشئ الاول على حكمه اي على حكم الشئ الثاني عادت الى العرب
 بذلك المحل ولكم ايضا اي رجعت بالتشبيه فحلت الاخر اي الشئ الثاني باعتبار
 التشبيه للاخر على حكم صاحبه اي الشئ الاول فيوجد التشبيه في جهة اخرى وانما
 فعلت العرب ذلك العود بهذه الجهة تشبيها لهما اي اثباتا للتشبيه في وجه التشبه
 قوة وتيمنا بمعنى التشبيه بينهما اي بين المشبه والمشبه به فحكم سيبويه في المثال المذكور
 ايضا بان نصب بان الوجه في الحسن الوجه محمول على الرجل بالنصب في الضارب
 الرجل وجر الرجل في الضارب الرجل ولا تخفيف فيه اصلا محمول كذلك على جرت
 الوجه في الحسن الوجه وفيه حصل التخفيف جدا اي يدل على صحة ما جوز سيبويه
 من المحمولين ما عرف فراق العرب اذا شئت شيئا بشئ كنت وانتسقت ذلك التشبيه
 الذي عندها وسمت الحالا بين المشبه والمشبه به ولما ورد ان يقال المذكور هنا
 الذي في المحل والاعادة وغيره مخصوص بسبويه ولا يتم جميع النحويين اجاب
 بقوله ولما كان النخاة بالعرب لا حنين في الاعراب والتصرف وعلى ستمتهم
 اي سميت العرب اخذين اي مستعملين جاز لهم اي للنخاة ان يروا فيه اي في استعمال القواعد

الكلية في العلمين نحو ما رآوا اي مثل ما تستعمله العرب وان يحدوا اي النخاة
 لهم ان يطابقوا على امثلة الضمير راجع الى ما رآوا وما خذوا اي امثلة التي
 جعلوها طابا ان تعدل بالتعدلات التي هم اي النخاة لما يشبهوا المضارع باسم
 الفاعل فاعربوه اي المضارع عادوا اي النخاة رجعوا بذلك التشبيه وعما
 ذلك التشبيه بينهما اي بين المضارع واسم الفاعل بان يشبهوا اسم الفاعل
 بالفعل المضارع فاعلموه اي اسم الفاعل بسبب تلك المشابهة وايضا لما
 شبهوا الوقف بالوصل في رحمت وقوله اي الشاعر بل جوز اي بل رب جوز
 يشبه كظهر الحففت اي لها وفي الوقف بالتاء كذلك ايضا شبهوا الوصل بالوقف
 في سببنا نحو رايت سببنا وهي المفاضة يعني الالف فيها صورة الوقف في
 الوصل وكلما بفتح الكاف نحو رايت كلما اي صله فان كان صفة
 موصوف محذوف ضم الكاف نحو رايت رجلا كلما اي قصيرا ومنه قوله كما
 لنسقا وايضا اجر والفعل المتعدي مجرى اللازم كما في قوله كما هل يستوي
 الذين يعلمون والذين لا يعلمون وكذلك اجر والعكس اي الفعل اللازم مجرى
 المتعدي كما في قوله كما واختار موسى قوله سبعين رجلا اي من قومه وكما
 حملوا النصب على الجز في المتن والمجموع للضرورة فان حروف الاعراب فيها ثلثة
 الواو والياء والالف وحلقة ستة فاعطى الواو اربع الجمع والالف اربع التثنية
 وبقي الحرف الواحدة والمحل اربعة فاعطى الياء الجز الجمع وحمل نصبه على جره للضرورة
 ثم حمل نصب التثنية وجره على نصب الجمع وجره للضرورة حملوا الجز على النصب فيما لا
 ينصرف اي للضرورة كما برهيم لا ينصرف للعلية والحة فالعلية فرع التثنية والحة

فرع العرب فمن تحقق الرفعيتين يشابه الفعل وفيه فرعية فرعية الافادة وفرعية
 الاشتقاق فالاسم الغير المنصرف ينقل كالفعل من تحقق ينكز الرفعيتين فلا يخل
 عليه لا يدخل على الفعل وهو المخرج مع التنوين وفتح الاصل على الفرج حذف الحروف
 في الفعل المعتل الآخر وهي اصول الجزم والوقف فان جزم الناقص ووقفه سقوط
 لام فعله حلا على حذف الحركات له اي الجزم في الفعل الصحيح الآخر وبهذه العلة
 بعينه تحذف التنوين في يفعلون ويفعلون وتفعلون وتفعلين وحمل الاسماء المبنية
 كايين ومتى وكيف وصده وده على الحروف والافعال وحمل ليس وعسى في عدم
 التصرف على ما وعل وعكسه اي هذا الحمل ينبغي عكس حمل ما في رفع الاسم ونصب الخبر
 على ليس وحمل لعل في نصب الاسم ورفع الخبر على عسى الا ان النصبة قد تم لئلا يتوهم ان
 لعل فعل صحيح في العمل قال ابو حنيفة في التذكرة وفتح الاصل على الفرج اتحاد التنوين
 في عطف الفعل وانما اشترط ذلك الاتحاد لان العطف نظير التنشئة فكما لا يجوز تشبيه
 المختلفين لا يجوز عطف المختلفين في الزمان لان العطف اصل التنشئة الا ان يدعى
 في الفعل نظير التنشئة في الاصل والقسم الثالث من اقسام القياس في العربية حمل النظر
 على النظر ويسمى ذلك الحمل قياس المساوي فذلك الحمل اتما في اللفظ فقط او في
 المعنى فقط او فيهما معا فمن اسئلة الاول اي من حمل النظر على النظر الذي في اللفظ
 زيادة ان الكسورة المحققة بعد ما المصدرية نحو اجلس ان اجلس القاضى وبعدها
 الموصولة نحو ما ان سئلتني اعطيتك اياه فالموصول مبتداء وجملة اعطيتك
 خبر جملة وقياسا لها بلفظ ما النافية وزيادة ان الكسورة المحققة بعد ما
 النافية مطردة كثيرة كقوله **سفر** ما ان مدحت محمد ايماني ولكن مدحت بقا محمدا

وقوله

وقوله وتوكيد المضارع بالرفع عطفا على زيادة ان اي دخول نوني التأكيد
 في الجملة الجزئية بعد لا النافية حملا لها اي لا النافية في اللفظ على النافية
 بدون اعتبار حمل معنى الاخبار في الجملة الاخبارية على معنى الانشاء في الجملة
 الانشائية فنقول في التلطف بجلستي الجلستين لا تنعلن وقوله وحذف الفاء
 افعله في التجب مرفوع معطوف على توكيد اي عند ابن الحسن الاخفش حملا وقياسا
 لها بصيغة افعله على افعله امر بيا بالافعال لانها اي صيغة افعله متشابهة
 له اي لفعل الامر في اللفظ فعند الاخفش قوله برفع مفعول به اذ هو المتعجب كما كان
 بعد ما احسن زيدا فعلى هذا يكون افعله امر لا خبرا فيحذف الضمير المرفوع
 المتصل الذي هو الفاعل المعبر به عن مخاطبائي مخاطبي كان مع انصافه بالحسن
 هذا الصلة ثم تجري مجرى الامثال الان فلم يغير عن لفظ الواحد تقول يا رجلا
 رجلا يا رجلا احسن بزيد فالحفرة فاحسن عنده للصبر مرة ليصير متعديا
 بالباء او الباء زيادة للتأكيد ان كانت الحفرة للتعدي كما في قوله تعالى ولا تلقوا
 بأيديكم الى التهلكة وقال بعضهم على قول الاخفش احسن افعله امر لا خبرا فيكون
 فيه ضمير مرفوع بانه فاعله لكن ذلك الضمير المتصل ضمير المصدر كانه قال يا احسن
 احسن بزيد واتما عند سيبويه فقوله به فاعله والباء زائدة كما في قوله تعالى
 وكفى بالله الا انهاء لازمة ههنا التذكير على الانشاء واصل احسن بزيد
 احسن زيدا بمعنى صار زيدا احسن كما في اغد البعير صار ذاعدا فالحفرة
 للصبر فغير عن لفظ الخبر اللفظ الامر وليس بامر اذ لا معنى للاحسن ههنا فلا
 فلا فرق بين قولنا ما احسن زيدا وبين قولنا احسن بزيد فعلى مذهب

سببهم لم يكن فيه ضمير لان الاسم المذكور بعلة فاعله وقوله وبناء باب حذام
 على الكسر مرفوع سقطوف على حذف تشبيها وقياسا له اي باب حذام بترك ونزاع
 فيه مذهبان فاهل الحجاز يبنونه على الكسر لشبهه بنزاع وترك في التعريف والثاني
 والعدل والزنة ونوهم يعربون منه ما ليس آخره راء نحو حذام وقطام ومقاتل ولا
 يصرفونه للعدل والتعريف فيقولون هذه حذام وزايت حذام ومررت بحذام
 واتما في آخره راء نحو ظفار وذبارة وسفارة وحضارة فيوافق فيه التمييز اهل
 الحجاز غالبا فيقولون هذه ظفار وزايت ظفار ومررت بظفار كما قال شاعرهم
شعر وقد هرع على وبار فهلك كجمعة وبار. ومن امثلة الله جواز مثل غير
 قايم الزيدان واتما قال شاعرهم في مفاخر النفي اسماء وفعل كغيره ليس
 مثالا الاسم ثم مثاله ومثالا الفعل ليس قايم الزيدان حملا وقياسا له اي المثل قايم
 على ما قايم الزيدان فانه اي مثل غير قايم في معناه اي في معنى ما قايم يعني حرف النفي
 ولولا ذلك لا اعتماد الى حرف النفي او معنى حرف النفي لم يجز لان البداءة ان يكون ذاخير
 نحو زيد قايم او ذا مرفوع ساد مسد الخبر يعني غير الخبر لكونه مفردا والزيدان ليس كذلك
 والمطابقة للبداءة شرط في الخبر المشتق افرادا وثنية وجمعوا ثانيا ليدفع ارجاع الضمير
 الى البداءة وجاز عند الكوفيين والاحفش قايم الزيدان بلا اعتماد على النفي او معناه
 على ان يكون قايم مبتداء وابعده فاعل ساد مسد الخبر وبيان الاختلاف بين الفريقين
 في الاعتماد على الاشياء الستة في افعال اسمي الفاعل والمفعول والظرف مذكور في الكتب
 النحوية ومن امثلة الثالث اسم التفضيل اي افعول من فاعله اي التهمة منعوا افعول التفضيل
 اي صيغة افعول من ان يرفع الاسم الظاهر على الفاعلية لشبهه اي افعول من بافعول للتعب

وزنا واصلا وافادة للمبالغة فاما نحو ما احسن زيدا فانه عند سببهم بكرة غير
 موصوفة في موضع رفع وساغ الابتداء بها لانه في تقدير التخصيص والمعنى شيء عظيم احسن
 زيدا اي جعله حسنا فهو كقولهم شرا ذنابا واحسن زيدا فعل ما مضى لا يتصرف في مستند
 الى ضمير المستتر وجوب تشبيها له بافعول امر لفظا فلهذا يكون انشأ لا خبرا والليل
 على فعلية لزومه متصلا ببناء المتكلم نون الوقاية نحو ما اعرفني بكذا وما ارغبني
 في عفو الله ولا يكون كذلك اسم التفضيل والبصريون اجازوا تصغير افعول في التعجب
 لشبهه بافعول التفضيل لفظا ومعنى في ذلك اي في التصغير والشيء قد يخرج غرابية مجرد
 الشبه وقال الكوفيون انه اي افعول في التعجب اسم مجيء مصغرا نحو قوله **شعر** يا
 ما اميل غزلا ناسدنا. واتما التصغير للاسماء ولا حجة فيما اوردوه
 لشذوذه واتما يكون تصغير افعول للتعجب لشبهه بافعول التفضيل لفظا ومعنى قاله
 الجوهري ولم يسمع تصغيره الا في اجمع واحسن ولكن النحويون قاسوه فيما عداها
 والقسم الرابع من اقسام القياس في العربية هو النقيض على النقيض ويسمى قياس الابدان
 ومن امثلة اي القسم الرابع النصيب لم التي لنفي الماضي وجزم المضارع بعد قلب معنى الاصطلاح
 اليه كقراءة بعضهم المشرح وكقوله **شعر** في اي يوم من الموت آخر. يوم لم يدر
 ويوم يدر. حملا وقياسا لها اي لم على النصيب لم التي لنفي المستقبل نفيا مؤكدا لانها
 ابديا كما قالت المعتزلة وزعم ابن الجني ان بعض العرب ينصب لم وخرج هو وابن
 مالك على ان الاصل لم نرحن ولم يقدرن ثم حذف النون المؤكدة الخفيفة وبقيت
 الفتحة وليد عليها في الآية وفي البيت شذوذا ان توكيد الفعل المنفي لم وحذف
 النون بلا وقف ولا اجتماع التاكين والحد او في ما اخرجاه لان الآية الكريمة على هذا

المحل يكون بريئة فوقع الشاذ الغير المشهور من العرب وعكسه أي عكس النصب لم
 وهو الجزم بلن وهذا بالرفع معطوف على قوله النصب كقول الشاعر **شعر** لن يجتلبا
 من رحائل من • حرّك فردون بابك الخلق • وأصل لن لا أبدلت الألف نونا
 لأن المعروف في صورة الوقف هو بـ الدال النون الفا وقفا وصله نحو قوله تعالى
 لنسفعها وليكونا وغيرهما قاله الجزولي حين قرره وقد يحمل الشيء على مقابله وعلى
 مقابله مقابله وعلى مقابله مقابله مقابله مثالا لا قول أي مثالا حمل الشيء على مقابله
 لم يضرب الرجل بالكسر لاجتماع الساكنين أي في الفعل حملا وقياسا للجزم على الجز
 من الاسم ومثالا الشيء أي مثالا حمل الشيء على مقابله مقابله نحو يضرب الرجل حملا
 فيه السكون على الكسر الذي هو مقابله الجز في المثال المذكور ومثالا الثالث نحو يا
 امرأة اضرب الرجل أصله اضربين حذف النون للجزم وحذفت الياء اجتزاء
 بالكسر الذي هو مقابله الجز أي بناء على أن الكسر في البناء مقابله الجز في الاعراب والكسر
 عوض عن الياء الساكنة والياء الساكن قائمة مقام النون المحذوفة المسئلة الخامسة
 أنه أي الشأن اختلف فيما بين الأئمة هل يجوز تعدد الأصول المقيس عليها
 أي التي يقاس عليها الفروع لفرع واحد متعلق بقوله تعدد الأصول أم لا يجوز
 والاصح أي المذهب الاصح أنه يجوز ومن جملة امثلة ذلك أي الذي يجوز فيه
 تعدد الأصول المقيس عليها لفرع واحد كلمة أي كايته في الاستنهام والشرط
 أي سواء استعملت في الاستنهام أو الشرط فإنها أي كلمة أي أعربت من بين
 ساير الاسماء التي هي بمعنى إن حملا لها على نظيرتها كلمة بمعنى بالجر بدل من
 نظيرتها حملا لها على نقيضتها كلمة كل بالجر بدل من نقيضتها والحالة الثانية

من الاحوال الاربعة المقيس عليها يوصف فيما بين النحاة بأنه من كلام العرب
 أم لا قال المازني ما قيس أي كل لفظ دال على معنى بالوضع مفردا كان أو مركبا
 اسناديا وغيره إذا قيس على كلام العرب فهو لا يكون إلا من كلام العرب الذي
 إلى نفسك وإلى غيرك أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل والملازم كل
 فاعل مرفوع الفعل باسناده اليه مقدما عليه كذا لم تسمع أنت ولا غيرك اسم
 كل مفعول والمراد به منصوب الفعل مرفوع وقوم عليه وإنما سمعت البعض
 الذي وصلك من العرب فقيست عليه أي على ما وصلك وسمعت من العرب غيره
 الذي لم تسمعه ولم يوصلك فإذا سمعت منهم قام زيد من الفعل اللازم أو ضرب
 زيد عمر أو ضرب الفعل المتعدي فقيس عليها أي على قام زيد ظرف بشر وكرم خالد و
 على ضرب زيد عمر أو نصر زيد بشر أو أعطى زيد عمر وأمرها وحسب زيد عمر أو
 فاضلا وأما ورود في المثال قام زيد فتم قياس عليه ظرف بشر ليعلم أن المراد
 بالفاعل المرفوع اسناد الفعل اليه للاحداث الفاعل ذلك الفعل وإيجاده
 وقال ابو علي كذلك يقاس لا وزان التي تلحق بزيادة اللام الثانية على الرباعي
 المجرى من الاسم والفعل أو التي تلحق بزيادة اللام الثانية والثالثة على الخماسي المجرى من
 الاسم فقط كقولك في ملحقات الرباعي المجرى بالقياس عليه خرج ودخل وضرب
 على مثال سمعته وخرج فرج ودخل وضرب وكقولك في ملحقات الخماسي
 المجرى من الاسم فقط ضربت وفتلت وشربت على مثال ضجح كسفر جد قاله ابن جني
 في الخصائص من الضرب والقتل والشرب وكذلك من الخروج وخرج وهذه المذكورة
 من الامثلة من الفاظ العربية بلا شك وان لم تنطق العرب بواحدة من هذه الحروف

قال ابن جني فان قيل قد منع الخليل هذه الحروف التي لم تنطق بها العرب لما اشد يقول
 الشاعر شعر ترفع المقربين فارضدعنا • قياسا على قول الجحاج شعر تقاعس
 العزينا فاقنعسنا • فذلك منع على امتناع القياس في مثل هذه الابنية فالجواب
 انه انما انكر ذلك لانه فيما لامه حرف خلق والعرب لم تبين هذا المثال قلاما له
 حرف خلق صحا وحرف الخلق فيه متكرر وذلك مستنكر عندهم مستنكر ثبت
 اذن ان ما قيس من ضرب ضرب وشرب وشرب وشرب على كلامهم اي على
 جعفر وشيخ فهو اي هذا المقيس من كلامهم ولهذا اي لاجل هذا المذكور في حق
 الجحاج وروية انها كانا قاسا اللفظة في التكلم والتجاور وتصرفا فيهما اي في اللفظ كما
 تصرف العرب في الالفاظ المستعملة واقدما على استعمال ما اي لفظ لم يات به من
 قبلها من العرب العرباء وقال ابن جني ايضا في الخصائص اعلم ان منفعة الاشتقاق
 لصاحبه ان يسمع الرجل اللفظة فيشك اي هذا الرجل فيها اي في تلك اللفظة فاذا
 رأى هذا الرجل الاشتقاق قابلا لها اي لتلك اللفظة انس بها اي باللفظة وزال
 استيحاشه منها فهذا تثبت اللفظ بالقياس وقال ابن جني في موضع آخر في الخصائص
 ان فرقة القياس عندهم اعتقاد الخويتين ان ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم
 نحو قولك في بناء مثل جعفر ضرب ضرب وشرب وبناء مثل زينح ضرب وشرب وبناء
 مثل برثن ضرب وشرب الى غير ذلك وهذا المقيس من كلام العرب كما المقيس عليه ولو
 بنيت بناء مثل جورب نحو ضروب وبناء مثل فيكون نحو ضروب لم يكن من
 كلام العرب لانه قياس على الاقل استعمالا ولا ضعف قياسا والحالة الثالثة
 من الاحوال الاربعة في الحكم الذي ثبت استعماله من العرب وفيه مسئلتان معتبران

عند الحاجة الاولى منها هل يقاس على حكم ثبت استعماله من العرب وهل يجوز ان
 يقاس على ما ثبت بالقياس والاستنباط فالظاهر من كلامهم اي التحاه نعم اي لا يجاز
 بنعم وقد ترجم ابن جني في الخصائص باب الاعتدال لهم بافعالهم فقال ولما قل ذلك
 ان يقول اذا كان اسم الفاعل اي صيغته على قوة بان كان بنفسه صلة او صفة لشئ او
 حالا او خبر منه يتحد اي اسم الفاعل بها اي بسبب القوة الضمير المستتر فيه المتصل به
 فتجري جواب اذا اي اسم الفاعل متى رفع الفاعل الظاهر او الضمير البارز وهذا
 هو المراد بقوله على غير مفعول اي اسم الفاعل له اي لمن فالمراد من الغير كون اسم الفاعل
 في المعنى لمسيبا عنى به فاعلة الظاهر والبارز حال كونه صلة لموصول نحو جاءني الذي
 ضارب عمرو او صفة لموصوف نحو قوله تعالى هذه القرية الظالم أهلها او حالا
 اي لذي حال نحو جاءني زيد مسرعا فرسه او خبرا مبتدأ ونحو هيند زيد ضاربتي
 لم يتحد جزاء متى جرى اي اسم الفاعل الضمير المستتر المتصل لكونه في المعنى للمسيب الذي
 يرفعه فاذا كان حال اسم الفاعل اذا جرى على غير مفعول كذلك فما ظنك بالصفة المشبهة
 اي باسم الفاعل نحو جاءني الذي جليسته عمرو ومررت برجل حسنة جارية ونكت
 امرأة شريفا نسها وهذا زيد مرجمة هي وايضا ما ظنك باسم المفعول نحو جاءني
 الذي مضروب غلامه وزيد محرم اصحابه لان الحكم الثابت للمقيس عليه اي لاسم
الفاعل انما هو اي هذا الحكم بالاستنباط والقياس على الفعل الذي اشتق منه اسم الفاعل
 المقيس عليه واشتق منه الصفة المشبهة به وقوله الرابع للظاهر بالجر صفة الفعل نحو
 زيد تضرب جارية عمرا وزيد حسنة جارية حيث لا تحق اي الفعل الذي
 اشتق منه اسم الفاعل او الصفة المشبهة به العلامات اي الضمائر الراجعة الى الصفة

او الصفة او الحال او المبتدأ فلا تلزم المطابقة في اسم الفاعل والصفة المشبهة به
 لكن تذكيرا وتثنية وافرادا وتثنية وجمع المسئلة الثانية فرسئلق الحكم الآي
 ثبت عن العرب قاله ابن الانباري اختلف في القياس على الاصل المختلف صفة للاصل
في حكمه ينعى بحكم الاصل كونه اصلا فوجبه وفعلا فوجبه آخر هل يجوز ذلك
القياس على الاصل المختلف الى امر لا يجوز واجازة اى هذا القياس على الاصل
قوم لان المختلف متعلق باختلاف فيه اى في الحكم فرع لغيره اى لغير نفسه فكيف
يكون مقيسا عليه واصلا فرحيت كونه مختلفا واجيب عن السؤال الحاصل
كيف يكون بانه اى الشان يجوز ان يكون اى يعتبر فرعاً لشيء فوجبه واصلا
لشيء آخر من وجه آخر فان اسم الفاعل فرع على الفعل من وجه العمل واصلا
للصفة المشبهة فوجه التثنية والتذكير والتثنية والجمع ولا تناقض في ذلك
 فرحيت اختلا فالحجة وكذلك لا قد تزايد التاء مع لا المشبهة بليس ^{اللفظة} تثانيت
 اولها لفة في معناها فتعمل عمل ليس في اسماء الاحيان لا غير نحو حين وساعة
 واوان والاعرف ح حذف الاسم كقوله ولا ت حين مناص المعنى ليس هذا الحين
 حين مناص فرع على لا المشابهة بليس وتقاس عليها ولا اى لفظ لا بلا زيادة تاء
فرع على ليس وتقاس عليه فرحمة النفي والدخول على المبتدأ والخبر فلا اى لفظ لا
اصل لا ت وفرع على ليس ولا تناقض في ذلك باختلاف فالحجة وفرج حلة اشلة القيا
على المختلف فيه اى في كونه اصلا فوجبه وفعلا فوجبه آخر ان يستدل على الا في
الاستثناء بانه ينتصب المستثنى وجوبا في الكلام الموجب التام والعامل فيه
مبتدأ وقوله الفعل السابق ذكره خبره اى عامل النصب في المستثنى الفعل السابق ذكره

بوجه

بواسطة الا فرحيت عدم قيام الحرف مقام الفعل التام والعام في اى في المستثنى الا اى
 كلة الامت حيث قيام الحرف مقام الفعل التام فوجب ان تعمل النصب كما في التذات فات
 اعمال ياتي التذات مختلف فيه ففهم فرقا لانه العامل ومنهم من يقول العامل هو الفعل المقدر
 والحالة الرابعة من الاحوال الاربعة في العلة وهي لفة عبارة عن معنى يحل بالمحل فيقدر
 به ومنه يستمرى الموضع لانه لا يحل له يتغير حال الشخص من القوة الى الضعف وفي
 الاصطلاح عبارة عما يجب الحكم لاجله قال ابو القاسم الزجاج في كتابه ايضاح علم
 النحو اعلم ان علل النحول ليست مبرجة وانما هي مستنبطة اوضاها ومقاييس وليست
 كالعلل المبرجة للاشياء المعلولة بها اى هذه ليست في تلك الطريقة واعلم انه ذكر
 بعض مشايخنا ان الخليل بن احمد سئل عن العلة التي يقبلها في النحول فيقول له اعني العلة
 اخذتها ام اخبر عنها من نفسك فقال ان العرب نطقوا على سجيتهما وطباعها
 وعرفت مواقع كلامها فقامت في عقولها علة ان لم ينقل ذلك عنها واعتلت انا بانه
 انه علة لما علة منه فان اكن اصبحت العلة فهو الذي التستة وان يكن هناك علة
 غير ما ذكرت فالذي ذكرته محتمل ان يكون علة له ومثله في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا
 محكمة البناء عجيبة النظم والاقسام وقد صحت عنده حكمة باينها بالخبر الصادق او
 البراهين الواضحة والحق لا يحتمل فكلما وقف هذا الرجل الذي اراد على شئ منها قال
 انما فعل هذا هكذا العلة كذا والسبب كذا اولعلة تحت له وخطرت بياله محتملة ان
 تكون علة كذلك فجايز ان يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا
 الذي دخل الدار وجايز ان يكون فعله لغير تلك العلة الا ان ما ذكره هذا الرجل محتمل ان
 يكون علة لذلك فقال الخليل فان سجت لغيري علة لما علة من النحول هو اليون ما ذكره المعلول

قلنا بها وهذا كلام مستقيم وانصاف الخليل فانهم وعلا الخو بعد هذا المذكور على
ثلاثة اضراب ذكر المقاصد وذكر المسالك وذكر القواعد **ذكر المقاصد في العلة**
وهي عشرة مقاصد المقصد الاول على ثلثة اقوال القول الاول ما قال صاحب
المستوفى اذا استقرت اى تتبعت كمال التتبع اصول هذه الصناعة اى الاصطلاح
النخوية والصناعة ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات على وجه البصيرة لتحصيل
غرض من الغايات بحسب الامكان وهي العلم الخاص بالتميز على العمل على انها اى هذه
الصناعة في غاية الوثاقفة والاستحكام واذا تأملت عملها اى هذه الصناعة من حيث
الرواية عرفت انها اى هذه الصناعة مدخولة بحجته عند الادباء من الائمة ولا شتى
اى لا تستعمل على هذه الصناعة فرحيث الرواية فيها اى في الصناعة واما ما ذهب
اليه غفلة القوام الغفلة جمع غافل والعوام جمع عام قرآن على الخو يكون واهية
ضعيفة ومشتبهة حادثة واستدلوا هم اى غفلة القوام على ذلك اى على كونها
واهية بانها اى الاوضاع والصنيع النخوية والتصرفية ابد تكون تابعة للوجود
اى التركيب العرفية فرغير كون تلك الاوضاع والصنيع موجودة بنفسها ولا يكون
الوجود اى التركيب العرفية تابعا لها اى لتلك الاوضاع والصنيع فمغزى الحق
جواب اما اى الغفلة بعيدون من الحق الثابت في نفس الامر وذلك اى الحق الثابت
في نفس الامر ان هذه الاوضاع والصنيع النخوية والتصرفية وان كنا نحن
نستعملها الآن فليس ذلك اى استعمالنا على سبيل الاستدلال والابتداء متباعد على وجه
الاقتداء الى القرآن العظيم والمسموع من العرب العاربة والايقاع اى الاستعمال بالاعتدال
ولا بد فيها اى في علل الخو من التوقيف الى القرآن العظيم والمسموع فنحن اذا صادفناها

اى

اى هذه الصنيع المستعملة والاوضاع بحالها من الاحوال الصناعية وعلينا ان قلنا
او بعضها اى الاوضاع والصنيع من وضع واضح حكيم جلاله الا اذا خفي
علينا الخوف من القرآن الذي انزل بلفه العرب القرياء مرجعنا الى ديوانها فالتمسنا معرفة
ذلك منه فطلبنا جوابا اذا صادفنا بها اى بواحدة من تلك الاوضاع والصنيع وجه
الحكمة المختصة لتلك الحال فربما من الاحوال من بين اخواتها الضمير للاوضاع
والصنيع فاذا حصلنا اى نظرنا عليه اى على وجه الحكمة فذلك اى حصلنا من
النظر على وجه الحكمة غاية المطلوب منا قال ابو بكر الانباري قد جاء عن الصحابة
والتابعين كثير الاجماع غريب القرآن وشككوا بالشعر وانكر جماعة لا علم
على النخويين ذلك وقالوا اذا فعلتم ذلك جعلتم الشعر اصلا للقرآن قالوا
وكيف يجوز ان يحتج بالشعر على القرآن وهو مذموم في القرآن والحديث قلنا
وليس الامر كما زعموا من اننا جعلنا الشعر اصلا للقرآن بل نريد تبين الحرف
الغريب من القرآن بالشعور لان الله تعالى قال انما جعلناه قرآنا عربيا وقال تعالى بلسان
عربي بين وقال ابن عباس الشعر ديوان العرب فاذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي
انزل الله بلفه العرب مرجعنا الى ديوانها فالتمسنا معرفة ذلك منه والقول الثاني
ما قال ابن جني في الخصايص اعلم ان علل النخويين قريب الى عمل المتكلمين منها الى علل
المتقربين وذلك انهم اى النخويين انما يحيلون اى الخو على الحق اى حق
البصر والسمع ويحججون فيه اى في الخو بشغل الحال وخفيها على النفس وليس
كذلك علل الفقهاء لانها اعلام وامارات بوقوع الاحكام وكثير منه اى من وقوع
الاحكام لا يظهر فيه وجه الحكمة كالاحكام التعبدية فرصالة الصبح بر كعتين

والظاهر أربع ركعات والمغرب ثلاث وهذا خواص غير معلومة بنظر الحكمة في
اختلاف هذه الاوقات الصلواتية بخلاف الخوفان كذا الفاء للتعليل او غالبة
اي الخوف حيث القواعد الكلية والشواهد مما ذكره علة وعلة الشيء ما يتوقف عليه
ذلك الشيء والعلة شرعا عبارة عما يجب الحكم به وتظهر حكمته وهي هيئة القوة العقلية
المتوسطة بين الجزيرة التي هي اقل هذه القوة وبين السناهة التي هي تفریطها
نعم جواب عن سؤال مقدّر وهو ان يقال الخوفون لا يكون العجز لهم اذا نظر للحكمة
الخفية لهم فاجاب نعم قد لا تظهر فيه وجه الحكمة وقد لا تدرك علة قال بعضهم
اذ انجز الفقيه تعليل الكل خلاصا للحكام الفقهية قال هذا تعبدى وهو التذلل قال
الشاعر **شعر** تعبد في عمر بن سعد وقد ارى • وتمننى سعدى مطيع ومطيع
واذا جري الخوف عنه اى غفيل الكى قال هذا اسموعلى قال سيبويه وليس شئ مما يضطر
اليه فرجيت انهم عجز واغرت التعليل الا وهم يحاولون به وجهاً والقول الثالث
ما قال ابن في موضع آخر من الخصايل لا شك ان العرب قد رأت من العمل والاغراض ما
نسبناه اليها اى الى العرب وما نسبناه اليها ينقسم الى مطرد وشاذ وقد مر تفصيلاً في المسألة
له حالات الحالة الاولى التي لا ترى الى المطرد وهو رفع الفاعل ونصب المفعول والجزء بحروفه
وغيرها من النصيب بحروفه والجزء بحروفه والرفع والتثنية والجمع والاضافة والنسب والتخفيف وما
يطول شرحه يحسن بذي لبيان يعتقد ان هذا كله اتفاق وقع من العرب وتوارد لوجه
منهم فان قلت قلعة اى هذا كله شئ طبعوا اى العرب عليه غير اعتقاد لعلة ولا
لقصد من القصد التي يستتبعها اليهم بل لان اخر امرهم خذ اعلى مانهج للاول فقام به
قل ان الله تعالى ما هذا هو لذلك اى الشئ الذي طبعوا عليه وحيث لم عليه لان في طبعهم قبولاً

له وانظر اولى صحة الوضع فيه وتراهم قد اجتمعوا على هذه اللفظة وتواردوا عليها
فان قلت كيف تدعى الاجتماع واختلافهم هذا موجود ظاهر لا ترى
الى الخلا في ما المجازية والقيمة والى غير ذلك قيل هذا القدر في الخلا في لفظة
مختصراً اى نادر غير مختلف به اى غير مشهور به وانما هو في شئ يسير في الزيادة
فاما الاصول واعلية العامة والجمهور فلا خلاف فيه وايضا فان اهل
كل واحدة من هذه اللغتين عدد كثير وخلق عظيم وكل منهم محافظ على
لفظه لا يخالف شيئاً منها فخص ذلك الخلا فالالا لانهم محتاطون ويقاسون ولا
يفرطون ولا يجملطون ومع هذا فليس شئ من مواضع الخلا في على قلعة لا وله وجه
القياس يؤخذ به ولو كانت هذه اللفظة حشوا اكثر خلافاً وتعدت اوضاعها
ولجاء عنهم جرح الفاعل ورفع المضاف اليه والنصب بحروفه والجزء بحروفه والنصب
وغيرها وايضا فقد ثبت عنهم التعليل في النص في مواضع نقلت عنهم المقصد
الثاني من مقاصد العلة في انواع العمل وقال ابو عبد الله الحسين بن موسى
الدينوري الجلي في كتابه المستمى ثمار الصناعة اعتلالات الخوف بين صفات
الاولى علة تطرد لعلام العرب اى تتابع له يقال اطر الجذول اذا تتابع ماؤه
بالريح وتنساق الى قانون لغتهم والصنف الثاني علة تظهر من الاظهار حكمهم
جمع حكمة وتكشف من الكشف عن صحة اغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم
اى العرب فالصنف الاول اكثر استعلاء واشد تداولاً وهو واسعة الشعب
الا ان مدار المشهورة منها على اربعة وعشرين نوعاً الاول علة سماع شمل قولهم
امراً تدوا ولا يقال رجلاً اشدى لانه ليس ذلك الا موقفاً على السماع والثاني

علة تشبيه مثل اعراب المضارع لمساوية الاسم وقد قرئ في القسم الثاني حمل الأصل
 ويستقي قياس الأول والخ منها بناء بعض الاسماء لمساوية الحرف والثالث علة
 استغنائهم عن ودع أي عن الماضي فريدع والرابع علة استغناءهم الراء
 في بعد وقوعها بين ياء وكسرة والخامس علة فرق كفتح نون الجمع وكسرة نون التثنية
 في مثل قوله تعالى من المصطفين الاختيار وفي مثل ما لا يمكن الفرق بحركة ما قبل الياء
 لاجل الاعلاء والسادس علة توكيد مثل ادخالهم أي العرب النون الحفظة و
 التثنية في فعل الامر لتأكيد ايقاعه والسابع علة تعويض مثل تعويضهم أي العرب
 اليم في حرف النداء في التثنية والتثنية أيضا من المضاف اليه كما في قوله تعالى وكلا آتيناها
 حكما وعلماء والناس علة نظير مثل كسرهم أي العرب أحد الساكنين اذا التقيا في
 الجزم حملا على الجر اذ هو نظيره نحو قوله لم يكن الذي لا ية والتابع علة نقيض مثل
 نصبهم أي العرب النكرة الغير المفردة بلا التي تنفي الجنس والجار مع المجرور متعلق
 بنصبهم حملا على نقيضها في الاثبات وهو ان المكسورة المشددة التي لتأكيد
 الاثبات نحو لا غلام مرجل ظرف فيها العاشر علة الحمل على المعنى مثل من جاء به
 وهي مؤنثة حملا على المعنى وهو الوعظ والحادي عشر علة شاكلة مثل قوله تعالى سلا
 واغلا لا صرف سلا سلا مع وجود تكرر علة واحدة للشاكلة باغلا لا والثاني عشر
 علة معادلة كجزم أي العرب ما لا ينصرف بالفتح حملا على النصب ثم عاد لولا بينهما أي بين الجر
 والنصب فحملوا النصب على الجر في جمع المونث السالم والثالث عشر علة قريب ومجاورة مثل
 الجر بالمجاورة في قولهم جرح ضربة جرح وضم لام لله في الحمد لله لمجاورة تصادف المرفوعة
 والرابع علة وجوب وذلك تعليلهم أي العرب به رفع الفاعل الذي اسند اليه الفعل

او شبهة مقدما عليه ابدأ كقولك ضرب زيد وزيد ضارب غلامه وكذلك تعليلهم نصب
 المفعول الذي وقع عليه الفعل نحو ضربت زيدا وجرح المضاف اليه بما نسب اليه شيء بواسطة حرف
 الجر لفظا او تقدير نحو ضربت زيدا وغلامه زيد واتماخص الفاعل بالرفع لان المعاني ثلثة
 الفاعلية والمفعولية والاضافة والحركات ايضا ثلثة الرفع والنصب والجر فاعل اقوى
 المعاني ثلثة والرفع اقوى الحركات ثلثة فاعطى باقوى المعاني اقوى الحركات ليدل على قوة
 والمفعول اضعف المعاني ثلثة فاعطى اضعف الحركات ثلثة ليدل على ضعفه واعطى
 الجر للمضاف اليه لانه لم يبق من الحركات الا خفض والخامس عشر علة جواز وذلك ما ذكره
 في تعليل الامالة من الاسباب المعروفة وهي ان ينصب بترب الانكسرة او ياء او يكون محي
 عز او مكسورة او ياء صائرة ياء فان ذلك أي المذكورة علة لجواز الامالة لا لوجوبها و
 السادس عشر علة تغليب مثل تغليب المذكور على المونث قال الله تعالى وكانت من القانتين وغيره
 من تغليب الاسم العلم على الكنية نحو العرس لابي بكر وعمر رضي والسابع عشر علة احتصاص
 مثل باب الترخيم نحو يابل في المتى بيليد والتخيم من خصايص النداء الا اذا اضطر
 الشاعر **شعر** نحو ديارمية ادعى تساعفنا ولا يرى مثلها عرب ولا عجم والثامن عشر
 علة تخفيف كالا دغام وتخفيف الحوزة وهما غنيان غرا بيان والتابع عشر علة دلالة
 الحال كقول الشاعر للهلا والله أي هذا الهلا فخذ في البتداء لدلالة القرينة الحالية عليه
 والعشرون علة اصل كاستحوز وقوله شيخ علي كرسية ممما فانه اصل لان ياكرما
 وصرف ما لا ينصرف والحادي والعشرون علة تحليل قال ابن مكرم واما علة التحليل
 فقد غرض على شرحها وفكرت فيها ايا ما فلم يظهر لي فيها شيء ثم ظفر بها فريد الشيخ
 شمس الدين بن الصايغ حيث قال قد رأتها مذكرة في كلام المحققين كابن الحشاب البغدادي

حاكماً لها عن السلف في نحو الاستدلال على اسمية كيف بنى حرفيتها لتناع الاسم
 اى مع الاسم المربك المركب الذي يتحقق معه عامله كلام نحو كيف زيد ونفى فعليتها
 بالجر عطف على بنى لجاء ورثها الفعل نحو قوله المتركيف فعل ربك بلا فاصل تحتل
 عقد شبهه خلاف المدعى والثاني والعشرون علة اشعار كقولهم اى العرب في جمع
 موسى مؤسسون بنى ما قبل واو الجمع كمصطفون وموطون اشعاراً بات
 المحذوف الف والثالث والعشرون علة تضاد مثل قولهم اى العرب في الافعال
 التي يجوز الفاؤها متى تأخرت تلغ نحو زيد منطلق علمت ومتى تقدمت وكذلك
 بالمصدر لم تلغ نحو وظنتم ظن السوء اى ظنتم الباطل حقاظن السوء لما
 بين التاكيد والالغاء من التضاد والرابع والعشرون علة اولى كقولهم ان الفاعل
 المسند اليه الفعل او شبهه اولى برتبة التقديم من المفعول الذي وقع عليه الفعل
 فان الاصل في الفاعل ان يبنى الفعل لانه كالجزء منه والصنف الثاني لم يتعرض
 له بعد الاجمال ابو عبد الله الحسين بن موسى الجليل ولا يثبت بالتفصيل بعد
 الاجمال وقد يثبت ابن السراج في الاصول فقال اعتدلات النحويين ضربان
 ضرب منهما هو المؤثر اى الموجب الى بيان شأن كلام العرب اى علة تظهر
 ان كلام العرب ما هو فرحيث هو كقولنا كل فاعل وما اشتمل على علم الفاعلية
 مرفوع وكل مفعول وما اشتمل على علم المفعولية منصوب وكل مضاف اليه
 وما اشتمل على علم المضاف اليه مجرور وهذا سبب لان يتكلم الكلام الغرض
 كما تكلمت اى العرب يفصح فيصيح وضرب منها يسمى علة العلة مثل ان سئل
 لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً الى غير ذلك من الاسئلة وهذا ليس

سبباً لان يتكلم اى الكلام العربي كما تكلمت العرب وانما يستخرج منه اى من هذا
 الضرب الثاني حكمهم جمع حكمه في الاصول التي وضعتها العرب وتبين به
 فضل هذه اللغة على غيرها قال ابن جني في الخصايص هذا الذي تمامه علة العلة
 انما هو مجوز في اللفظ وانما في الحقيقة فاستراح وتفسيره يتم للعلة الا ترى انه اذا
 قيل فلم ارفع الفاعل قال لا سند للفعل اليه ولو شاء لا بد من هذا فيقال
 في جوابكم ارفع زيد فقولنا قام زيد انما ارفع لا سند للفعل اليه فكان مجيباً
 عن قوله بانما ارفع لانه فاعل حتى يسأل فيما بعد عن العلة التي لها رفع الفاعل
 المقصد الثالث من مقاصد العلة ما قال ابن جني في الخصايص اكثر العلل عندنا
 اى النحاة منها الضمير لاكثر لان اسم التفضيل ياخذ حكم المضاف اليه كلفظة
 كل على الايجاب بها اى باكثر العدل لا على الجواز كنصب الفضلة من المفاعيل وما
 يشابهها من المحقات لها ويرفع العدة وما يشابهها ويرجى المضاف اليه وما يشابهها
 وغير ذلك من المحامل للقواعد العربية وعلى هذا المذكور فلا كثر يفاد من كلام
 العرب ضرب آخر يسمى علة مجاز وانما هو في الحقيقة سبب مجوز لا موجب الضمير
 لكلام العرب فمن ذلك اى من السبب المجوز اسباب الامة وقد مر انما علة
 الجواز لا الوجوب ومنه اى من السبب المجوز علة قلب واو قوله تعالى وقتت حمزة
 وهي كونها مضومة فلا يكون هذا القلب لازماً لانها مع ذلك يجوز انفاؤها
 واو فعلتها مجوزة لا موجبة ومنه اى من السبب المجوز كل موضع جاز فيه الاعراب
 كقوله تعالى وامر الله عطف على المستكن في يوصل وقوله تعالى قاله الخطب منصوب
 على التثنية او قوله وامرته مبتداء خبره حالة الخطب وكذا منه كل موضع مجوز فيه

الأكثر من الاعرابين كقوله تعالى مالك يوم الدين بالجر على انه مفعول الصفات العظام
 له تعالى والكتاب انصب على المدح او على الخال تقديره الحمد ثابت لانه حال كونه مالكا
 ومالك بالرفع منزلة ومضافا على انه خبر مبتدأ محذوف اي هو مالك فظهر بهذا
 المذكور الفرق بين العلة وبين السبب اي ما كان موجبا يستعمله وما كان مجوزا
 يبقى سببا **تنبيه** اعلم ان ابن حنبل قال في موضع اخر ان محصلا مذهب اصحابنا ونسب
 اقوالهم مبنى على جواز تخصيص العلة الخفية بان اكثرها كما تقدمت فريضة التماسا
 والاستصحابا ولا حسانات وغيرها لا مخرج الاخذ من الكتاب والسنة كعمل
 الفقهاء لان اكثرها يجري مجرى التحقيق لا انه لو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكنا
 وان كان على غير قياس مستقلا كما لو تكلف تصحيح فاء ميزان وميعاد بان يقال ميزان
 وموعدا لا يمكن اذ يمكن ان يقال في زنا بغير زنا بغير وليست كذلك عمل المتكلمين لانه
 لا قدرة لهم على تغييرها فاذن عمل الخويعي متأخرة عن عمل المتكلمين متقدمة على عمل
 المتقريين واذا عرفت ذلك فاعلم ان عمل الخويعي ضار بان الضرب الاول واجب
 لا بد منه لان النفس لا تطيق ان لا تنطق الابه فلا تحمل في معناه غيره كغصب الفاعل
 ورفع الفعول به بالفعل المتعدي للمعلوم والمراد من الغيبة اسناد الفعل الى الفاعل والجر الى
 المبتدأ وغيرهما وتوقع الفعل المعلوم على الفعول وهذا المذكور لاحق لعمل المتكلمين
 كما ان على التفسير والحديث وعلم الفقه واصوله كلها متوقفة على علم الكلام لاحقة به لانه
 ما لم يثبت وجود صانع عليم قادر يكلف من رسل الرسل منزلة الكتب لم يتصور المعلوم
 المذكور لانها تكون كبناء بلا اساس والضرب الاخر ما يمكن تحمله اي ما يقبل الاحتمال
 والقياسا لكن على استكراه وهذا المذكور لاحق للعمل الفقهاء في قبول الاستحسانات

والا

والاستصحابات وهما فلا قل اي الابه للطبع منه ولا تطيق النفس ان لا تنطق
 الابه كقلب الالف التي في قال معلوما واول الضمة ما قبلها اذ يجعل مجزوا لا نحو قول
 اوياء لكسرة ما قبلها نحو قيل وكمنع الابه ابتداء بالتاكيد في قوله واوتيت اهلها واخبروا
 موسى وكمنع الحج بين الالفين المتدين في نحو قائل وسائل اذ لا يكون ما قبل الالف الا
 مفتوحا فلما بقيت الالفان المدتان لوقعت الثانية بعد ساكني والثاني ما يمكن النطق
 على سعة كقلب الواو ياء بعد الكسرة اذ يمكن ان يقال في عصا فزعصا فهو ولكن قلته
 ومن الاول تقدير الحركات في المقصور وفي الثاني تقدير الصحة في المنقوص فلما انتهى
 كلام ابن جني الى هنا قال اعلم ان اصحابنا انتزعوا العمل من كتب محمد بن الحسن وجموعها
 منها بالملاطفة والرفق المقصد الرابع من مقاصد العلة ما قاله ابن الانباري اختلفوا
 في اثبات الحكم اي الحكم الخويعي في محل النقص وهو في اللغة بمعنى الدليل والظهور وفي
 الاصطلاح ما ازداد وضوحا على الظاهر بمعنى في المتكلم وهو مودة الكلام لاجل
 ذلك المعنى فالنقص في علم النحو ما ثبت في موضع واضح حكيم عز شانه والمنقول
 عن العرب الذين يقاس عليهم ما اذا ثبت اي الحكم الخويعي بالنقص امر بالعدة وقد
 عرفت في الفرق بين العلة والسبب المجوز ان ما كان موجبا يستعمله وما كان مجوزا
 يستعمل سببا فقالوا اكثر من ثبت الحكم بالعدة لا بالنقص لانه اي الحكم الخويعي لو كان
 ثابتا به اي بالنقص لانه اي لا بالعدة لانه اي ابطال الالحاق راسا اي بالكلية
 لان الالحاق في الاسماء هو ان يعامل المحقق بما يعامل المحقق به نحو قوله في محقق
 لكون جمعة قراد كجاءه وتصغيره قرير وكجاءه قرير وهذا علة نظير وسد باب
 القياس بالجر معطوف على ابطال لان قياس كل فرع على اصل بعلة جامعة فاذا

فقدت العلة الجامعة بطل القياس وكان الفرع مقيساً عليه غير اصل وذلك محال
الا ترى اننا لو قلنا ان الرفع والنصب في نحو ضرب زيد عمراً بالنصب لا بالعلية لبطال الالفة
بالفاعل والمفعول والقياس عليهما اي على الفاعل والمفعول وذلك لا يبطال لا يجوز
اصلاً وقد بعضهم ثبتت اي الحكم النحوي في محل النص بالنصب وهو ثابت الحكم بالدليل القطعي
الذي ليس فيه شبهة وفيما عداه اي اعدا محل النص وهو ثابت الحكم بالدليل الظني الذي
فيه شبهة ثبتت بالعلية وذلك اي محل النص هو النص الثابتة عن راجع حكيم جل شأنه
او النص المنقول عن العرب واعداه اي محل النص هو النص عليها اي على النصوص بالعلم
الجامعة بجميع ابواب العربية وانواعها واستدل هذا البعض لذلك اي لاجل ان ما ثبت
في محل النص بالنصب وفيما عداه بالعلية بان النص مقطوع به اي ما ثبت به ثابت بدليل
قطعي لا شبهة فيه والعلية مظنونة بهما اي ما ثبت بها ثابت بدليل ظني فيه شبهة واما الحكم
الثابت على المقطوع به اي على الدليل القطعي او في احواله على المظنون عليه اي على الدليل
الظني واستدل ايضا هذا البعض وقال لا يجوز ان يكون الحكم النحوي ثابتاً بالنص
والعلية معاً لانه يؤدي الى ان يكون الحكم النحوي مقطوعاً به ومظنوناً به معاً وذلك
اي كون الشيء الواحد مقطوعاً به ومظنوناً به في حالة واحدة محال واجيب عن هذا
الاستدلال الثاني بان الحكم النحوي انما ثبت بطريق مقطوع به اي بدليل قطعي
لا شبهة فيه وهو النص ولكن العلة هي التي دعت اي اقتضت الى اثبات الحكم النحوي ونحن
اولاً وبالذات نقطع اي نحكم قطعاً على الحكم النحوي بكلام العرب الذي هو دليل قطعي
لا شبهة فيه وبالذي اي بكلام العزيز العلامة الذي هو ادل في القطع منه اي بكلام العرب
ونحن ثانياً وبالعرض نقطع ان العلة هي التي دعت اي اقتضت الى اثبات الحكم فالظن

٢٢
ليرجع اذا ما يرجع اليه النطق بل هما متغايران مثلاً كما هما متغايران فان افلا منافاة
في كون الحكم ثابتاً بالنص والعلية معاً المقصود الخامس من مقاصد العلة العلة قد تكون
بسيطة اي غير مركبة فلا جزاء وهي التي يقع التعليق بها فوجه واحد كالتعليق بالاستدلال
في غاز ورايم وفي بعد وبعث والمثابرة كاعراب المضارع الذي جعل بها وقد تكون
اي العلة مركبة فرعدة او صافي اثنين فصاعداً كتعليق قدياء عصافير واولاً
فصار عصافير بوقوع الياء ساكنة بعد كسرة فالعلة ليست مجرد سكن الياء ولا وقوعها
بعد كسرة بل مجموع الامرين وذلك اي التركيب فرعدة امور كثيرة جداً قال ابن
الانباري وقد تزايد في العلة صفة بضرب غير الاحتياط بحيث لو اسقطت لم يقع
فيها ويسمى الكلام فيه في القواعد وقال ابن الخاس في التعليقة على ابن عصفور
ان حذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضاف الى علم آخر بعبارة مركبة من مجموع امرين
وهو كثرة الاستعمال مع التقاء الساكنين والخفاء لم يعلموه الا بكثرة الاستعمال
فقط بدليل حذفه من هذ بنيت عاصم على لغة منصرف هذ وان لم يكن هنا
ساكنان وكانت لما رأى انتفاض العلة احتياج الى قوله ومن العرب من يحذف التنوين
من العلم الموصوف بابن مضاف الى علم آخر وان لم يكن هنا ساكنان لمجرد كثرة الاستعمال
وهذه العلة الصحيحة المطردة في جميع لا فيما عدا به ومن العلم المركبة قول
الزحشر في الفصل في فصل لفظ الذي ولا استطاعتهم اتياب صلة مع كثرة الاستعمال
خففوه فرغير وجه فقالوا الذي الذي يحذف الياء ثم الذي يحذف الحركة ثم حذفوه راساً
واجترأوا عنه اي عوضوا عنه بالحرف الملتبس به وهو لام التعريف فقالوا الضارب
زيد بمعنى الذي يضربه زيد وقد فعلوا ذلك بموتة المقصد السادس من مقاصد العلة

ما قاله ابن الانباري في شرط العلة التي يلزم منها الحكم في المقيس ان تكون هي الموجبة للحكم
 في المقيس عليه وقرينة اي فارجل كون العلة هي الموجبة للحكم في خطا ابن مالك
 البصريتين في قولهم ان علة اعراب المضارع رفعاً ونصباً وجزماً مشبهة بالاسم
 في حركته وسكنه وابعادها اي المضارع كلفظة عيب في الدلالة بصيغة واحدة
 وتخصيصه اي المضارع بالسين وسوف كما ان الاسم المنكرة يختص بالالف واللام
 فقال اي ابن مالك ان هذه الامور خرجت كونها مركبة ليست موجبة لاجزاء
 الاسم رفعاً ونصباً وجزماً وانما الموجب له اي الاعراب في الاسم قبوله اي قبول الاسم
 بصيغة واحدة اي بصورة واحدة وانما قال بصيغة واحدة ليعلم الجوامد
 والمستفاد من الاسماء العربية معاني مختلفة من المعاني التي لا تعرف الا بالاعراب
 وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة كما قال فلا يغيرها اي الصيغة الواحدة
 يعني آخرها الا الاعراب وهو حرف او حركة اختلف احراز الاسم الموب به ذاتاً او صفة
 ليدل على المعاني المتصورة عليه فاعرف مثال العلة الموجبة لاعراب الاسم بقوله
 نقول ما احسن زيد بسكون الدال فزيد لم تعرب فيجوز التثنية والتجيب
 والاستفهام جميعاً فان اردت الاول اي في الاحسان عن زيد رفعت زيدا
 نحو ما احسن زيد وان اردت الثاني اي التعجب فحسن زيد نصبت له اي زيدا
 نحو ما احسن زيدا وان اردت الثالث الاستفهام عن اوصافه وشأله او حسن
 ذاته جريته اي زيدا مع رفع احسن اي احسن زيد فلا بد وان يكون هذه العلة
 اي قبول الفعل المضارع معاً مختلفة هي الموجبة لاعراب المضارع ايضاً رفعاً ونصباً
 وجزماً او رد مثال العلة الموجبة لاعراب المضارع بقوله فانك تقول لا تأكل التمر

٢٥
 وشرب اللبن بلا استعمال الاعراب الثلاثة في آخر المضارع فخرجت احتمال المعاني
 فيجوز ان يعمد الى كل منهما على انفراد اي في كل التمرة وشرب اللبن فيجوز الجمع
 بينهما اي بين الاكل والشرب ويجوز ان يعمد الى كل واحد فقط والحال ان الثاني مستأنف
 ولا يبين ذلك اي المذكور من المعاني الثلاثة في المضارع الا الاعراب اي اعراب المضارع
 بان يجزم الثانية اي الصيغة الثانية ايضاً اي كالصيغة الاولى ان اردت الاول
 اي التمر على كل واحد منهما على انفراد وان تنصب اي الصيغة الثانية بان في جواب التمر
 ان اردت الثاني اي التمر في الجمع بينهما وان ترفع اي الصيغة الثانية ان اردت الثالث
 اي التمر في الاول فقط والثاني مستأنف المقصد السابع من فاصلة العلة ما قاله ابن
 الانباري اختلفوا في التعليل بالعلة القاصرة فالعلة التامة ما يوجب وجود
 المعلول عندها والعلة القاصرة بخلاف ذلك فجوز اي التعليل بالعلة القاصرة
 قوم ولم يشترط التعدية اي التجاوز بالطب في صحتها اي العلة في كونها دليلاً صحيحاً
 في حالة الحكم الثابت عليها وذلك اي مثال التعليل بالعلة القاصرة كالعلة الناقصة
 في قولهم ما جاء حاجتك وفي قول الاعرابي ارهف شفتيه حتى قعدت كانهما حربة
 فان جاءت وقعدت اجرياً مجرى صار في الاستعمال في هذين الموضعين فقط
 فيجعل لهما اسم مرفوع وخبر منصوب ولا يجوز ان يجري مجرى صار في غيرهما اي
 في غير هذين الموضعين فلا يقال ما جاء حاجتك اي صارت وقعدت زيدا غنياً
 اي صار غنياً وكذلك لا يقال عسى الغوير انما ولا عسى زيد قائماً باجراء عسى
 مجرى صار واستدل على صحتها اي على صحة استعمال العلة الناقصة في الاستدلال بها
 وان لم يكن دليلاً صحيحاً تاماً بانها اي العلة الناقصة ساوت اي صارت سواء

العلة القائمة المتقدمة أي التي مرت في المقصد الرابع وهو أن العلة مضمونة أي ما ثبت بها ثابت
 بدليل خطي فيه شبهة وبمحال الحكم الثابت على المظنون عليه كما محال على المقطوع به و
 هذا هو المراد بقوله في الاحالة أي حالة الحكم الثابت على المظنون عليه وفي المناسبة أي بين
 العلة القائمة والعلة القاصرة وزادت أي العلة القاصرة عليها أي على العلة القائمة
 بظاهر النقل بقولهم جاءت حاجتك وقول الاعراب حتى قعدت كأنها حرة يعني كون
 العلة الناقصة في هذين الموضوعين نصاً فإن لم يكن ذلك النص علماً أي علامة
 للنسبة والاستعمال عندهم فلا أقل أي التردد لانه لا يكون علماً أي علامة على
 الفساد وعدم الاستعمال عندهم قال ابن مالك في شرح التسهيل عللوا سكون آخر
 الفعل الماضي المسند إلى التاء ونحوه بقولهم لئلا يتوالى أربع حركات فيما هو كالحركة الواحدة
 وهذه العلة قاصرة لا تامة اذ لا يوجد التوالى إلا في الماضي التلوي في الجملة في صحيح
 وبعض ما مضى إلى كالتلوي وأما التلوي لا يوافقه توالي في من نحو ضاربن وأكرعن
 واحارن بل السكون تام في من وقال قوم أنها أي العلة القاصرة باطله لا يكون
 دليلاً ولا يثبت به الحكم لأن العلة مطلقاً أما أراد أي تستدل بها للتعدية أي
 لمجاوزتها إلى الحكم المدلول فرحيت صحتها أي لا جملتها دليلًا صحيحاً في حالة الحكم
 عليها وهذه العلة الناقصة لا تعدية فيها أي إلى الحكم المدلول لعلتها في الاستعمال أي
 لا تكون دليلًا صحيحاً في حالة الحكم عليها وإذا لم تكن متعدية إلى الحكم في صحتها وأما
 فلا فائدة لها أي لا اثر في عليةا وكونها دليلًا للحكم الثابت لا أنها لا فرع لها مثل
 ما مر آنفاً فإن جاء وقعد لا يجوز أن يجري مجرى صار في غير هذين الموضوعين
 فالحكم الثابت فيها أي في العلة القاصرة ثابت بالنص وهو قولهم ما جاءت حاجتك

وحتى قعدت كأنها حرة لا بها أي لا بالعلة القاصرة واجيب عن طرف المجوزين التعليل
 بالعلة القاصرة بأن لا ندر أي العلة القاصرة أما أراد أي أما استدلك بها للتعدية
 أي الحكم المدلول في صحتها وكونها دليلًا صحيحاً بل العلة القاصرة إنما كانت علة في
 أحوالها أي حالة الحكم عليها ومناسبتها أي بالعلة القائمة أي في المناسبة بين العلتين أي
 القائمة والقاصرة لا تعديةا إلى الحكم المدلول في صحتها وكونها دليلًا صحيحاً ولا ندر
 أيضاً عدم فائدها أي العلة القاصرة أي أن لا يكون اثرها في عليةا وكونها دليلًا وإن لم يكن
 صحتها فأنها أي العلة القاصرة تفيد الفرق بين المنصوص الذي يعرف معناه بخوفاً
 جاءت حاجتك وقول الاعراب حتى قعدت كأنها حرة أي يعرف هناك أن معنى جاء
 وقعد صار أي لا تنقل الفرق إلى حال وبين الذي لا يعرف معناه بخوفاً زيد قائماً
 وقعد زيد غنياً وتفيد أيضاً أي العلة القاصرة أنه أي الشأن يتبع أي لا يجوز
 مرة غير المنصوص مثل عسى زيد قائماً عليه أي على المنصوص نحو جاءت حاجتك
 وقعدت كأنها حرة وتفيد أيضاً أي العلة القاصرة أن الحكم أي كون الاسم مرفوعاً
 والجر منصوباً ثبت أي هذا الحكم في المنصوص عليه في جاءت حاجتك وقعدت كأنها حرة
 بهذه العلة القاصرة التي ثبت هذا الحكم في المنصوص عليه بل فرع له وعدم تعدية إلى
 غيره المقصد الثامن من مقاصد العلة مسئلتان المسئلة الأولى ما قال ابن جني في الخصا
 قد يكون الحكم الواحد معلولاً بعنتين يجوز التعليل أي تعليل الحكم الواحد بعنتين و
 من أمثلة ذلك أي أمثلة جواز التعليل بعنتين قولك هؤلاء سلمى في حالة الرفع
 فإن الأصل مسلمون وأما اضيف الاسم إلى ياء المتكلم سقطت النون فصار
 مسلموى قبلت الواو ياء لا مريجة كل منهما موجب للقلب أحدهما اجتماع الواو والياء

وسبقت الاولى منها بالشكون وثانيها ما ياء التكلم ابد بكسر الحرف الذي قبلها فوجب
 قلب الواو ياء وادغامها في ياء التكلم يمكن كسر ما قبله وخراشدة ذلك ايضا قولهم لا تسبح
 في الاستياسح بمعنى المشي وما زائدة يستعملح لا الثانية بمعنى المخصوص اصد سوي قلبت الواو
 ياء لامر من كل منهما يوجب القلب احدهما اجتماع الواو والياء وسبقت الاولى منها بالشكون
 والاخر الواو الساكنة الغير المدغمة بعد كسرة لان الواو المدغمة ابد مفتوح ما قبلها نحو التور
 والتور والشو والحو فهاتان العلتان احدهما كعلة قلب ميزان والاخرى كعلة طي في
 مصدر يطوي ولويت وكلاهما مؤثرة وقال ابن جني في الخصائص في موضع آخر قد
 يكثر بالشئ اي يشتر الحكم الواحد معلولا بعلة نيسا غر علة اي غرلة ذلك الحكم
 كرفع الفاعل ونصب المفعول فذهب قوم الى شئ اي الى ان هذا الحكم الواحد معلول بعلة
 شهورة مثلا قال قوم المعاني التي جيلت في الاسم بالاعراب لبيانها ثمة اجناس
 معني هو عمدة في الكلام لا يستغنى عنه كالفاعلية وله الرفع ومعني هو فضلة
 يتم الكلام بدونه كالمفعولية وله النصب ومعني هو بين العمدة والفضلة وهو الضا
 اليه نحو غلام زيد وله الجر وذهب آخرون الى غيره اي الى غير هذا الشئ ويعني ان يكون
 ذلك الحكم الواحد معلولا بعلة اخرى مشهورة غير هذه العلة المقدمة مثلا قال
 قوم الفعل المتعدي اذا كان مبنيا للفاعل نصب المفعول به والارفعه وعلة
 المفعول به ان يصدق عليه اسم مفعول تامر فلفظا ما عمل فيه كقولك ركب زيد
 الفرس فالفرس مركوب زيد وقد بر زيد الكتاب فالكتاب متبر فيجب
 اذا اي اذا كان كذلك يعني اذا وجدت هاتين العلتين المشهورتين تامل
 القولين فاعل يجب اي تفكر المذهبين ففكر واعتقاد اقوالهما بالرفع عطفًا

على

على تامل اي اقوى القولين مثل قول ابن الحاجب في مفعول ما لم يستم فاعله ورفض الاخرى
 ترك الاضعف من القول مثل قول الزمخشري فيه قال ابن الحاجب في الكافية في تعريف الفاعل
 ثمة الفاعل وهو اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به اي اسنادا واقعا
 على طريقة قيام الفعل او شبهه بالفاعل فقوله على جهة قيامه به الاختراز مفعول ما
 لم يستم فاعله فلا يكون فاعلا عنده وخرقة بوقب له بابا في الكافية وقال الزمخشري
 في المفصل الفاعل هو ما كان المسند اليه ففعل او شبهه مقدما عليه ابدأ وحقه الرفع
 ورافعه ما اسند اليه فيدخل مفعول ما لم يستم فاعله في تعريف الفاعل فلم يبق بوقبه
 في المفصل فان تساوى اي القولين في القوة كافي للفاعل فهو خريشة كونه عمدة في الكلمة
 يرفع ومن حيث كونه عامتا في ان كل فعل متعديا ولا زما اسند اليه وقدم عليه على جهة
 قيامه به ايضا يرفع لم ينكر اعتقادها جزاء ان اي اتحادها مذهبا جميعا
 تأكيد للضمير المتصل في اعتقادها فيكون الحكم الواحد معلولا بعلة مشهورة بين وقا
 ابن الانبار في اختلافوا في تعليل الحكم الواحد بعلة من فصاعدا فذهب قوم الى انه
 لا يجوز لان هذه العلة مشبهة بالعلة العقلية والعلة العقلية لا يثبت الحكم معها
 الا بعلة واحدة فكذلك ما كان مشبها بها وذهب قوم الى الجواز وذلك لثلاث ايد
 على كون الفاعل يترك من ترك الجر من الفعل معلولا كون لام الفعل منه ساكنة في نحو ضرب
 وبيع العطف عليه اذا كان ضمير متصلا ووقوع الاعراب بعده في الامثلة الخمسة و
 اتصال تاء التانيث بالفعل اذا كان الفاعل مؤنثا نحو نمت المرأة هند وقولهم في
 النسبة الى كنت كني وقولهم جند ابان تركيب ولا اجتد اي لا اقول له جند او قولهم
 في فحصت فحصى بابا بد التاء طاء يخلص الصاد في الاطباق وهذا لا بد الا انما

يكون في كلمة لا في كلمتين فلهذا سبب على جواز ذلك بأن هذه العلة ليست حجة
واتماح اشارة ودلالة على الحكم الواحد فكما يجوز ان يستدل على الحكم الواحد بانواع الامارات
والدلالات كذلك يجوز ان يستدل عليه بانواع العلل واجيب بأنه ان كان المعنى أنها ليست
موجبة كالعلل العقلية مثله التحريك لا يعلل الا بالحركة والعالية لا تعلل الا بالعلم
فسلم وان كان المعنى انها غير مؤثرة بعد الوضع على الاطلاق فمنع فاتها بعد الوضع
بمنزلة العلل العقلية فينبغي ان يجري مجراها انتهى ما قاله ابن الانباري والمسئلة الثانية
فر المقصد الثامن ما قاله ابن جني في الخصايص قد يكون الحكمان معلومين بعلة
واحدة سواء لم يتضادا ام تضادا وقد يجوز تعليل الحكمين بعلة واحدة سواء تضادا
اي الحكمان ام لا اي لم يتضادا او من اشبه ذلك اي فر اشبهه جواز تعليل الحكمين بعلة
واحدة قولهم مرتب زيد فانه يستدل به اي بمرتب زيد على ان الجار معدود فر جملة
الفعل اي فر احد حروفه ووجه الدلالة لان الباء معاينة لعمدة الفعل اي مسقطها
في امرت زيد او كانت حمزة فعل موضوعة فيه معدودة فر حر وف الفعل فاكذلك ما عا فيها
فر حروف الجر بعد من جملته وايضا يستدل به اي بقولهم مرتب زيد على ضد ذلك
اي على ان الجار جار مجرى بعض الحروف مما جره بديل اذ اي الشأن لا يفعل اي لا يفر
بين الجار وجره بشئ اجنبي فلهذا ان الحكمان المختلفان حال كونهما على هذين الترتيبين
المختلفين مقبولان في القياس يتلقيان بالبشر والايناس وايضا قال ابن جني في الخصايص
في موضع آخر ان سبب الحكم قد يكون ذلك السبب بعينه سببا لضده على وجه ظاهره لانه
بينهما وهو مع استقرائه اي استقرأناه استقراء لايقا صحيح واقع في استعمالهم
وفر اشبه ذلك قولهم القوة والصيد بحركة الواو والياء فان القاعدة في مثلها

الاعل بقلب الواو والياء الفا تحتها وانفتاح ما قبلها ككثير من حركات العين
التابعة لها بحر في الذين التابع لها الحركات العين في وجوده باشياء فكان فعلا ينبغي
الفاء والعين نحو صوب فاشبعت فتحة الواو ثم صارت بعد الواو الفاء فصار صوابا
في كان فعلا فعلا لا ينفع الفاء فكما صح نحو جواب وجيب صح باب القود والصيد ونحوه
فانه ترى حركة العين التي هي بسبب الاعل صارت على وجه آخر بسبب الصحيح وهذا ذهب
غريب المأخذ المقصد التاسع فر مقاصد العلة ثلثة اقوال القول الاول في دور العلة
والسبب وهو ما قاله ابن جني في الخصايص ذهب المبرزين وجوب اسكان اللام اي لام
الفعل من ضربين وضربا وضربت اليائه اي الاسكان قد حصل الحركة ما بعده اي ما
اللام فر الضمير لئلا يتوالى اربع حركات متواليات وذهب ايضا في حركة الضمير فر ذلك
اي فر المذكور في ضربين وضربا وضربت اليائه اي الحركة والجار مع الجر وتعلق به
المقدر لسكون ما قبلها اي ما قبل الحركة فاعتلى على بناء المجهول لهذا اي اورد العلة للسكون
بهذه اي بحركة ما بعده ثم دار الامر فاعتل هذه اي اورد العلة لحركة الضمير بهذا اي
بسكون ما قبلها وهو نظير ما اجازه سيبويه في نصب الوجه فر قولك جاءني زيد الحسن الوجه
فسيبويه فعله شيئا بالضارب الرجل في جاءني زيد الضارب الرجل ينصب الرجل مع انه
اجاز جر الرجل في جاءني زيد الضارب الرجل بحر الرجل تشبيها بالحسن الوجه بحر
قال ابن جني في الخصايص ايضا الا ان مسئلة سيبويه اقوى فر مسئلة المبرزين لان الشئ لا
يدور على نفسه في مسئلة سيبويه واذ لم يكن كذلك ثبت ان يكون كونه علة لنفسه بعد
والقول الثاني في تعارض العلل قال ابن جني ايضا في الخصايص هو اي تعارض العلل
ضربان احدهما حكم واحد تجاذبه اي هذا الحكم علقان فاكثروا وقد ذكر في التعليل

بعلتين فقولك هؤلاء مسلح فان الاصل مسلمون الخ وفروا لهم سبي في لايتما الى ق
الضرب الثاني حكمان في شئ واحد مختلفان فرجستان استعمال القبيلتين
دعت اليهما اي اقتضتها علتان مختلفتان فقبيلتين القبيلتين كما
عمال اهل الحجاز ما المشبهة بليس واحمال بنى عجم لها اي ما يعنى احوال المشبهة
بليس فالاولون اي الحجازيون لما راوها اي المشبهة داخله على المبتداء والخبر
دخول ليس عليهما اي على المبتداء والخبر وراوا ما نافية للحال فيها اي كنى ليس
اياها اي الحال اجروها اي كلمة ما في الرفع والتصب مجزئها اي مجزئ ليس والاخر
لما راوها اي بمعناها اي ليس حرفا داخل على الجملة المستقلة بنفسها من
غير مباشرة للحال واحد مجزئها اي لعلك واحد مجزئ الجملة اجروها
اي ما مجزئ في احوال احوال ما ولذلك اي وكونهم راوها داخل على المبتداء
والخبر دخول ليس عليهما لا ما كانت احوال عند سببها اي قوى مما كانت
عند غيره من الاحمال وقوله قياسا فلفظة الحجاز مفعول له لقوله اقوى وكذلك
في تعارض العلل لئلا اي اذا اقترنت ببيت ما الحرفية فلا تنزيلها للاختصاص
بالاسماء فلا يقال لئما قام زيد بدينا لئما زيد قائم فن الفاعل اي لئما
الحرف باخواتها اي ائما وكائما وكنما وعلما ومزاعلها اي لئما البقاء للاختصاص
بالاسماء والحرف في عدم ابطال العمل بحروف الجر اذا دخلت عليها اي على حروف
الجر او ما الحرفية نحو ان ما تضرب اضرب واذا عرفت هذا فاعلم ان التعارض في الرفع
بين ليست وبين اخواتها بانها اشبه بالفعل في الافراد وعد الحروف ولذلك
الحقها اهل الحجاز باسم الفعل فلم يحقوها العلامة ونوهم يحقونها العلامة

اعتباراً

اعتباراً الاصل ما كانت عليه المشابهة بالفعل والقول الثالث يجوز التعليق بالامور
العدمية حين الاستدلال كتعليق بعضهم بناء الضمير بالاستغناء عن الاعراب
وقوله باختلاف الصيغة متعلق بالاستغناء وقوله لحصول الامتياز علة له بذلك
الاختلاف وكذلك هذا التعليق بعينه في الموصولات واسماء الاشارة يمكن ان
المقصد العاشر من مقاصد العلة وقد ذكر في اول المقالة الرابعة في العلة ان على
الفولست موجبة وانما هي مستنبطة اوضاعها ومقاييس على النحو على ثلثة اقسام
علل تعليمية وعلل قياسية وعلل جدلية نظرية فاما التعليمية فهي التي تتوصل بها
الى تعليم كلام العرب القراء لا تالم شمع نحن ولا غيرنا كل كلامها اي العرب منها
اي من العرب لفظاً اي تنطقاً منهم وانما سمعنا منهم بعضاً اي بعض كلامهم فقصنا عليه
اي على هذا البعض المسموع نظيره مما وجدناه باستقرائنا مثلاً ذلك القياس الذي
قسناه انما سمعنا من العرب قام زيد هو قائم وركب زيد فهو راكب فعرفنا
اسم الفاعل اي صيغته وزناً وموزوناً وقلنا فعل زيد فهو فاعل واكمل زيد
فهو اكمل وذهب زيد فهو ذاهب وغيرها من هذا النوع التعليمي من العلل قولنا
ان زيدا قائم فان قيل لنا بمر نصبت زيدا قلنا بان لا نهما تنصب الاسم وترفع الخبر فانا
كذلك علمناه اي نصبت زيدا بان وضبطناه من العرب وفعلناه كما ضبطناه منهم وكذلك
قام زيد ان قيل لنا بمر رفعتم زيدا قلنا بقام لانه فاعل فيكون مشتغلاً به فرفعناه
فهذا وما اشبهه من نوع التعليم وبه يضبط كلام العرب واما العلل القياسية
فان يقال في المثال المذكور لم نصبت زيدا بان اي في ان زيدا قائم ولم وجب
ان نصبت كلمة ان الاسم قلنا الجواب في ذلك ان قولنا لانها اي كلمة ان واخواتها

ضارعت الفعل المتعدي الى المفعول به فحملت عليه اي على الفعل المتعدي وانما
 اعماله اي افعال المتعدي فما ضارعه فالمنصوب به مشبهة بالمفعول به لفظاً فهي اي
 كلمة بات واخوانها تشبه من الافعال المتعدية باقدم مفعوله على فاعله نحو ضرب
 اخاك زيد وما شبه ذلك واما العلة الجدلية النظرية فكل ما نقل به في باب ان
 فمن هذا المذكور اي قيل هذا العلة الجدلية مثل ان يقال فن اي جهة شابهت هذه
 الحروف بالافعال المتعدية الى المفعول به والجواب ان ذلك من وجهين احدهما من جهة
 اللفظ والآخر من جهة المعنى فالذي من جهة اللفظ بنيناؤها على الفتح كالأفعال الماضية
 واما الذي من جهة المعنى فن جهة ان هذه الحروف تطلب الاسماء وتحتضنها وتدخل
 على المبتداء والخبر فتصب المبتداء وترفع الخبر لما ذكرنا من انهما تشبه الفعل المتعدي الى
 تقدم مفعوله على فاعله في حقوق نون الوقاية نحو اتني كضربني ونضمها بمعنى الفعل
 فخر حقت وتميت واستدركت وترجيت وشبهت وان يقال باقي الافعال
 من الافعال المتعدية شتموها بالماضي ام بالمستقبل ام بالحالية والجواب
 بالافعال الماضية يعني ثلثة من هذه الحروف مشابهة بالماضي الثلاثي وهي ان واث
 وليت وثلثة منها مشابهة بالماضي الرباعي وهي كوت ولعل وكات وان يقال
 حين شتموها اي هذه الحروف بالافعال المتعدية لاني شئني عدلت بها اي بهذه
 الحروف الى ما اي الفعل المتعدي الذي قدم مفعوله على فاعله فاذا قلتم ان زيداً قائم
 كان بمنزلة ضرب عرواً زيد فهذه شتموها بما قدم اي بالفعل المتعدي الذي قدم
 فاعله على مفعوله نحو ضرب زيد عرواً فانه اي الفعل المتعدي الذي فاعله مقدم على مفعوله
 هو الاصل لان القاعدة في الفاعل ان يليه فعله المسند اليه وذلك اي تقديم مفعوله

الفعل المتعدي على فاعله ثانٍ ورفع على ذلك الاصل اي القاعدة التي في الفاعل وهي
 ان يلي الفعل فاعله فاني علة انتقلت الى الخاتمة اي هذه الحروف بالرفع دون الاصل
 اي دون الخاتمة بالاصل قلنا قد مناصوب هذه الحروف على فروعها بخلاف القيا
 او القياس ان يكون كما قلتم في سؤلكم وانما قد مناصوبها على فروعها ليكون
 لها العلة الفرعية للفعل دون الاصل له وايقاعاً للخاتمة بين الملح والمحيى به
 فرجحة العمل لا فرجحة الصورة وهي تقديم منصوبه على فروعها الا اذا كان ظرفاً فانه
 يجوز تقديم الخبر على الاسم لتنزيله منزلة الاسم لما بين الظرف والمظروف
 فرشدة الاتصال في الغالب الى غير ذلك من الاسئلة جمع سؤالات جمع قلة
 والاولى من السؤالات على جمع الكثرة واعلم ان كل شئني عمل به جوابا عن
 المسائل فهو اخذ في الجد والنظر قال الزجاج وعلى هذه الوجهة الثلثة
 يدار على جميع النحويين **ذكر المسالك في العلة** وهي ثمانية مسالك للمسالك
 الاول الاجماع بان يجمع اهل العربية اي الائمة منهم على ان علة هذا الحكم
 كذا وعلة هذا الحكم كذا كاجماعهم اي الائمة على ان تقدير الاعراب حال كونه
 في الاسم المعرب المقصور الاخر حقيقة او حكماً التقدير والمراد من التقدير
 ان يمنع ظهور الاعراب في آخر الاسم المعرب المقصور حقيقة او حكماً اما حقيقة
 في نحو عصا ورخي في الاحوال الثلث واما حكماً في تلك الحقيقة المذكورة اذا لا
 ساكناً بعدها نحو رخي القوم في الاحوال الثلث وكما جاعهم على ان تقدير الاعراب
 حال كونه في الاسم المعرب المنقوص الاخر حقيقة او حكماً الاستثقال والمراد
 من الاستثقال ان لا يمنع ظهور الاعراب في آخر الاسم المعرب حقيقة او حكماً

الا انه مستثقل عليه اما حقيقة فكما في الاحزاب بالحى كخر قاض رفقا وجرأ واما كما
 فكما في الاسماء الستة المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم اذا لاقت ساكنا بعدها
 نحو جاءني ابو البشر ومررت بابي البشر رفقا وجرأ المسلك الثالث من المسالك الثمانية
 النص بن نص العربي الخ على العلة قال ابو بكر الانباري سمعت رجلا فراهل
 ايمن يقول فلان العرب جاءته كتابي فاحتصرها ضمير التانيث للكتاب يثا
 الضميمة اي التي كتابي بلا نظير فيها فقلت له اي هذا الرجل يعني اتقول جاءته
 كتابي كان جاءه كتابي فقال نعم اتقول هكذا اليس الكتاب بصحيفة قال ابن جني
 فهد الرجل اعتل على هذا الوضع بهذه العلة واجتج لتانيث المذكور بما ذكر ثم
 قال ابن جني وعن البردانه قال سمعت عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ
 ولا الليل سابق النهار بنصب النهار على الاصل ويجذف التنوين لا لتقاء الشين
 فقلت له ما تريد بهذه القراءة قال اي عمارة اريد سابق النهار بنصب النهار
 وبالتنوين اي لا ينبغي لليل ان يسبق النهار ولا يعجز النهار عن ان يتصل به ويجأ
 النهار عقبيه بل يتعاقبان فيكون هذه الآية كالتجئة لقوله تعالى واية لهم الليل
 نسلم منه النهار فقلت له اي عمارة فقلت اي سابق النهار قال عمارة لو قلته
 اي سابق النهار لكان اوزن اي ثقل في النفس في نفس الانسان فقولهم هذا هم
 وازن اي ثقل له وزن وقال ابن جني في هذه الحكاية ثلاثة اغراض احدها تصح
 قولنا ان اصل كذا كذا والثاني انها فعلت كذا كذا الا ترى عمارة انما طلب الخفة
 يدل عليه قوله لكان اوزن والثالث انها قد تنطق بالشئ وغيره فيها قوى منه
 لا يشارها التخفيف ثم قال ابن جني وعن سيبويه انه قال سمعنا بعضهم اي البعض

من العرب التي يدعو اللههم ضبعا وزيبا هذا من المنعول به الذي حذف فعله
 التا صلبه سماعا فقلنا له ما اردت بهذا القول قال هذا البعض اردت
 اللهم اجمع فيها اي في الغنم ضبعا وزيبا فبقر ما ترى في حذف الفعل الناصب حذفاً
 واجبا سماعيا ومن هذا القبيل قوله تعالى انتم خيركم لاي انتموا غير التثنية
 واقتصدوا خيركم وهو التوحيد فهد المذكور هو هنا تصحح منهم اي من العرب
 التي بالعلة اي نصتهم على العلة المسلك الثالث من المسالك الثمانية الايام كما
 روى ان قوا من العرب اتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم لهم من انتم
 فقالوا في جواب سؤاله صلى الله عليه وسلم نحن بنو غيان صفة مشبهة من النقي وهو الضلالة
 والحيرة والتغاوى والتجمع والتعاون على الشر فقال صلى الله عليه وسلم بل انتم بنو ارشاد
 من الارشاد بضم الراء ومنه قوله تعالى يهدي الى الرشداي الى الحق والصلوات قال ابن
 جني اشار صلى الله عليه وسلم واوحى الى ان الالف والنون في فعلان سواء كان مصدرا
 نحو كيتان او صفة نحو عطشان واسما جامدا نحو حومان زائدتان كزيادة الالف
 والنون في صيغة التثنية وان لم يتفوه بذلك اي وان لم يتلفظ بكون الالف والنون
 زائدين غير ان الاشتقاق اي اشتقاق غيان صفة مشبهة من النقي وارشاد
 تثنية ارشاد من الرشاد بمنزلة قوله صلى الله عليه وسلم ان الالف والنون زائدان فيهما ايما
 منه وايهما ومن ذلك اي في جملة الايام ايضا اي كما من قوله صلى الله عليه وسلم ما حكا
 اي حكاية حكاها غير واحد اجمع كثير وجم غفير ان الفزدق حضر مجلس ابن
 ابي اسحق فقال ابن ابي اسحق له اي للفزدق كيف تشدد اي كيف تقرأ هذا البيت
 شعر وعينان قال الله كونا فكايتا اي قال الله لعينان في اخذنا فخذنا فقولان

بالآل باب ما تفعل الحشر أي بوجوده بان حدثا بفعل الله تعالى في ذوى العقول لا في غيرهم
 من الحيوانات فحدثنا فيهم حدود الحيوانات بفعله كما في اختيار من ان قد شابه
 بالوحى حمار عجل جسد الخوار فقال الفرزدق كذا التشديد أنا هذا كما تشده انت
 أيما على كون كانتا تامة غير محتاجة الى الخبر المنسوب من افلا مذهب اليه اهل السنة
 فقال ابن ابي اسحق تعريضا لا عتزال الفرزدق ما كان عليك ما استغما به بنية بمعنى أي
 شيء لزم عليك لو قلت فعوليت بالنصب فقال الفرزدق لو شئت ان أصبح كسبحك السبح
 التصرف في المعاش وغيره ومنه قوله تعالى ان لك في النهار سبعا طويلا ونهض من المجلس
 أي قام منه فلم يعرف أحد كان في المجلس ما اراد الفرزدق غير ابن ابي اسحق فهذا أي
 انشاد البيت كان التامة كما في اسحق من الفرزدق أيما الى العلة قال ابن جني لو نصب
 الفرزدق فعوليت لكان المعنى ان الله خلق ما و امرهما ان تفعل ذلك الخلق وأنا اورد
 فعولان أيما الى مذهب اهل السنة فكان ههنا تامة غير ناقصة فلا احتياج لها
 الى خبر فكان المعنى وعينان قال الله تعالى اخذنا فحدثنا انتهى المسلك الرابع من
 المسالك الثمانية التقسيم والسر وسر النسب محضه وافضله وتر الوادي افضل موضع
 فيه بان تذكر اول جميع الوجوه المحتملة بالتقسيم ثم تسرها أي تحببها وطلب
 الافضل فبقي ما يصلح أي ما يوجد عند العرب من حيث الاستعمال وينبغي ما عداه أي ما
 تجاوز ما يصلح بطريقة متعلق بما يصلح قال ابن جني في الخصائص مثلا اذا سئلت
 عز وزن مردان على أي وزن من الاوزان المستعملة فتقول في التقسيم لا يخفى اما
 ان يكون فعولان او مفعالا او فعولا هذا ما يحتمل ثم تسرها أي تحببها ونفسه
 كونه مفعالا بفتح اليم من المير بفتح اليم وكسر الراء بمعنى الحال والخلق يقال طاب مرته

أي حاله وخلق أو تفسد كونه فعولا بفتح الفاء وسكون العين من الرون
 يقال يومر آرون وثان وليلة امرؤانة أي شديدة وصعوبة بانها أي مفعالا
 وفعولا مثالا لان لم يجيئا أي لم يستعمل في كلام العرب فلم يبق لنا استعمالهم
 الا فعولان من المروبة بضم الميم والراء وتشديد الواو بمعنى لا نسيان والرجولية
 ثم قال ابن جني وليس لك ان تقول في التقسيم ولا يجوز ان يكون فعولا او فعولانا
 او نحو ذلك لان هذه امثلة ليست موجودة في استعمالهم أصلا ولا قريبة من الحق
 فيه فتحتاج الى ذكرها في التقسيم بخلاف مفعول بفتح الميم فانه ورد قريب منه وهو
 مفعول بكسر الميم نحو المحارب وفعول بفتح الفاء فانه ورد ايضا قريب منه وهو
 فعول بكسر الفاء نحو القرواس وهو ملح بقرطاس فلا يعدل لئلا يبطر الا الحاق
 وكذلك اذا سئلت عن وزن أيمن من قوله شعر تغزى لها من ايمن واشمل
 نقول لا يحرج اما ان يكون فعولا او فعولانا او فعولا هذا ما يحتمل ثم تسرها وتفسد
 كونه فعولانا فالا يتم بالفتح وكسر الياء المشددة المرأة التي لا زوج لها بكر كانت
 او ثيبا او تفسد كونه فعولا من الامان بانها أي فعلنا وفعولنا مثالا لان
 لم يجيئا أي لم يستعمل في كلام العرب فلم يبق لنا استعمالهم الا افعل جمع يمين
 كما ان الاشمل جمع شمال ونظيره أيمن ثم قال ابن جني وليس لك ان تقول في
 التقسيم ولا يجوز ان يكون فعولا وايضا باستقاط اللام وغيره حالات
 هذه امثلة ليست موجودة ولا قريبة منها فتحتاج الى ذكرها في التقسيم بخلاف
 فعولنا بفتح الفاء وضم اللام فانه ورد قريب منه وهو فعول بضم الفاء واللام
 نحو جلبب وعجلب الا قد فر الجلب بضم الجيم وسكون اللام بمعنى السحاب الضعيف

والثاني الجد يفتح على العين والجيم خلا في البطوء فالجواب برش وبجلاء فيقلا
فانه وجد نظير منه وهو ضمير في فر الصرف كما وجد قريب منه وهو فيعك بفتح العين
نحو الغدير والبطير وقال ابو البقاء في التبيين والدليل على ان نعم ونس فعلان وليسا
اسمين ولا حرفين التقسيم والترجيح المبتدأ الذي هو الدليل وذلك اي التقسيم والترجيح
فيها انهما اي نعم ونس ليسا حرفين بالاجماع اي باتفاق الائمة وقدر الدليل
على انهما ليسا اسمين كوجهين احدهما بناؤها على النفع ولا سببه لان الاصل
في الافعال البناء ولو كانا اسمين لا تنضيا السبب لبنائهما لان الاسم انما يبنى اذا شبه
الحرف ولا مشابهة بين نعم ونس وبين الحرف ولو كانا اسمين لا عجزنا وثانيهما انهما
لو كانتا اسمين لكانتا اما جامدين او وصفين ولا سبيل الى اعتقاد الجود فيهما
اي في نعم ونس لان وجه الاشتقاق فيهما اي في نعم ونس ظاهر لان نعم من نعم الرجل
اذا اصاب نعمة والنعم عليه يمدح وكذا بنس من بنس الرجل اذا ساء والرجل الشيء
يذم ولا يجوز ان يكونا اي نعم ونس وصفين اذ لو كانا كذلك اي وصفين لكان
الموصوف مهمما ولان الصفة ليست على هذا البناء واذا بطل كونهما حرفا او كونهما اسمين
جامدا او مشتقا ثبت انهما اي نعم ونس فعل وقال ابن فلاح في كتابه المغني ايضا الدليل
على ان كيف اسم وليس بفعل ولا حرف التقسيم والترجيح المبتدأ الذي هو الدليل وذلك
التقسيم والترجيح انهما اي ان كان لا يجوز ان تكون اي كيف حرفا لحصول الفائدة منها مع الاسم
نحو كيف زيد بمعنى اصح ام سقيم وليس ذلك اي حصول الفائدة مع الاسم فبين الحرف
لفي حرف التداء وايضا لا يجوز ان تكون اي كيف فعلا لان الفعل يليها اي كيف بلا قال
نحو كيف تصنع وكيف تقول واذا بطل كونها اي كيف حرفا وفعلها ثبت انهما اي كيف اسم

لأنه ادلت على معنى في نفسها غير متفرق باحد الا زنة الثلة تبيين اي هذا تبيين في المسلك
الرابع اورده ابن الانباري حيث قال الاستدلال بالتقسيم على وجهين الوجه
الاول تذكر لا تقسام التي يجوز ان يتعلق الحكم الذي اثبت به اي بالاقسام
فتبطلها جميعا اي كل قسم منها بالدليل الذي ثبت عند الائمة فيبطل بذلك
الابطال ما قلته فلا تقسام مثله ان تقول لوجاز دخول الدام في خبر ككن
كقولك ولكنني فرجتها لعبد لم تخل هذه الدام فرجحت التقسيم انما ان يكون
لام التوكيد ولا م القسم هذا ما يحتمل ثم تشرها وتبطل ان يكون اي الدام
التي في خبر ككن لام التوكيد لا تها اي لام التوكيد انما حسنت مع ان المكسورة المشددة
لا تقامها اي لام التوكيد وان في المعنى اي اذا اريد المبالغة في التوكيد مع ان
المكسورة بلا م لا ابتداء وقر قوا بينهما كراهة الجمع بين ادائتي بمعنى واحد فادخلوا الدام
على الخبر نحو ان زيدا يقوم فلا تدخل هذه الدام على غير ما ذكرنا من زيادة كقولنا لا
شعر امر الخليل فجوز شربة • رضي فرحم يعظم الرقية • وتبطل ان يكون اي الدام
التي في خبر ككن لام جواب القسم اي الدام التي وقعت في صدر جواب القسم
نحو وانك لا تحن لا تها اي الدام في خبر ككن لم تقع في جواب القسم اصلا واذا
بطل القسمان اي كون الدام لام لا ابتداء ولا م جواب القسم بطل ان يجوز دخول
الدام في خبرها اي خبر ككن لا من زيادة ملحقة بالتوارد الوجه الثاني ان
تذكر لا تقسام التي يجوز ان يتعلق الحكم الذي اثبت به اي بالاقسام فتبطلها
اي لا تقسام بالدليل الذي ثبت عند الائمة الا القسم الذي يتعلق بالحكم الذي
اثبت به اي بهذا القسم فروجه واحد ثبت بدليل يرضح به فبطل ذلك اي

بهذا الوجه الذي ثبت بالدليل الرابع ان تقول لا يحج المستثنى في الكلام الموجب نحو
 قام القوم الا زيدا اما ان يكون نصبه بالفعل المقدّر بتقوية الا على ما ذهب اليه
 اكثر النحاة او بالا نفسها على ما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر لا تأنها بمعنى استثنى على ما
 ذهب اليه ابو علي اولتا مركبة من ان المكسورة المحققة ولا الثانية اولتا
 التقدير فيه الا ان زيدا لم يرفع فحذفت اتم مع خبرها وقام مقامها
 هذا ما محتمل ثم نشرها وبطل الثاني من الوجوه المذكورة وهو كون المستثنى
 منصوبا بالا نفسها بنحو قام القوم غير زيد فان نصب غير لو كان بالا لكان
 التقدير لا غير زيد وهذا التقدير يفسد المعنى وبأنه اي الشأن لو كان العامل
 الاحاد كونه بمعنى استثنى لوجب نصب بالا نفسها في التقى اي في الكلام المنفي
 كما يجب في الايجاب لا تأنها اي لا في التقى ايضا اي كما في الايجاب بمعنى استثنى
 ح وبأنه اي الشأن لو جاز النصب في الكلام الموجب بتقدير استثنى لجاز الرفع
 في الكلام المنفي بتقدير استثنى واعلم انه حكى ان عضد الدولة اورد ذلك
 المذكور على ابي علي حيث اجابه بتجوير ذلك في مذهبه ورده ما ذهب اليه ابو علي
 بأنه يوردى الى اعمال الحروف ولم يقدر به احد وبطل الثالث من الوجوه المذكورة
 وهو كون المستثنى منصوبا ببيان المكسورة المحققة بأن ان المكسورة المحققة لا تعمل
 في الاصح وبأن الحرف اذا ركب مع حرف اخر خرج كل منهما عن حكم الذي كان قبله
 التركيب وثبت له بالتركيب حكم اخر عند جميع النحويين وبطل الرابع من الوجوه
 المذكورة وهو كون المستثنى منصوبا بتقدير الا ان زيدا لم يرفع بأن ان لا تعمل
 مقدرة واذا بطل الثلثة مع الوجوه ثمت الا قول من ان وهو ان نصب المستثنى بالفعل

المتقدم بتقوية الا المسلك الخامس من المسالك الثمانية المناسبة وتسمى الاخالة
 ايضا لانها يقال ويظن ان الوقوف على ربي قياها تياس علة وهي ان يحل الرفع
 على الاصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الاصل وذلك المحل مثل حمل المفعول ما ي
 فعل لم يستم فاعله نحو ضرب زيد على الفاعل بالرفع اي بوزم الرفع ووجوب التأخير
 عن رافعه بعلة الاسناد اي اسناد فعل بني على هيئة تبنى عن اسناده الى المفعول
 به ويستعمل فعل لم يستم فاعله فعوله على الفاعل متعلق بحمل وقوله بالرفع ظرف يستقر
 حاله من الفاعل والباء في بعلة متعلق بحمل ايضا اي يحذف الفاعل فينبوب عنه المفعول
 في الذي له اي للفاعل من لزوم الرفع ووجوب التأخير عن رافعه وكما لا يكون للفعل
 الا فاعل واحد كذلك لا ينوب عن الفاعل الا شيء واحد ومثل حمل المضارع
 على الاسم في الاعراب بعلة المنزلة اي المحيلة التي هي الاسم للمعاني التي يعبر عنها
 المطلوب من ظهور الاعراب في الاحوال المقضية انواعه قال ابن الانباري وخلفوا
 اي النحاة هل يجب ابراز الاخالة والمناسبة عند المطابقة بوجه الاخالة و
 المناسبة ام لا قال قهر لا يجب واستدل بعدم الوجوب بان المستدل اذا اتى
 بالدليل باركانه فلا يبقى عليه الا الايتان بوجه الشرط وهو الاخالة والمناسبة
 وليس على المستدل بيان وجه الشرط بل يجب على المعارض بيان علم الاخالة التي
 هي الشرط ولو كلفناه ان يذكر الاسئلة لكلفناه ان يستدل بالمناظرة وحده
 وان يورد الاسئلة ويجب عنها وذلك لا يجوز وذلك اي عدم وجوب ابراز
 الاخالة والمناسبة مثل ان يذكر على بناء الجمول على جواز تقديم خبر كان
 عليها اي على كلمة كان فنزلت منزلة فعل متصرف في القوة بالعمل فيما قبله وابعده

فجاز تقديمه أي خبر كان عليها قياساً على سائر الأفعال المتصرفة فتطالب أي جوازاً
لا وجوباً بوجه الاحالة والمناسبة وقال قوم يجب إبراز الاحالة والمناسبة عند
المطالبة بوجه الاحالة والمناسبة لأن الدليل أنما يكون دليلاً إذا ارتبط بالحكم وتعلق
به وأنما يكون متعلقاً به أي الحكم بالذيل إذا بان وظهور وجه الاحالة والمناسبة
بينهما لزوم الرفع وجوب التأخير عن رافعه وغيرهما مثلاً أن لا ينبع عن الفاعل
الاشئ واحد كما لا يكون للفعل الفاعل واحد وأجيب لم يقل لا يجب الإبراز عند
المطالبة بالوجوب بوجه الارتباط فانه إذا صح بالحكم صار بمنزلة ما قامت عليه البينة
بعد الدعوى فاما المطالبة بوجه الاحالة والمناسبة فبمنزلة عدالة الشهود فلا يجب
ذلك على المدعي ولكن على الخصم أن يقدم في الشهود فلهذا لا يجب على المستدل إبراز الاحالة
واما على المعترض أن يقدم انتهى المسلك السادس من المسالك الثمانية الشبهة قال ابن الأثير
وقياس الشبهة قياس صحيح يجوز التمسك به في المصاح كما يجوز بقياس العلة وهو أن
يحمل الفاعل على الأصل مثلاً يحمل الفعل المضارع على اسم الفاعل في الأعراب بضرب
من الشبهة من الأسماء فالتخصيص ودخول لام الابتداء والجر يان على حركة وسكونه
غير العلة التي تعلق عليها الحكم في الأصل أي في الاسم وهي أن اعراب الاسم للحركة التي
اختلف آخره بها لتدل على المعاني التي تعتد عليه وذلك أي تشبه الذي هو غير العلة
التي شران يدل على بناها على اعراب الفعل المضارع بأن تخصص بعد شياعه
كالاسم أي كما أن الاسم تخصص بعد شياعه نحو جرد والرجل والمضارع للحال والاستقبال
يتخصص بالاستقبال مع التين نحو سيضرب وبالحال مع اللام نحو قوله تعالى ليخزي
الاية فكان المضارع معرباً كالاسم أو بانه يدخل عليه لام الابتداء كالاسم نحو أن

زيداً

زيداً ليقوم وارت زيدا القايم أو بانه يجري على حركات الاسم وسكونه نحو ضرب
وضارب وليس شئ في هذه العلة التي هي الأسماء فالتخصيص ودخول لام
الابتداء والجر يان من العلة التي وجب لها أي لا جله هذه العلة الأعراب في الأصل
وهي العلة التي تعلق عليها الحكم في الأصل يعني بها المحلثة للمعاني المعنوية عليه وإنما
هي إزالة التباس بين الاسم والفعل المضارع ومع هذه كان حمل المضارع على الاسم
بهذه العلة المسلك السابع من المسالك الثمانية الطرد يقال أطرد الشئ أي تبع بعضه
بعضاً ومطارد الأقران في الحرب حمل بعضهم على بعض والأطرد أي تجري على
ابن الأثير وهو أي الطرد الذي يوجد مع الحكم وتنقذ الاحالة والتشبه
بالالتزام في العلة أي في التعديل به واختلفوا فيه أي الخفاة في التعديل بالطرد
هل يكون حجة في الاستدلال أم لا يكون فقال قدم لا يكون حجة في إثبات
الحكم لأن تجرد الطرد بلا احالة أو شبهة أو غيرهما لا يوجب غلبة الظن لاثبات
لحكم الأثر أي أنك لو عقلت بناء ليس أي كلمة ليس بعدم التصرف فيها لا طرد البناء
في كل فعل غير متصرف وإيضاً لو عقلت أعراب غير المنصرف وهو ما فيه علتان
من العلل التسع أو واحدة منها تقوم مقامهما بعد الانصراف لا طرد الأعراب
في كل اسم غير منصرف وذلك أحد عشر اسماً خمسة لا ينصرف في حالة التكثير وستة لا ينصرف
في حالة التعريف كما ذكر في علم النحو تفصيله فما كان ذلك الطرد مانانية وخبر كان
قوله يغلب على الظن وفاعل يغلب قوله أن بناء ليس لعدم التصرف فيها وعطف عليه
قوله ولا أن أعراب ما لا ينصرف لعدم الانصراف فيه بل نحن نعلم يقيناً أن ليس
أنما بني لأن الأصل في الأفعال البناء وأن وجود الأعراب في المضارع عرض بعبارة

التشبه وأن لا ينصرف إنما الغريب لأن الأصل في السماء والأعراب وأن وجوه البناء
فيها بعبارة مشابهتها الحرف والفعل وإذا ثبت عندنا بطلان هذه العلة أي الطرد
مع أطرافها وانتظارها علم أن تجرد الطرد في الاستدلال لا يكتفي به على بناء الجمل
والفعل مسند إلى الجاز والجور فلا بد في الاستدلال بالطرد من اعتبار إخالته
أو شبهة أي اعتبار هذين العلتين المشهورتين معه ويدل أيضا على أن الطرد لا
يكون علة أنه لو كان علة لآدى إلى الدور لا ترى أنه إذا قيل ذلك ما الدليل على
صحته دعواك فنقول إن ادعى أن هذه علة في محل آخر فادع ذلك وما الدليل
على أنها علة في محل آخر فنقول دعوى أنها علة مسئلتين فدعواك على صحة دعواك
فإذا قيل ذلك ما الدليل على أنها علة في الموضوعين معاً فنقول وجود الحكم معها في كل موضع
دليل على أنها علة فإذا قيل ذلك أن الحكم قد يوجد مع الشرط كما يوجد مع العلة فما
الدليل على أن الحكم ثبت بها في المحل الذي هو فيه فنقول كونها علة فإذا قيل ذلك وما
الدليل على كونها علة فنقول وجود الحكم معها في كل موضع وجدت فيه فيصير
الكلام دوراً وقال قوم أنه أي الطرد حجة لا بقاء الحكم واحتجوا على ذلك
أي على كون حجة لا بقاء الحكم بأن قالوا الدليل على صحة العلة أطرافها وسلاسلها
من النقص وهذا موجود هنا وربما قالوا عجز المعترض عن تصحيح العلة عند
المطالبة دليل على صحة العلة وربما قالوا التمسك بالطرد نوع من القياس فوجب
أن يكون أي الطرد حجة لا بقاء الحكم بالظن كما لو كان التمسك بالطرد في إخالته أو شبهة
لا يها أي لا يظلمها وتفقد هاتين في الطرد ورده الأول بأنهم جعلوا الطرد دليلاً على
صحة العلة والحال أنهم ادعوا أنها أي الطرد العلة نفسها تأكيداً للعلّة وليس

فرض ضرورة كونه دليلاً على صحة العلة أن يكون هو العلة نفسها بل ينبغي لهم أن يثبتوا
العلّة ثم استدلوها على صحتها بالطرد لأن الطرد يعتبر بعد ثبوت العلة ورده الثاني
أيضا بأن العجز أي عجز المعترض عن تصحيح العلة عند المطالبة دليل على فسادها
أي العلة ورده الثالث أيضاً بأنه أي كون التمسك بالطرد نوعاً من القياس التمسك بالطرد
في إثبات الطرد باستلزامه الإحالة والتشبه في هذا الإثبات فإن ما فيه إخالته أو
شبهة التزام لم يكن حجة قطعية لكونه قياساً لقباً أو تسمية بل لا يكون حجة قطعية
لما فيه من الإخالته والتشبه المغلب في العقيدة على تعيين الظن وليس ذلك أي المذكور
من الإحالة والتشبه المغلب موجوداً في الطرد فوجب أن لا يكون الطرد حجة
لا بقاء الحكم المسلك الثامن من المسالك الثمانية الفاء الفارق بين الأصل
والفرع والإلغاء من اللغو وهو أي إلغاء الفارق بيان الفرع بما أي بيان
الوجه الذي لم يفارق الفرع الأصل به ألا فيما أي لا في مكان لا يورث أي بيان
الوجه الذي لم يفارق الفرع فيه الضمير لما قبله من اشتراكها الفرع والأصل إذا لم يكن
فارق بينهما مثاله قياس الظرف على الجاز والجور في أن لا فارق بينهما فإثباتهما
مستويان في جميع الأحكام مثله إذا كان ما قبل الجاز والجور مكررة محضّة
يكون صفة لها وإذا كان معرفة يكون حالاً منها وإذا كان مكررة محضّة
أو معرفة بالعهد الجنسي الذهني يحتمل الوجهين والظرف كذلك وإنما وقع الخلاف
بينهما في هذه المسئلة نحو جلست بزيد أي جلسته وجلست أمام زيد بمعنى أن الظرف
ليس هنا إلا للمفعول فيه وسعى بذلك لانه محل الأفعال تشبيهاً بالبالا والى التي تحيد
فيها الأشياء **ذكر القواعد في العلة** وهي تسعة قواعد القواعد الأول من

القواعد التسعة التنقض مرتبة المطالبة مقدمة مرتبة التنقض لما فيها من تسليم صلا
 العلة لو سلمت من التنقض فكان تأخيرها عن المطالبة أولى هو لغة الكسرو في الاصطلاح
 ما قال ابن الأنباري في جرده وهو وجود العلة أي تحقق الدليل ولا حكم أي
 مع تخلف الحكم المطلوب منه على مذهب من أي على مذهب قوم من الخوارج لا يرى
 تخصيص العلة أي لا يجوز التوقف إلى التمسك بالعلة الخاصة ويقول الطرد شرطاً
 في العلة بلا اعتبار الحكم المطلوب عنها ولهذا ذهب الجرجي وهو ممن لا يرى تخصيص
 العلة ولا يجوز التوقف إلى التمسك بالعلة الخاصة إلى أن دخل في دخل الدار
 فعلى تعدد نصيب الدار كخوئيت الدار وقد دعوا قوله ونقضوه أي قول الجرجي
 بوجهين أحدهما بأن مصدره يحى على فعله بضم الفاء وهو من صا لا فاء لا فاء
 نحو قد تعوداً وجلس جلوساً والثاني بأن مقابلة لازم أي خرج فلا يكون على هذين
 الوجهين مصدر آفي الأفعال المنعدية إلى المفعول به فيخص بان يقال أن النجاة وتعود
 وحذفوا حرف الجر من الدار اتساعاً وأصلوا الفعل إليها ونصبوه نصب المفعول
 فيكون مفعولاً بال حذف ولا يصلح أن يجاء في غيره وقال ابن الأنباري في
 أصوله الأكثر من النجاة على أن الطرد شرطاً في العلة فيجوز التمسك بالعلة
 العامة بهذا الشرط بلا اعتبار التوقف فيها وذلك أي كون الطرد شرطاً في العلة
 بان لا يوجد الحكم عند وجودها أي وجود العلة في كل موضع كرفع ما أسند
 إليه الفعل معلوم التضمين في إليه راجع إلى ما وهو كناية عن الفاعل إذا كان الفعل
 مبنياً بوجوه علة الإسناد وإنما لم يقل بوجود الإسناد الخبري ليدخل فيه
 الأمر والشيء فيرد التنقض ما لم يسم فاعله وهو اسناد الفعل مجرولاً

إلى المفعول به مادام لم يحدد تعريف الفاعل نحو على جهة قيامه به يخرج عنه
 مفعول ما لم يسم فاعله عز تعريف الفاعل كما وقع في الكافية ونصب كل مفعول بالجر
 عطفاً على كرف وقع في كلام العرب فضلة بوجود علة وقوع الفعل عليه أي على
 كل مفعول فيرد التنقض ما لم يسم فاعله وهو غير صحيح وهو تعلق الفعل بدلالة
 حرف الجر مادام لم يحدد تعريف المفعول به بقوله بلا واسطة حرف أي حرف جر يخرج
 عنه المفعول الغير الصحيح فأنهم يقولون في ضربت زيداً أن الضرب واقع على زيداً
 ولا يقولون في ضربت زيداً أن الضرب واقع عليه بل ملتبس به وإنما كان الطرد شرطاً
 في فائدة العموم لأن العلة العقلية لا تكون الأمارة وكل مطرد عام فلا يجوز
 أن يدخلها أي العلة العقلية التخصيص وهو عبارة عن قصر العامة على بعض
 الأفراد بديل مستقل فذلك أي كالعلة العقلية العلة الخيرية لا تنتمي علة
 خصوصية فلا يدخلها التخصيص وقد قوم من النجاة ليس الطرد بشرط في
 العلة مطلقاً أي عقلية أو خيرية فيجوز أن يدخلها أي العلة مطلقاً التخصيص
 الذي هو قصر العام على بعض أفرادها لأنها أي العلة دليل على الحكم بجعلها عاملاً لأن
 العلة بنفسها لا يحى فصارت العلة بمنزلة الاسم العام الذي لا يمنع نفس تصور
 عن اشتراك كثير من فيه فكما يجوز تخصيص الاسم العام بديل مستقل
 مقترن به فكذلك ما كان في معناه أي الاسم العام وهو العلة الخاصة
 فيكون التمسك والاستدلال بالعلة الخصوصية أقوى وأخرى فإن قيل يوجب
 العلة وتحقق الدليل مع تخلف الحكم المطلوب منه إنما بنيت حذام وقطام
 ورقاش أي عند أهل الحجاز على الكسر لاجتماع ثلث عليه وهو التعريف والتأني

والعدل فيقال هذا أي كونه من مبنية اجتماع ثلث على ينتقض بأذريجان
 على البلدة فان ذية أي في لفظ أذريجان ثلث على بلا أكثر وهي التعريف والثانية والكريمة
 والوجه وليس لفظ أذريجان بمبنى بوجود هذه العلامات الأربعة بل هو معروف غير
 منصرف فثبت أن أهل الحجاز إنما يبنون فصحته بنزاع في الزنة وبنوهم
 يعربون منها ما ليس آخره راء وفيما آخره راء يوافقون الحجازيين فيقولون
 ظفار ووقار وسفار وحضار بالبناء وعلى الكسر لشبهه بنزاع في الزنة
 ثم قال ابن الأنباري من شأن مسألة النقص أن يقع فيها منع النقص
 أو دفع النقص وهذا الدفع يقترنا باللفظ أو بالمعنى في اللفظ الفرقين المنع
 والدفع أن المنع أنما يكون مع إمكان الاستدلال والمعارضة غرضها لخصم
 بوجود الدليل على خلافه في الدليل الأول وأما الدفع فأنما يكون بلا إمكان الاستدلال
 والمعارضة غرضها لخصم بوجود الدليل على خلافه في الدليل الأول فمثال
 المنع مثلاً أن تقول أجاز النصب في وصف المنادي المفرد المعرفة إذا فرغ نحو
 يا زيد الظريف حملاً على الموضع أي المحل لأنه وصف لمنادي مفرد مضموم
 اللفظ منصوب للمحل وما كان كذلك فأنما حق تابعه أن يجري على محله فقط ولكن خولف
 ذلك في باب النداء فجاءت توابعه المفردة بوجهين يقع يجوز الرفع أيضاً حملاً على اللفظ نحو يا
 زيد الظريف فيقال هذا أي جواز النصب على المحل ينتقض بقولهم يا أيها الرجل فأي
 والرجل كاسم واحد وأي منادى مفرد معرفة والرجل وصف مخصص له ملازم لأن
 أيابهم فان إتياء المضاف إليهم أي محجة للتنبيه فقط وليست للتخصيص ولفظ أي
 لا يستعمل بدون المخصص وكان قبل النداء تخصيصه بالاضافة فنقص عنه في النداء

التخصيص

58
 التخصيص بالتابع ولذا لا يوصف أي في النداء إلا بما فيه اللفظ واللام متى كانت صفة
 أي معرفة الزمورها اللفظ واللام للعهد الخارجي فلم تكن الأمر فوعة لأنها هي المنادى
 في الحقيقة ولا يجوز فيه النصب عند جميع النحويين مفردة كانت أو مضافة مثال
 الصفة المفردة مثلاً يا أيها الرجل الظريف ومثال المضافة تقول الراجل **شعر**
 يا أيها الجاهل ذو التتري • **الأعند المازني** والترجاج فتقول على الأخذ بمذهبها
 لأنها أي وصف أي شانه لا يجوز فيه النصب بالمنع على مذهب من يرى جواز
 أي جواز النصب فيه يعني المازني والترجاج حيث أجاز نصب وصف أي منادى قياً
 على صفة غير من المنادى المضموم مثلاً الدفع باللفظ مثلاً أن تقول في حد المبتداء
 كل اسم عربي عن العوامل اللفظية السماعية والقياسية لفظاً أو تقديرًا تميزان عن
 العرف فيقال هذا أي حد المبتداء ينتقض بقولهم أن زيد الكرني كرمه فزيد
 قد تعري عن العوامل اللفظية السماعية والقياسية ومع هذا ليس بمبتداء وبدليل قرينة
 دخولان الشرطية عليه فنقول قد ذكرت بناء الخطاب في الحد ما يدفع النقص
 وهو قولك فيه لفظاً أو تقديرًا وهو أي لفظ زيد في أن زيد جاءني في وأن يقر
 عن العوامل اللفظية لفظاً ولكن لم يتغير عنها تقدير بقرينة أن الشرطية فيكون
 التقدير أن جاءني زيد جاءني حذف الفعل حذفاً واجباً ثم فسر ذلك المحذوف
 بجنس لفظه لرفع الإبهام الناشئ من الحذف فإنه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسراً
 بل صار حشواً وأما وجب حذفه لأن مفسره قائم مقام مستغن عنه ومثال
 الدفع بالمعنى في اللفظ مثلاً أن تقول أجاز النصب في وصف منادى مفرد مضموم
 مقام الاسم وهو كاتب فيقال هذا ينتقض بقولك ممررت برجل كتب فانه قد قام

مقام الاسم وهو كاتب وليس برفع يكتب فنقول قيام الفعل مقام الاسم انما يكون
 موجبا للدفع اذا كان معربا وهو الفعل المضارع نحو يكتب وكتب فعلا ماضيا غير
 معرب اي الفعل الماضي لا يستحق شيئا من الاعراب فلما لم يستحق شيئا من جنس الاعراب
 يمنع الدفع الذي هو نوع منه فكانا قلنا هذا الفعل المستحق شيئا من الاعراب قائم
 مقام الاسم فوجب له الرفع دون غيره من الافعال فلا يرد النقص بالفعل الماضي كذا
 لا يستحق شيئا من الاعراب اصلا اما عند من يرى تخصيص العلة فان النقص
 عنده غير مقبول فافهم والقدر الثاني من القواعد التسعة يختلف العكس بناء على ان
 العكس شرط في العلة على ما هو رأي الاكثرين قال قوم وهم الاكثر ان العكس
 شرط في العلة وهو ان يعدم الحكم عند عدم العلة لعدم رفع الفاعل بعدم
 اسناد الفعل اليه لفظا كمثل انعدام الاسناد الذي في قام زيد او تقدير كمثل انعدام
 الاسناد الذي في قوله تعالى وان احذر المشركين استجارك وكعدم نصب المفعول به بعدم
 وقوع الفعل عليه لفظا كمثل انعدام وقوع الفعل عليه في ضربت زيدا او تقدير
 كمثل انعدام وقوع الفعل عليه في قدام امرأه ونفسه واهله وسهله وقال قوم انه
 اي العكس يعني عدم الحكم عند عدم العلة ليس بشرط في العلة لان هذه العلة مشبهة
 بل لا يلد العقل كذا استدلالا لشرط المؤثر فالذي لا يلد العقل يدك وجوده مثل وجود
 الاثر على وجود الحكم بوجود المؤثر ولا يدك علة اي عدم الاثر على عدمه اي على عدم
 الحكم بوجود المؤثر ومثاله اي مثال يختلف العكس قول بعض النحاة في نصب الظرف اذا في
 خبر عن البتة المراد بالظرف الظرف المستقر الذي حذف عامله وجوبا بشرط كونه
 من الافعال العامة وكونه متضمنا فيه نحو زيد اماك اي نصب اماك بفعل محذوف

حذف لا زما بل نسيا نسيا غير مطلوب اصلا ولا مقدرا فحذف الفعل
 نسيا نسيا والتقي بالظرف منه اي الفعل المحذوف ونسيا ونقي الظرف وترك منصوبا
 بعد حذف الفعل لفظا اي نسيا او تقدير بلا مفروض على ما كان عليه اي على ما كان الظرف
 في الاصل اي حال كونه غير محذوف نسيا نسيا قبل حذف الفعل منه القدر الثالث من
 القواعد التسعة عدم التأثير وهو ان يكون الوصف في محل لا مناسبة له بالوصف
 فيه قال ابن الانباري الاكثر على انه لا يجوز لائق الوصف المراد بالوصف هنا كون
 الفاعل الثاني موصوفة بالمقصودة والمدد بالعلة التي هي الثانية من العلة التسع
 التي يمنع الاسم من الصرف مع عدم الاحالة اي المناسبة له اي للوصف سواء كان اي
 الاحاق لدفع النقص او غيره اي منع النقص بدهو اي الوصف حشو بلا فائدة من
 حيث ذكره في العلة اي في تأثيرها في منع غير المنصرف وشارك ذلك ان تستدل
 على ترك صرف جلي بالتأنيث ولزومه فنقول اما التسع من الصرف لان في آخر
 اي آخر لفظ جلي الف الثانية المقصورة فتوصف الف الثانية بالمقصورة فوجب
 ان يكون لفظ جلي غير منصرف للتأنيث ولزومه كسائر ما في آخر الف الثانية
 المقصورة والحال ان ذكر المقصورة حشو بلا فائدة في ذكرها ولا يجوز لائقها
 بالعلة لانه اي الشأن لا اثر لها في العلة لان الف الثانية فريضة كونها مقصورة
 لا تستحق ان تكون شيئا مانعا اي علة مانعة مثل العلة التسع من الصرف كونها مقصورة
 بل كونها اي الالف المقصورة علة مانعة للتأنيث فقط الا ترى ان الالف المددودة في
 صحراء سبب مانع ايضا اي كالف جلي كونها للتأنيث فقط ولا يجوز زيادة صفة
 فيه اي المددودة فريضة اعتبارها للتأنيث واستدراك على عدم الجواز اي عدم جواز كونها

علة مانعة مثل العلة المانعة من الصرف بانه اي الشان لا اخالة فيها اي في لفظ جلي
بالمعنى عن الصرف بالمقصودية ولا مناسبة اصلا فاذا كان اي قصر الف لفظ جلي
خاليا عن ذلك اي المذكور في الاحالة والمناسبة لم يكن دليلا وادراكا دليلا
لم يجرى الخلق الى العلة التسع المانعة من الصرف وقال قوم اذا ذكر الوصف والجمع بالعلة
لرفع النقص كما قيل كل جمع مصحح او مكسر مؤنث سماعي الالجمع الصحيح الذي جمع
بالواو والنون في العقلة ويبنى بالوصف هذا الذي هو جمع بالواو والنون لا فلم
يكن حشوا في العلة لان الاوصاف الواقعة في العلة تقتصر ذكرها الى شيئين لزوما
احدهما ان يكون لها اي لا وصاف تأثيرا في الواو والنون في العقلة
لذكره اللفظ الذي هما فيه والثاني ان يكون فيها اي في ذكر الالوصاف احتراز عن
الاجزاء والاضداد مثلا ذكر قوله الذي جمع بالواو والنون احتراز عن صيغ
الجمع كلها مكسرة كانت او مصححة فكالا يكون ذكر الوصف حالة تأثيره حشوا
بلا فائدة فكذلك لا يكون فيه احتراز عن الاجزاء والاضداد حشوا بلا فائدة
وقال ابن خنيس في الخصائص قد يزداد في العلة صفة لضرب من الاحتياط الغير لازم
وقد يكون الاحتياط لا زما فلا يكون الزيادة حشوا اصلا نحو قوله كما قال سفيان
بالله الشيطان الرجيم ولم يقل بالله الشيطان فقط وقد قال تعالى في آية اخرى
وما انسا نيك الشيطان بلا ذكر الرجيم فيها فان ذكر الرجيم حين التعويد
في ابتداء امر يري بالالوالشرع الى العبادات وقراءة القرآن وغيرهما الاحتياط
اللازم واما الاحتياط عند حكاية حضور موسى ويوشع غلام موسى عليهم السلام
فغير لازم وهذا هو المراد بقوله بحيث لو سقطت اي الصفة ولم يذكر لم يقدح فيها

اي في العلة كقولهم في همزة اوائل اصد او اول فلما اكتنف الالف واوان
اي احاطتا بها وقربت الواو الثانية منهما من الطرف ولم يؤثر اخراج ذلك
اي ابدال الواو في صيغة الجمع عن الاصل الى غيره من المغيرات في معناه احتراز
به فقولهم **شرو** وكل العينين بالقوا **ور** فود الراس جانبها اي كل اطراف العينين
وليس هناك ما قبل الطرف مقدرة احتراز به من نحو عوا واصله عوا وير بالياء
وكانت الكلمة جمعا اي لفظا ثقل ذلك اللفظ بكترة الحروف في جمع المكسر على صيغة مثله
الجمع وهذا القيد الاخير غير محتاج اليه لانه لو لم تذكره لم يحل بالعلة فابطلت
الواو همزة بهذا الاوصاف المذكورة فصارا وائل فهذه اي العلة المذكورة هنا
علة مركبة من خمسة اوصاف يحتاج اليها اي الى هذه الاوصاف الا الخامس لانه
لو لم تذكره اي الوصف الخامس لم يحل بالعلة لا ترى انك لو نيت فرقت وبعث
واحدة منهما على فواعل او فاعل فمضت كما تمزج في الجمع نحو قوائك واقاربك
وبوائع وابائع لكنك ذكرته توكيدا لا وجوبا فمضت حيث كان الجمع في غير هذا
تمايدعو الى قلب الواو ياء وقال ابن خنيس ايضا في الخصائص بعد تمام كلامه من
هذا القبيل ولا يجوز زيادة صفة لا تأثير لها اصلا ولا احتراز بها البتة
كقولك في رفع طلحة في جاء في طلحة اذنه بالاسناد وبانه مؤنث وعلم فذكر الثانية
والعلمية بعد الاسناد لغو لا فائدة له انتهى القدر الرابع من القواعد التسعة القول
بالموجب اي بموجب العلة بفتح الجيم اي بتعيين ما ليس فيه نفى ولا انكار ولكن وقع
الخلو فيه وعرف بالالف واللام ليتناول هذا قال ابن الانباري في جده وفي
توجيه اي القول بالموجب كان استدلالا المستدل به ان ترجع في جميع الصور

مع عموم العلة أي في جميعها يُعَدُّ قطعاً أي المطلوب المستلزم بالقول بالموجب
 وإن توجه الاستدلال به في بعض الصور مع عموم العلة فيه لصيغة قطعاً أي المطلوب
المستلزم بالقول بالموجب مثلاً أن يستدل البصري في جواز تقديم الحال على
 عاملها الفعل المتصرف بخوار كبا جاز زيد إذا كان هذا العامل مظهر أي
 لفظياً فيقول أي البصري جواز تقديم المفعول على الفعل المتصرف ثابت في غير الحال فكذلك
 في الحال وكذا التقديم ثابت إذا كان العامل صفة تشبه الفعل المتصرف وتضمن معناه
 وحر ورفه في قوة الفعل المتصرف كاسم الفاعل نحو مسرعاً ذار أحداً واسم المفعول
 نحو باليتاد مضروباً فيقول له أي البصري الكوفي ح أي حين إذا كان تقديم الحال على
 الفعل المتصرف العامل فيهما أنا أقول بموجبه أي بموجب العلة فإن الحال يجوز
 تقديمها عند أي عند مذهبي إذا كان عاملها أي الحال ضمراً أي ما تضمن معنى
 الفعل دون حر ورفه ينع إذا كان العامل في الحال ظرفاً مسبقاً باسم الحال لا بتوسط
 الحال فيه صريحة نحو زيد قاعداً عندك أو حرف جر مسبقاً باسم ما الحال لا بتوسط
 الحال صريحة كقولك زيد من الناس في جماعة تريد زيد في جماعة حال كونه من الناس
 ولا شك أن مثله هذا قد وجد في كلامهم ولكن لا ينبغي أن يقاس عليه لأن
 الظروف النضمة مستقرراً بمنزلة الحروف في عدم التصرف وكما لا يجوز تقديم
 الحال على العامل الحرفي كذلك لا يجوز تقديمها على العامل الظرفي وأما جازمه
 يحفظ ولا يقال عليه شيء والجواب أن تقدير العلة على وجه أي طرف لا يمكنه أي
 للكوفي القول بالموجب أي بما فيه الاختلاف مثلاً أن قال أي الكوفي غنيت ما
 وقع الخلاف فيه أي بالقول بالموجب ففرقت بالالف واللام ليتينا ولم وانصرف إليهما

والضمار كلها راجعة إلى ما قبله أي البصري أن يقول هذا أي قولك بالموجب في يجوز قولها
 عند أي إذا كان مضمراً قولاً بموجب العلة في بعض الصور مع عموم العلة في جميعها فلا
 يكون قولاً بموجب العلة في جميع الصور القدر الخامس من القواعد التسعة فساد الاعتبار
 أي فساد ما اعتبره المعتزلة قال ابن الأنباري في جرده وهو أن يستدل بالقياس على مسألة
 واحدة في مقابلة النص من العرب العرباء كان يقول البصري الدليل على أن ترك
 صرف ما ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر قوله لا يجوز خبراً أن والجار مع المجرور
 في على أن متعلق بالدليل وهو مبتدأ وخبره قوله أن الأصل في الاسم الضرف فلو
 جوزه نأ ذلك أي ترك صرف ما ينصرف لضرورة الشعر لا دى ذلك أي ما جوزه نأه إلى أن
 نردة أي الاسم المنصرف عن الأصل أي الانصراف إلى غير الأصل أي إلى كونه غير منصرف
 بلا شبهة بالنظر في حقوقيين فوجد أن يجوز ترك صرف ما ينصرف بلا شبهة
 بالفعل في قياساً فاسداً غير مقبول عند الجمهور على جواز مذهب المقصود لضرورة الشعر
 وقصر المدود لها وأعلم أن صرف الاسم المستحق لمنع الصرف جائز في الضرورة بلا خلاف
 ومنه صرف المستحق للتصرف يختلف في جوازه في الضرورة فاجاز ذلك الكوفيون ولا
 وأبو علي من البصريين ومنعه غيرهم والحكم في ذلك استعمال العرب قال الكيميت
 يرى الراون بالسفرات منها وقوداً أي جبابج والظبينا وقال الآخر
 فكان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في جميع فيقول المعترض من طرف
 الكوفيين هذا أي قولك لا دى ذلك إلى أن نردة عن الأصل إلى غير الأصل استدلالاً
 مسألة بالقياس في مقابلة النص من العرب مثلاً من قول الكيميت وغيره وهو أي الاستدلال
 بالقياس في مقابلة النص لا يجوز فإنه ورد النص عنهم في أبيات تركوا فيها صرف المنصرف

للضرورة بلا تحقق الفرقيتين وخرجهما ما نشده **شعر** أو قل أن يعيش
 وإن يوي • بأول أو باهون أو جبان • أو التالى دبار فان أفنة • فترش
 أو عروبة أو شنان • والجواب من طرف البصريين الطعن في النقل المذكور
 في طرقة إتمام أسناده وذلك الطعن الذى فى أسناد النقل المذكور من وجهين
 أحدهما أن نطالبة بآثاره أى بحوايه بان نسند أو نجيد على كتاب معتد شهر
 عندهما اللغة وثانيهما أن نقد في روايته التى رواها وجوابه الذى جابه بان
 نبدي أى نظهر له طريقا آخر غير الطريق الذى منه روايته وإما فى منتهى أى فى لفظه
 معطوف على إتمام أسناده وذلك أى الطعن فى لفظ النقل المذكور من خمسة أوجه
 أحدها التأويل بان يقول الكوفي الدليل على تركه صرف المنصرف قوله أى قوله
 ذى الأصبع **شعر** ومن ولدوا عباد • ذو الطول • وذو العرض • اسم محضر عند الكوفي
 واسم قبيلة عند البصري فيقول له البصري أنما لم يصرف الشاعر لأنه ذهب إلى القبيلة
 ولما على المعنى كثير فى كلامهم أى العرب وثانيها أى من أوجه خمسة المعارضة بنص
 آخر مثله أى مثل النص الأول أى مقابل الدليل على السواد لأن التقابل لا يقع بين
 القوى والضعيف فينسا قطن أى النقصان كلاهما وعند البعض يسلم الأول كأن
 يقول الكوفي الدليل على أن أعمال الفعل الأول فى باب التنازع أولى بقوله الشاعر
شعر وقد يعنى بها ونوى عصور • فيقول البصري هذا معارض بقوله الآخر
شعر ولكن نصفاً لو سبقت وسبى • بنوعيد شمس من مناف • وهاشم وثالثها أى من أوجه
 الخمسة اختلاف الرواية فى مادة واحدة بين الروايين كان يقول الكوفي الدليل
 على جواز مذكور ألف المقصورة فى الضميمة قول الشاعر **شعر** سيقفى الذى اختار غنى •

فلا فريدوم ولا غناء • بكسر العين فيقول البصري الرواية غناء بفتح
 الغين وهو محدود كالرجاء والخفاء • ورابعها من أوجه خمسة ظاهر
 دلالة أى النقل المذكور على ما يلزم فيه فساد القياس كان يقول البصري الدليل
 على أن المصدر أصل للفعل لأنه يسمى مصدراً والمصدر هو الذى تصدر عنه
 الإبل فلم تصدر عنه الفعل كما سقى مصدراً فيفان المصدر اسم مكان من
 مصدر يصدر فيقول الكوفي هذا حجة لنا فى أن الفعل أصل للمصدر فانه إنما
 مصدر لأنه مصدر وعن الفعل فيفان المصدر مصدر يسمى بمعنى المفعول كما
 يقال مركب فاره • وشرب عذب أى مركوب • وشرب القمح السادس من
 القواعد التسعة فساد الوضع قال ابن الأنبارى فى جملته وهو أن يتعلق
 علة العلة ضد المتقضى مثلاً المراد من علة العلة كون السواد والبياض أصلاً
 للالوان وخر العلة الالوان التى لا يحى منها فعلاً تتجبد ومن ضد المتقضى
 أن يحى فعلاً تتجبد السواد والبياض كان يقول الكوفي أنما جاز التجبد من السواد
 والبياض وضعاً دون سائر الالوان لأنها أصلاً الالوان طبعاً يعنى متضاداً
 تضاداً حقيقياً لأنها متواردان على موضوع مع امتناع اجتماعهما وتحقيق غاية
 الخلافة بينهما فيقول له أى للكوفي البصري فقد علق علة العلة ضد المتقضى
 لأن التجبد إنما اتسع مجيئه فسيار الالوان كالأحمر والأصفر وغيرهما
 للزومها المحرقات الالوان فى الحالة والخواص لها محال وهذا المعنى أى ملازمة المحرقات
 فى الأصل أى فى السواد والبياض ابلغ منه أى من اللزوم فى الزرع فاذا لم يكن أى لم
 يحى التجبد ولم يستعمل تماكان فرعاً كالأحمر والأصفر والآخر غيرها ملازمة

اى الفرع المحل لزوماً فلا بد لا يجوز ان لا يحل استعمال التجب فكان اصله
 وهو السواد والبياض والحال هو الزم للمحل من الفرع قوله لان مبتداء وقوله
 اولى خبره اى اوجب والجواب عن طرف الكوفي لا يمكن الا ان يبين عدم
 ضد المقتضى هنا ويسلم له اى يسلم الكوفي للبصري ذلك اى دليله او يبين ان
 اى الشأن اوان التجب من السواد والبياض يقتضيان ما ذكره من الدليل ايضا من وجه
 آخر على مذهب القدر السابع من القواعد التسعة المنع للعة قال ابن الانباري
 في جرده وهو اى المنع للعة قد يكون في الاصل وقد يكون في الفرع والاول اى المنع
 للعة الذي في الاصل كان يقول البصري انما ارتفع المضارع لقيامه مقام الاسم
 المرفوع بالعامل المعنوي اى خبر المبتداء نحو زيد يضرب مقام ضارب وهو اى
 قيام المضارع مقام الاسم عامل معنوي يعرف بالقليل لا حظاً للحسن فيه فاشبه اى قيام المضارع
 مخرجاً تعريه عن العوامل المجازة والتأنيص لا ابتداء اى العامل المعنوي الذي هو الابتداء
 والخلو عن العوامل اللفظية لاجل الاسناد في الاسم المبتداء المسند اليه فالاسم الخبر المسند
 فالابتداء اى المعنى الذي هو التعرية عن العوامل اللفظية بوجوب الرفع فيها لان هذا المعنى
 لا يقتضاه الجزئين يكون عاملاً فيهما جميعاً فكذلك يوجب الرفع فيهما لان هذا المعنى
 اى في الفعل المضارع لا تعرية عن العوامل المجازة والتأنيص ولا الحروف الزائدة يرفعه
 كما ذهب اليه الكسائي وهو رئيس الكوفيين فيقول له الكوفي لا نسلم ان الابتداء اى التعرية
 عن العوامل اللفظية بوجوب الرفع فيهما اى في الاسم المبتداء والاسم الخبر بل المبتداء والخبر
 يرفعان وقال بعضهم هذا المعنى عامل في المبتداء والمبتداء في الخبر وايضا في الفعل
 المضارع ليس الرفع باعتبار المشابهة والثاني اى المنع للعة ان كان في الفرع كان

يقول

يقول البصري الدليل على ان فعل الامر متى على السكون لان الاصل في الافعال البناء
 ان تراك ونزال ونصار ونحوها من الاسماء والافعال التي تقاس عليه مبنية على الكسر لقيامها
 مقامه اى مقام الامر ولو لا انه اى فعل الامر من جميع الابواب مبنية على السكون لما
 بني ما اى اسما والافعال قام مقامه اى مقام فعل الامر فيقول له اى الكوفي للبصري لا تم ان
 نحو تراك ونزال مبنية لقيامه مقام فعل الامر كما قلتم بل بني ما قام مقامه لتضمنه لام الامر
 التي هي الحرف والجواب عن منع العة من البصري ان يدرك على وجود العة في الاصل والفرع
 بما يظهر به فساد المنع اى بان الاصل في الافعال البناء فلا حاجة الى جعل فعل الامر
 فرعاً شاملاً في بناءه الاصل والفرع الثامن من القواعد التسعة المطالبة بتصحيح
 العة ومنه ما مقدمة على مرتبة النقص لما فيها من تسليم صلاحية العة لو سلمت عن
 النقص فكان تأخيرها عن المطالبة اولى فان المطالبة لا ترجع على علة منقوضة وهي
 ما قاله ابن الانباري في جرده ان يدرك على ذلك اى المذكور في المطالبة ما يتصحح بشيئين
 احدهما التأثير والثاني شهادة الاصل فالاول اى التأثير وجود الحكم لوجود العة
 وزواله لزوالها كان تقول للقائل الذي قال لك لم يثبت الحجج الست انما بني قبل
 وبعد وباقي الحجج الست على الضم لانها قطعت عن الاضافة فيقال لك وما الدليل
 على صحة هذه العة التي هي الاقطاع عن الاضافة فتقول التأثير ووجود البناء
 لوجود هذه العة وعدمه لعدمها الا ترى انه اى احداً من الحجج الست ان لم تقطع
 عن الاضافة اعرب نحو جيتك فرب زيد فاذا اقطع عنها بني على الضم جيران
 المحذوق منها بقوى الحركات فاذا عادت الاضافة التي كان حذفها بالاقطاع عاد
 الاعراب في هذه الساعة والثاني اى شهادة الاصل عند الجرح المصير الى دليل

بان لم يوجد او وجد ولم يصلح شاهد اكان تقول لمن قال ذلك لم يثبت كيف
 وابن متى انما ثبت اي كواحدة مركبة وابن متى تضمنها معنى الحرف نحو ابن
 زيد والمعنى اني الدارام في التوق ومتى القتال والمعنى اغذا ام بعد غد وكيف زيد والمعنى
 اصحح ام سقيم فيقال لك وما الدليل على صحة هذه العلة اي تضمن معنى الحرف فنقول
 الاصول والقواعد التي هي الاسماء بنى لمناسبتها للمبنى لا صلا تشبهه وذلك على
 ان كل اسم تضمن معنى الحرف كاي ومتى ولا رجلا او كان في الاحتياج الى ضم ضمنية
 في الدلالة على معناه كالموصولات وغيرها وجب ان يكون مبتدئا بناء لا زما
 الفتح التاسع من القواعد التسعة المعارضة وهي لغة المقابلة على سبيل الممانعة
 واصطلاحها اقامة الدليل على خلاف ما اقام الخصم عليه وليد له في ركن المعارضة
 تقابل الدليلين على السواء بحيث لا مزنة لاحدهما لان التقابل لا يقع بين
 القوى والضعيف وهما هي ما قال ابن الانباري في جده ان يعارض المستدل
 بعلة مبتدأة اي ابتداء دليل مستدل من السائل في مقابلة دليل المستدل المعلى
 وينتهي في اصول الفقه هذا المستدل مثبتا وهو الذي ثبت امر والمثبت اولى من
 الثاني الذي ينفيه ويبنى الامر الاول سما في الجرح والتعديل يرجح قول الجراح لانه
 يخبر عن حقيقة وكذا في علم النحو قول المستدل المعارض اولى ثم قال والاكثر
 على قبولها اي المعارضة بالعلة المبتدأة لانهما وقعت للعلة اي ثبتت معارضا
 لدليل يكون اقرب الى الصدق من الثاني الذي ينفي على الظاهر وقيل لا تقبل اي المعارضة
 بالعلة المبتدأة لانهما تصدي اي تعرض وتوجه لمنصبا لا استدلالا وذلك المنصب
 رتبة المسؤل لا السائل مشاهدا اي مثال المعارضة ان يقول الكوفي في اعمال تنازع

الفعلين

الفعلين انما كان اعمال الاول اولى من اعمال الثاني لانه اي الفعل الاول سابق
 وهو اي السابق صالح للدول فكان اعماله اولى لقوة الابتداء والعناية به اي
 بالسابق فيقول البصري في هذا اي كون اعمال الاول اولى لسبقه معارضات
 الفعل الثاني اقرب الى الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين وليس في اعماله اي الفعل
 الثاني نقص معنى لانه انما ان ينقص الرفع او النصب فان انقص الرفع اضر في الاول
 الفاعل قبل الذكر اضرار على شريطة التفسير نحو **شعر** بحسنان وبسبي ابنكاه وان
 انقص النصب استنع ان يضرب في الاول لان المنصب فضيلة يجوز الاستغناء
 عنها فلا حاجة الى اضرارها قبل الذكر ويجب حذفه الا في باب ظن على ما
 يثبت في علم النحو تفصيلا فكان اعماله اي الفعل الثاني اولى من اعمال الفعل الاول
تنبيه وتسم هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق ذكره فان التنبيه انما يستعمل
 فيما تعلق به ضرب من العلم او كان حكمه كالبداهيات لكنه قد استغفل عنه
 فكان ذكره هنا تنبيها عليه وهو خير لمبتدئ ومجذوف اي هذا تنبيه على ماسياتي
 من المسائل وفيه اي في هذا التنبيه سبع مسائل المسئلة الاولى من مسائل السبعة
 ما قال ابن الانباري ذهب قوم من النحاة الى انه اي الشأن لا يجب على السائل
 مخاطب ترتيب الاسئلة الترتيب في اللغة جعل الشيء في مرتبته وفي الاصطلاح
 هو جعل الاشياء الكثيرة بحيث يطلع عليها اسم الواحد ويكون لبعض
 اجزائه نسبة الى البعض بالتقديم والتأخير ومن الناس من زعم ان المراد
 بالتقديم والتأخير فيما لا يشاء ان يكون هذا مناسبا فقد غلط ونشأ
 ما سمعهم يقولون هو وضع كل شيء في مرتبته بله اي السائل ان يوردها

اى الاسئلة كيف يشاء على طريق السؤال فحيث الدليل والحكم الثابت
 لانه اى السائل المخاطب جاء اى صار مستغفرا شذ ان يقول لم قلتم لم
 فعلتم ما دليكم لم لا يجوز ان يكون كذا وهذا يجوز هذا الحكم مستغفرا
 اى طالب ان يكون عالما بالحكم او دليله الذى اثبتته المعلق بذكر مقدمة وقال اخرون
 يجب ترتيبها اى ترتيب الاسئلة بذكر مقدماتها كما ان المعلق بذكر مقدمات الدليل
 واعلم ان الذى ذكر الى هذا المحل فرجحات البحث وخليفة السائل اما ان كان وخليفة
 المعلق فالتسائل اذا منع مقدمة فمقدمات الدليل فلزم عليه دفع ذلك المنع اما
 بدليل اذا كانت تلك المقدمة المنوعة نظرية يحتاج الى نظر وكسب واما بتبيين ان كانت
 بدئية اذ لا يحتاج هنا الى دليل بل لا يفتح ايراده عليها كما يقول المعلق الموحّد
 عند منع السائل الدهري العالم متغير لا تاشاهد التغييرات في الحركات والاشا
 المختلفة فان اى المعلق بدليل ثانى دال على تلك المقدمة المنوعة كما هو ظاهر مثلاً
 وكل متغير حادث فاما ان يمنع السائل ايضا او سلم فان منعه فالاقسام المذكورة
 تاتي فيه فساد الاعتبار وفساد الوضع والمنع والقول بالمرجّب والنقض والمعارضة
 الى وكذا ان اى المعلق بدليل ثالث اربع فصاعداً في يلزم ان ينتهي الكلام اما الى
 الزام السائل واما الى اتمام المعلق فعلى هذا اى على وجوب ترتيب الاسئلة اولها
 اى بدء الاسئلة المرتبة ترتيب فساد الاعتبار اى فساد ما اعتبر المعلق بقول السائل
 مثلاً كان يستدل المعلق البصري بالقياس على مسئلة واحدة في مقابلة النص
 عن العرب لان المعارض الكوفي يدعى ان ما يظنه المعلق قياساً ليس مستغفرا في موضع
 فقد صادم اصل الدليل وقد تم تفصيله في القدر الخامس ثم ترتيب فساد الوضع بعد

فساد الاعتبار كان يقول المعلق الكوفي لما كان السواد والبياض اصل اللون طبعاً
 كان محجّباً للتعبينها وضعتا فان المعارض البصري يدعى ما يظنه المعلق وضعتا ليس
 في موضع فقد صادم اصل الدليل وقد تم في القدر السادس ثم ترتيب فساد القول بان
 اى بما وقع الخلاف فيه فانه يتبين انه لم يستدل في محل الخلاف ولا حاجة الى المعارض والمنع
 وقد تم في القدر الرابع ثم ترتيب فساد المنع مثلاً منع العلة اما ان يكون في الاصل واما
 ان يكون في الفرع وكلاهما قد تم في القدر السابع ثم ترتيب المطالبة لان المنع من السائل
 انكار العلة منه والمطالبة بتصحیح العلة منه اقراراً بالعلة والاقرار مع الانكار لا يقبل
 وقد تم في القدر الثامن ثم ترتيب النقض مثلاً يوجد الحكم عند وجود العلة في كل
 موضع فيجوز ان يدخلها التخصيص الذى هو قصر العام على بعض افراده فيناقض
 لكن مرتبة المطالبة مقدمة مرتبة النقض لما فيها من تسليم صلاحية العلة ولو
 من النقض فكان تأخيرها عن المطالبة أولى لان المطالبة لا تتوجه الى علة نقض
 ثم ترتيب المعارضة لانها ابتداء دليل مستغفرا في مقابلة دليل المستدل اى
 اى المعارضة متوجهة لمنصب الاستدلال وذلك اثبت في المسئلة عنها بالسائل
 وقد تم في القدر التاسع المسئلة الثانية من المسائل السبعة ما قال ابن الانبارى السؤال
 طلب الجواب باداة اى اداة السؤال مثلاً ما دليكم ما تقولون لم قلتم لم لا يجوز ان
 يكون كذا وهذا يجوز هذا الحكم ومبناه اى السؤال على سائل ومسئول بدو سؤال
 منه ومسئول عنه فالسائل اى الطالب الذى هو جملة مبنى السؤال ينبغي له حين اراد
 سؤال شئ من المعلق ان يقصد قصد المستغفرا نحو ما فرقولنا ما دليكم ما تقولون
 ولهذا اى لكون السؤال من المسائل مثل قصد المستغفرا قال قوم انه اى الشأن ليس له اى لهذا

السائل مذهب معتق الذهب المذهب فلا نذهباً وذهباً واذبحه غيره وذهب
فلا نذهباً حسناً وذهباً على الله اي الشان لا بدله اي لهذا السائل الطالب للسؤال
باداة مذهب ما لا ينشر الكلام اختصاراً كلياً فذهب فائدة النظر بالكلية وايضاً
ينبغي ان يسأل عما ثبت في الاستنباط بلا استنباط اي يكون المسؤول به من غير ما لا يستنبط
استعلام ما في ضمير الخاطب اي طب حصول صورة في ذهنه فان كانت تلك الصورة وقوع
بين الشئيين ولا وقوعها في التصديق والا فهو التصور وقد قيل ما ثبت فيه اي مقصد
السائل الطالب الاستنباط فاعل ثبت والامر المهم اي الذي لا تأتي له والهمة بالقلم التام
الذي لا يدري من اين يا خشيعة باسه صح عنه الاستنباط الضمير فيه راجع الى ما ثبت كان
يسأل اي السائل غرضه الخواجا هو فيقال في الجواب الخواجا علم بقوانين يعرف بها احوال
التركيب العربية من حيث الاعراب والبناء والانصاف وعدمه وايضا كان يسأل السائل
عن اقسام الكلام بما هو فيقال وهي اسم وفعل وحرف فان سأل اي السائل الطالب عن جود
النطوب او الكلام بما هو كان هذا السؤال فاسداً وايضاً ينبغي له ان لا يسأل اي السائل
الطالب الا عما لا يميز مذهب فان سأل عما لا يميز مذهب لم يسمع منه اصلاً كان يسأل
السائل الكوفي عن المبدء الذي هو الجرد والخواجا العوام الغفظة لم كان
عمله الرفع في المبدء والجردون غيره اي غير الرفع من النصب والجر لانه اي الكوفي لا يرى
انه المبدء عامل المبدء لا تاذ به الكوفيون على ان المبدء والجزء من افعان وحجة
الفرقيين مذكرة في كتب الخواجا وايضاً ينبغي له ان لا ينتقل من سؤال الى سؤال اخر قبل تمام
فان انتقل عن ذلك السؤال منقطعاً عن السؤال المراد والمسؤول به الذي هو جملة مبنى
السؤال والجار والجرور في به متعلق بالمسؤول مرفوع محلاً على انه مفعول ما لم يستم فاعله

والضمير

والضمير راجع الى الالف واللام آدوات الاستنباط المعروفة في علم البلاغة نحو هل وما
ومن والحق وليكن المسؤول بادوات الاستنباط من هو اي حصول صورة في ذهن الخاطب
معلومة غير مجهولة وهذا هو المراد بقوله غير مجهول اي غير الامر المهم كان يقول السائل
الطالب ما تقول في اشتقاق الاسم لان المسؤول منه يذكر عن ان السائل ما سأل فان كان
المسؤول به اي بادوات الاستنباط من هو اي كان حصول صورة في ذهن الخاطب
مجهولة غير معلومة لم يستحق اي السؤال من طرف السائل بالمسؤول به المهم الجواب كان يقول
السائل الطالب ما تقول في الاشتقاق ولا حيلة لانه اي الشان لا يدري يسأل
هذا السائل غرضه اي الاسم ام عن اشتقاقه اي الاسم او غير ذلك اي غير الجرد او الاشتقاق
والمسؤول منه الذي هو جملة مبنى السؤال شرطه اي المسؤول منه كونه اهلاً اي بان يكون
المسؤول منه من اهل الفن الذي سئل منه كالتحوي حين سئل عن مسائل النحو والتصريف حين
سئل عن مسائل علم الصرف والفقه حين سئل عن المسائل الشرعية وعليه اي على المسؤول منه
من اهل الفن ان يلاحظ اي يشرح في ذكر الجواب عما سئل عنه بعد تعيين السؤال فرائق فان
سكت في ذكر الجواب زماً طويلاً بعده اي بعد التعيين كان السكوت قبيحاً وكذلك
ان ذكر الجواب وسكت عن ذكر الدليل زماً طويلاً كان قبيحاً ولم يعد هذا السكوت
عند الادباء منقطعاً عن المطلوب المسؤول لانه ان يكون سكوتة لتفكره في ايراد
الدليل بعبارة ادل على الغرض المراد بالسؤال وقيل يعد اي هذا السكوت عند الادباء
منقطعاً عن المطلوب المسؤول لانه اي المسؤول منه تصدى لمنصب الاستدلال بلا حصول
الجواب مع دليله في ذهنه فينبغي ان يكون الدليل معاً اي موجوداً حاضراً حين السؤال
في نفسه اي ذهن المسؤول منه والمسؤول عنه الذي هو جملة مبنى السؤال ينبغي ان يكون

تمام من المسائل التي يمكن على المسؤل منه ادراكه اي استحضر الجواب مع دليله كالسؤال
 عن انواع الاعراب اي اعراب الاسم والقاب البناء اي بناء الاسم فان كان المسؤل عنه تمام
 من المسائل التي لا يمكن على المسؤل منه ادراكه كما عدا جميع الالفاظ والكلمات فإدى الدالة
 على جميع المسميات كان اي السؤال عن المسؤل عنه قاسداً التعذر اي لتعذر ادراكه فلا
 يتحقق اي السؤال عن المسؤل عنه الجواب عن السؤال الواقع عنه والجواب الحق هو المطابق للسؤال
 اي سؤال السائل الطالب للحق من غير زيادة ولا نقصان من هذا السائل فان كان السؤال
 عاماً وجب ان يكون الجواب عاماً ايضاً كأن يسأل ما المبتدأ فيجب ان يكون الجواب هو المبتدأ
 اللفظية المسند اليه وقال قوم يجوز الفرض اي الفرض طرف المعلق والتحصيل في جواب
 السؤال العام وفي دليله في بعض الصور كان يسأل عن جواز تقديم خبر المبتدأ او
 هذا هو السؤال العام فله اي للعقل ان يفرض ويخص في المفرد نحو قايم زيد وله اي
 للعقل ايضاً ان يفرض ويخص في الجملة نحو امالك بكر لان من اي السائل الذي سأل
 عن الكل فقد سأل في ضمن الكل عن البعض وقال آخرون اي غير القوم المجوزين لا يجوز
 الفرض والتحصيل في الجواب وانما يجوز اي الفرض والتحصيل في الدليل فقط دون الجواب
 نفسه لئلا يكون الجواب غير مطابق للسؤال العام المسئلة الثالثة من المسائل التسعة
 في الدور قال ابن جني في الخصايبه وذلك ان توردي الصيغة اي تقتضي صورة الكلمة
 من حيث اعتبار اللفظ المستعمل فيها والتغير الى حكم قافر الاحكام مثله اي الحكم بتداء و
 خبره مما يقتضي التغير اي الاعداد فان كنت غيرت اي اعلت صيرت الى امر اجبة مثله
 ما اي مثله الحكم الذي منه هربت فحجب ان نقيم هذه الصيغة على اول رتبة اي على ما وجد
 في وضع الواضع واستعمال العرب وذلك اي مثالا الدور كان تبني من قويت رسالة

فانك تقول قواوة ثم تكسرهما اي تجعلها جمعاً مكسراً على وزن فواعل نحو قواوة نفع القوا
 ثم تبدل من الهمزة الواو بعد الياء ساكنة فتقول قواوا واصله قواو وقلبت الواو الثانية ياء
 لتطرفها بعد الكسرة ثم حذف الياء لاجتماع الساكنين وعوض عنها واو من حركاتها
 هذه التنوين التي في الواو الاولى والثانية فصارت قواو فيجمع بين واوين بينهما واو ولا
 حاجة الى تغيير الواو في الطرف الا انك ان قلبت الواو همزة في قواو كما هو في جملة
 الواو همزة في اوائل فلك ان تقول قواو بالهمزة ونحو القاف كما كان اولاً بالهمزة وبفتح
 القاف وتبصر هكذا تبدل الهمزة واو اتم تبدل من الواو همزة الى ما لانهاية له فاذا
 أدت صيغة الى هذا اي الى نحو ما من الاحوال وجبت الاقامة اي اقامة هذه الصيغة
 على اول رتبة اي على ما وجد في الوضع والاستعمال وان لا تقول عنها اي عن هذه
 المرتبة الى صيغة اخرى يقتضيها التغير والاعداد فان الدور باطل المسئلة الرابعة
 من المسائل التسعة في اجتماع الضدين قال ابن جني في الخصايبه ان التضاد ههنا
 اي في النحو والتصرف جاري مجرى التضاد عند اهل الكلام حيث قالوا اذا ترادف
 الضدان في محله كان الحكم للطاري ويزول الا ولا يبيض اذا طرأ عليه السواد
 والسكان اذا طرأ عليه الحركة فاذا ترادف الضدان اي جاء احدهما عقيب الاخر في
 شئ مما نحن في صدره كان الحكم للطاري اي العارض ويزول الا ولا يبيض اذا طرأ عليه السواد
 وذلك اي مثالا اجتماع الضدين لام التعريف والاضافة وكان مسئولنا رجلاً وغلماً
 رجلاً اذا وجدنا اي وجدنا أحدهما في السؤال حذف لهما اي لاجل اللام والاضافة تنوينه
 اي تنوين المسؤل نحو الرجل وغلماً رجلاً لانها اي اللام والاضافة للتعريف والتنوين
 للتشكيك وايضاها للاتصال وهو اي التنوين للاتصال فلما ترادف اي كل واحد من

الاضافة واللام مع التنوين على الكلمة تضاد ان كان الحكم للظاري العارض وهو اللام
 او الاضافة فيما نحن فيه وكذا اى حذف التنوين لاجل اللام والاضافة حذف التاء اى
 تاء المصدر اذا اضيف لها اى لاجل الاضافة نحو اقام الصلوة وايتاء الزكوة لان
 المضاق اليه عوض عن التاء والمسئلة الخامسة من المسائل السبعة في التسلسل قال الاندلسي
 في شرح المفصل من قال ان العامل في الصفة مقدّر اى العامل النفعي لان صاحب الكتاب
 يجعل العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والاخفى جعل العامل فيها معنويا وكان
 ابو علي يختار مذهب الاخفش وحجة صاحب الكتاب ان الصفة قد تنزل منزلة الجز
 من الموصوف فالعامل الواحد يشمل عليهما في المعنى فيكون هو عاملا فيهما الا ان العامل ^{نصل}
 لا الموصوف بلا واسطة ويصل الى الصفة بواسطة الموصوف فمن خالف صاحب الكتاب ^{جعل}
 عامل الصفة مقدرا اجاز الوقف على زيد في قولك جاء في زيد العاقل وعلى هذا
 في قولك جاء في هذا الرجل وابتداء بالعاقل وبالرجل لان تقدير الكلام عنده اى عند
 من قال بان العامل في الصفة مقدّر جاء في العاقل فكان اى قوله جاء في العاقل جملة
 والحالات الجملة مستقلة فوجب ان يوقف على الموصوف ويبتداء بها اى بالصفة وهذا
 اى القول يكون الصفة مع عامله المقدر جملة مستقلة فيوقف على الموصوف ويبتداء بالصفة
 فاسد لانه انما به يؤدى الى التسلسل مثلا اذ اقدر جاء في العاقل والحالات
 الصفة لا بد لها من موصوف قالوا في تعريف الصفة هي الالام الدال على بعض احوال الذات
 وتلك كونه الطويل والقصير والابيض والسميع والبصير والستكم وغيرها فيكون التقدير بعد
 التقدير الذي مضى آنفا باعتبار الذات مع صفاته جاء في زيد العاقل بتقدير الموصوف
 المحذوف ثم يقدّر ايضا اى بعد التقدير الثاني جاء في العاقل بتقدير العامل المقدر على

مذهب

مذهب من قال العامل في الصفة مقدّر ويكون التقدير ايضا بعد التقدير الثالث
 جاء في زيد العاقل بتقدير الموصوف المحذوف وهكذا ابدأ اى متى قدر العامل المحذوف
 للصفة قدر بينهما موصوف محذوف متى قدر موصوف محذوف بقدر العامل الآخر
 الى ما لا يتناهى وذلك اى التسلسل ببطء وحالة الله فاختار من المذهب ما اى المذهب
 الذي عليه الحاجة فراق العامل في الموصوف هو العامل في الصفة ولا يجوز الوقف على الموصوف
 اصلا المسئلة السادسة من المسائل السبع في القياس وهو عند الاصوليين ابانة
 مثله حكم المذكورين بشدة علة واختار لفظ الابانة دون الابنات لان القياس ^{ظهر}
 للحكم لا مثبت وذكر مثله الحكم ومثله العلة احترازاً عن لزوم القول بانتقال الاوصاف
 واختار لفظ المذكورين ليشمل القياس بين الموجودين وبين المعدومين اعلم ان
 القياس اصحابي وهو ما يصبو اليه الافهام واما خفي وهو ما يكون بخلافه
 ويتمى لا استحسان لكنه اعم من القياس الخفي فانه كل قياس خفي استحسان وليس كل
 استحسان قياسا خفيا لانه لا استحسان قد يطلع على ما ثبت بالنقل والاجماع
 او الضرورة لكن في الغالب اذا ذكر الاستحسان يراد به القياس الخفي فمن الاول
 اى من القياس الجلي قياس حذف النون من المتفق نحو جاء في الرجلين الضاربين زيداً
 بحذف النون من الضاربين ونصب زيداً وقوله في بدلية الالف واللام عن النون المحذوفة
 قوله في بدلية متعلق بقياس وكذلك يتعلق به قوله على حذف النون من الجمع الصحيح
 نحو جاء في الرجلين الضاربين زيداً بحذف النون ونصب زيداً يعني من حيث ان هذا الحذف
 يفيد تخفيفا في اللفظ فيها اى في بدلية الالف واللام عن النون المحذوفة وانما قلنا بدلية
 الالف واللام لانه ان لم يكن الالف واللام لم تحذف النون على ان مذهب المازني

والاحتمال ان الالف واللام في الصفات مطلقا سواء كانت بمعنى الحدوث كالضارب
 وغيره او لم تكن كذلك كالمؤمن والكافر اذ اذ كان يكون عوضا عن
 الاسم المضاف اليه المحذوف فكونها بدلا عن الحذف المحذوف واخرون فان الاول
 اي حذف النون من المثني المعرف باللام بلا اضافة الى ما بعده لم يسمع من العرب بخلاف
 الثاني اي حذف النون من الجمع المصحح فهو يسمع من العرب سيما ثبت بنص القرآن قال الله
 والمقيمي الصلوة بحذف النون بلا اضافة ونصب الصلوة عند من قرأ ذلك قال
 ابو حيان وقياس المثني في حذف النون بلا اضافة على الجمع المصحح كذلك قياس الجمع
 وهو ما يسن الى الاقرباء واما عند غير ابى حيان فلهم من قياس المثني على الجمع قياسا
 حتى ليس بجلي ونظير هذا القياس المذكور هنا قياس حالتى النصب والجر في التثنية
 على حالتى النصب والجر في الجمع المسئلة السابعة من المسائل السبع في جميع السماع والاجماع
 والقياس اي هذه الثلاثة جميعا حال كون هذا الاجتماع دليلا لا على مسئلة واحدة
 مثاله ما قال ابن مالك في شرح التسهيل يجوز دخول الباء الجارة في خبر ما التيمية
 فان بنى تميم لا يقولون ما قيد خلون الباء على الخبر بل يرفعون ما بعده على الابتداء
 ولغة القرآن هي لغة الجاز فان الجازيتين يحملون ما على ليس فجعل لها رفع ونصب
 على لفظهم لمشايرتها ليس في وجهين التثنية والدخول على المبتداء والخبر فاذا دخل
 الباء الجارة على خبر ما بلا نزاع وبنى تميم حيث انهم لا يقولون ما راسع هذا
 يدخلون الباء الجارة على خبرها فيحذفون خلافا للفراسي والزمخشري فانها لا
 يجوز ان دخول الباء الجارة في خبر ما لم تعمل ويدل عليه اي على دخول الباء في خبر
 التيمية السماع والقياس والاجماع جميعا اي مجتمعين اما السماع اي بنى تميم

فلو جرد ذلك اي دخول الباء الجارة في خبر ما في اشعار بنى تميم ونشرهم اي في
 الضرورة الشعرية والسعة واما القياس فلا في الباء الجارة المذكورة دخلت الخبر
 اي خبر ما التيمية لكونه اي الخبر ينعى لكون الخبر بعد ما التيمية نفيها بها لا لكونه
 منصوبا اي مفعولا ليس ينعى دخلت الباء الجارة في الخبر بديل دخولها اي الباء
 بعد ما المكفوفة اي المنقوعة عن العمل نحو ما ان زيد بقا يبر لانه اذا زيدت ان المكسورة
 المحقة مع ما بطل عمل ما وان هذه زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند
 الكوفيين و بديل دخول الباء الجارة بعد هذا نحو هل زيد بقايم واما الاجماع
 فقد نقله اي دخول الباء الجارة في خبر ما التيمية ابو جعفر الصغار مرفوعا نفيها
 عن بنى تميم في اشعارهم ونشرهم **المقالة الرابعة في الوصل** اي في الاستدلال
 باستصحاب الحال وهو عبارة عن ابقاء ما كان على ما كان عليه لانه لا ينفك عن ما كان
 هو ابقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الاصل عند عدم دليل النقل عنه اي في الاصل
 كما استصحاب حال الاصل في الاسماء اي كابقاء احوال الفاظها على ما كانت عليه لانعدام
 المغير وهو اي استصحاب حال الاصل في الاسماء الاعراب حتى يوجد دليل البناء
 اي دليل النقل عن الاصل الذي هو الاعراب الى البناء و كما استصحاب حال الاصل
 في الافعال اي كابقاء احوال الفاظها على ما كانت عليه لانعدام المغير وهو
 البناء حتى يوجد دليل الاعراب اي دليل النقل عن الاصل الذي هو البناء
 الى الاعراب وقوله مبتدأ مضاف الى قوله من قال كلمة كان واخواتها لا تدل
 على الحدث فهو مردود هذه الجملة بالفاء خبر المبتدأ لاق الاصل في كل فعل
 الدلالة على معنيته اي الحدث والزمان فلا يقبل اخراجه اي كان واخواتها

عن الأصل لا بدليل أي دليل التعلل عنه كما في نعم وبئس وكاد وعسى وغيرها
قال ابن الأنباري أيضا حجة البصريون على استحباب الأصل في حروف الجر
على أنه أي الشأن لا يجوز للجر في حروف الجر محذوفة صفة حرف بلا عوض
يعني أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع كونها محذوفة من اللفظ وإنما تعمل محذوفة
إذا كان لها عوض كفاء رتب في قول امرئ القيس **شعر** فذلك حبل قد طرقت وموضع
فألفها غزفي غاييم محو ورواها في قول الشاعر **شعر** وقام الأعاج حار الحرق
مشبه العلامة للماء المحق أي تهممة مسوقة للجواب حالي الطريق كالاعلام فيها المقام
السراب فاتها أي الفاء والواو عوضان عنها فيبقى ما عداه أي ما لا يجوز العوض فيه
على الأصل الذي هو عدم جواز الجر في محذوفة بلا عوض والتمسك بالأصل
تمسك باستصحاب طالع الذي هو من الأدلة المعبرة وأما الله فلا فلعن فساد أي
حكم بشذوذه إذا شئ في اللفظ يدل عليه وقال ابن الأنباري أيضا أجمع البصريون
على استصحاب الأصل في كم وهو اسم موضوع للكتابة عن الحدود وهي الكثرة وتسمى
على وجهين في الاستعمال والخبر وتفصيلها في الكتب النحوية وهو أي استحباب
حال الأصل في كم عدم التركيب فيها بأن الأصل أي في كل كلمة الجار والجر متعلق
بأجمع المقدم الأفراد والتركيب فرع عليه فمن تمسك في كم بالأصل الذي هو أفراد
فقد خرج عن عهدة المطالبة بالتركيب متعلق بالمطالبة ومن عدل عنه أي عن
الأصل الذي هو أفراد وقال إن كم مركبة من كاف التشبيه وما لا استقرها مية وأصلها
كما ثم حذفت الالف كما حذفت في عم ومم افتقر أي احتاج إلى إقامة الدليل أي دليل
التعلل عن الأصل الذي هو أفراد لنزوله عن الأصل أي لتغييره كم عنه إلى التركيب **استصحاب**

الحال أي ابقاء ما كان عليه عند عدم دليل التعلل أحد الأدلة المعبرة المشهورة
عند الجمهور إلا أن ابن الأنباري قال في أصوله استصحاب الحال أي ابقاء حال اللفظ
على ما يستحقه في الأصل فراضعة الأدلة المشهورة عندكم ولهذا أي كونه مراضعة
الأدلة لا يجوز التمسك به أي باستصحاب الحال في أعراب الاسم مع وجود دليل
البناء العارض حال كونه فرشبه الحرف كالذي والقي ومن وما وغيرها أو من تضمن
معناه أي معنى الحرف كايين ومتى وكيف وكذا لا يجوز التمسك في بناء الفعل مع وجود
دليل الأعراب العارض حال كونه مراضعة أي الفعل الاسم أي اسم الفاعل من
بابه وقال أي ابن الأنباري أيضا في جرده يجوز الاعتراض على الاستدلال أي
على استدلال المعتدل باستصحاب الحال مع وجود دليل السائر بأن يذكر السائل
دليلا يدل على زواله أي على تغيير الاستدلال باستصحاب الحال كان يستدل السائل
الكوفي على زوال استحباب الحال إذا تمسك المعتدل البصري في بناء فعل الأمر به
أي بالاستدلال باستصحاب الحال يعني بأن يقول البصري الأصل في البناء السكون
فيبنى فعل الأمر عليه وإنما أعراب الفعل المضارع وبنى الفعل الماضي على الحركة المحو
المشابهة بينهما وبين الاسم ولا مشابهة بين فعل الأمر وبين الاسم بوجه من
الوجوه فيقتضيه المعتدل البصري ما تمسك به بأن قال إن فعل الأمر منقطع من
المضارع فرجحت عدم المشابهة بالاسم وما خوذ منه أي من المضارع بمحذوف حرف
المضارعة منه فكانت علة الأعراب التي هي المشابهة بالاسم منتفية في محذوف الترفع فيكون
الأعراب منتفيا فيه وذكر السائل الكوفي دليلا يدل على زوال ما تمسك المعتدل
البصري بأنه أي فعل الأمر معرب مجزوم الجار والجر وفي بانه متعلق بذكر لأن الأصل

في الفعل لتفعل لقولهم في امر الغائب ليفعل يدل على ذلك الاصل قراءة النبي صلى الله عليه وسلم
فبذلك فلتفروا فخذوا اللام من الفعل جريا على سننهم في طلب التخفيف فيما يكثر استعماله
ثم حذوا حرف المضارعة تفاديا بذلك وقوع اللبس بينه وبين المضارع فبقى الفا
ساكنا فاجتلبت حمزة الرصد وابتنى بها وبمشابهة المضارع الاسماء فزجرت وقوع موقعها
زال عنه اي عن المضارع استحباب حال البناء لانهما دليلان على الاعراب فكذلك زال عن فعل الامر
استحباب حال البناء باللام المقدرة هنا والجراب الحق من طرف العقل البصري ان ما
توجهه السائل الكوفي دليلا راجحا لم يوجد اي لم يقبر عند النجاة فيبقى التمسك
باصحاب الحال دليلا قويا مقبلا عندهم والحال ان المسائل التي استدلت فيها النجاة با
لاصل اي باستحباب الحال كثيرة جدا لا تحصى كقولهم ان الاصل في البناء السكون
الا ان يوجد موجبا لتحريك تمام ان الماضي يبنى على الحركة لاجل ادنى مشابهة بالاسم ف
ايضا كقولهم ان الاصل في الحروف الباقى اي حروف الكلمة فالاسم والفعل لان الحروف
المعاني من العوامل وغيرها فلا يكون ابدا فيها زيادة عدم الزيادة حتى يقوم دليل
عليها اي على كونها زائدة في جوهر حروف الكلمة حال كونها الاشتقاق وعدم النظر وغيرها
وايضا كقولهم ان الاصل في الاسماء الانصاف حتى يقوم دليل على كونها غير منصرف
فمحققا الفعيتين اللتين تشبه لاجلها الفعل المنوع من التنوين والجر وايضا كقولهم
ان الاصل في الاسماء التذكير حتى يقوم دليل على كون الاسم معرفة ولهذا كانت المعرفة
ذات علامة وانقلاب الى واضع النقل عن الاصل كقول جعفر عن اسم النهر وهو نكرة شائعة
الى واحد بعينه اذ العلمانية فرع الجنسية بمعنى ان جنسية الاسم اولاً وبالذات واعتباره التعريف
ثانياً والعرض فان ذاته زيد قبل ان يسمى به كائنتي بنطقة ثم بمصغية وجنس ومولد

وطول ونحوها وكل منها نكرة وايضا كقولهم ان الاصل في الاسماء التذكير حتى يقوم
دليل على كونها مؤنثة لان مجيئ المؤنث مع زيادة التاء لفظية او معنوية والالف
المفوضة ممدودة او مقصورة ومجيئ المذكر في الامر العام مجردا عن الزيادة بشهادة الاستعمال
فرتبة المذكر اذا مقدمة على المؤنث اذ المجرد قبل المزيد فيه وهذا هو المركز في الاصل
وضعا وخلق ادم عليه السلام قبل حواء طبعاً وايضا كقولهم ان الاصل في الاسماء
المعربة قبول الاضافة اي كون الاسم مضافاً بتقدير حرر في الجرح لا بذكره لفظاً حتى يقوم
دليل على كون الاسم من الاسماء المبنية الغير المضافة الى شئ مما كاسما ولا اشارات ولكن
والخصرات **المقالة الخامسة** في بيان ادلة شتى الادلة جمع دليل كرخيف وارجفة
وشئ جمع شئيت بمعنى المتفرق قال دويبة يصفى الابل جاءت معاً او اطرقت
شئيتاً واعلم ان هذه الادلة مما لا بد للعقل والسائل من معرفتها عند الاستدلال
فنها اي من هذه الادلة المتفرقة الاستدلال بالعكس هو في اللغة عبارة عن روي
الطريقة الاولى مثل عكس المرأة اذا ردت بصره بصفائها الى وجهك بنور
عينيك وفي اصطلاح الفقهاء عبارة عن تعليق نقيض الحكم المذكور بنقيض علتة
المذكورة الى اصل آخر كقولنا في الشرعيات ما يلزم بالنذر يلزم بالشرع كالحج والصلوة
والصوم وعكسه ما لا يلزم بالشرع يلزم بالنذر كالصوم في الايام المنية فيكون العكس
ضد الطرد ومثالا الاستدلال بالعكس كما يقال من طوف السائر وهذا السائل والمعلق
للمهملان كلاهما من الكوفيين لو كان نصب الخبر الظرف الذي هو خبر المبتدأ ونحو انا ما
زيد بالخلاف الواقع بين المبتدأ والخبر على مذهب الكوفيين فزان المبتدأ والخبر
بترافع فيكون رافعا بان يكون احدهما مسندا اليه والاخر مسندا اليه

ينبغي ان يكون الاول اى المبدء الطرف نحو اما مك خير من رايك منصوباً بهذا الخلاف
لان الخلاف لا يكون من واحد قطعا اى احد الطرفين وانما يكون من اثنين ابدى من
الطرفين واعلم ان الفرق بين الخلاف والاختلاف ظاهر وهو ان الخلاف لا يكون
من جانب واحد ولا اختلاف قد يكون من الجانبين وقد يكون من جانب واحد وقيل
الخلاف قول لم يثبت على الدليل والاختلاف قول بنى على الدليل فلو كان الخلاف موجبا للنصب
في الثاني في الخبر الطرف لكان موجبا للنصب في الاول في المبدء الطرف وهذا القول
من السائل هو الطرف فلما لم يكن الاول المبدء الطرف منصوباً دل على ان الخلاف
لا يكون موجبا للنصب في الثاني في الخبر الطرف وهذا القول من السائل هو الاستدلال
بالعكس بل القول الحق ان الطرف الذي هو خبر المبدء منصوب بعامل مضمر محذوف
كما عند البصريين واذا عرفت هذا فاعلم ان الخبر الطرف لو قدر بكان او كان على المذهب
الكان كان تامة لا ناقصة قال التفناني في حاشية الكشاف وما يجب التنبيه له انه
اذا قلنا في الطرف المستقر كان او كان فهو من التامة بمعنى حصول واستقرار وثبت و
الطرف بالنسبة الى كان التامة لفقوا ما لو كان كان الناقصة لكان الطرف في موضع خبرها
فيقدر كان الناقصة الاخرى فيتسلسل التقديران ومنها اى الاول المتفرقة الاستدلال
ببيان العلة قال ابن الانباري وهو ضربان احدهما ان يبين المعلق علة الحكم فيعطى
الفعل المضارع المعلق اسمى الفاعل والمنعول بعلة مضارعتها بشرط الاعتماد على
الاشياء الستة مع وجود معنى الحال والاستقبال في معناها عند البصريين وعند
الكوفيين يتعذر ان كانا بمعنى المضى ويستدل المعلق بوجودها اى بوجود العلة
التي هي المشابهة في موضع الخلاف بين الفريقين ليؤتجة اى اتي المعلق بها اى بالعلة

للموجودة الحكم اى العمل على طريقة اى على مذهبه والثاني من الفريقين المذكورين
ان يبين المعلق العلة اى علة الحكم بمعنى يعمل ان المكسورة المشددة على الفعل الماض
المتعدي لمشايرتها له صورة ويستدل بعدمها اى عدم العلة التي هي المشابهة في
موضع الخلاف بين الفريقين لعدم الحكم اى العمل فقال الاول من الضربين المذكورين
وهو بيان علة الحكم ثم الاستدلال بوجودها في محل الخلاف لكان يستدل ان
اى المعلق الكوفي الذي عمل اسم الفاعل في حال كونه بمعنى المضى فيقول اى المعلق
الكوفي الذي يعمل اسم الفاعل في المضى اما عمل اسم الفاعل في محل الاجماع اى
الاتفاق بين الفريقين يعني بشرط الاعتماد مع وجود معنى الحال والاستقبال
في معناها كجوابه اى اسم الفاعل على حركات الفعل المضارع وسكناته لا هو
الاستدلال ببيان العلة من المستدل مع وجود العلة في موضع الخلاف فوجب
ان يكون اسم الفاعل الذي في المضى عاملاً كالفعل المضارع ومثال الثاني
من الضربين المذكورين وهو ان يبين العلة ويستدل بعدمها في محل الخلاف لكان
كان يستدل من اى المعلق البصري الذي يبطل عمل ان المحقة من الثقيلة بكسر الحزة
وفتحها في ان يقول اى فربط انما عملت ان المشددة قبل التحفيف بشبهها
بالفعل صورة الماضي في الثلاثي لكونها على ثلاثة احرف ووجود معناها فيها وقوله
وقد عدم المشابهة بين ان المحقة وبين الفعل الثلاثي صورة بالتحفيف
اى بسببه هو الاستدلال ببيان العلة من المستدل مع عدم العلة لعدم الحكم
فوجب ان لا تعمل ان المحقة من المشددة ومنها اى الاول المتفرقة الاستدلال
بعدم الدليل في الشيء على نفسه قال ابن الانباري وهذا الاستدلال انما يكون

فما اى في شئ اذا ثبت الدليل فيه لم ينف دليلا اى هذا الشئ فيستدل بعدم الدليل
على نفيه اى ذلك المسمى كان يستدل السائل على نفي ان انواع الكلمات اربعة والمشتبه
عند النخاة انها ثلثة اسم وفعل وحرف وعلى نفي ان انواع الاعراب خمسة والمشتبه
عند النخاة انها اربعة رفع ونصب وجزم فيقول هذا السائل لو كانت انواع
الكلمات اربعة وانواع الاعراب خمسة لكان اى وجد على ذلك دليل يستدل به
ولو كان على ذلك المذكور دليل لا يعرف واشتهر فيما بين النخاة مع كثرة الجحش
وشدة الخصم عن انواع الاعراب فيما بينهم فقولهم فلما لم يعرف على ذلك دليل
والد عدم العرفان بالدليل على انه لا دليل اى دل على نفي الدليل فوجب
ان لا يكون الكلمات اربعة بل ثلثة وان لا يكون انواع الاعراب خمسة انواع
هو الاستدلال بعدم الدليل في الشئ على نفيه وقال ابن الانباري ايضا وقد زعم
بعضهم ان الثاني لا دليل اى لا يدل دليل عليه اصلا وليس كذلك بل يدرك
دليل لان الحكم بالتثنية لا يكون الا عن دليل والى عليه كما ان الحكم بالاثبات
لا يكون الا عن دليل والى عليه فكما يجب الدليل على المثبت يجب على الثاني ايضا
ومنها اى لا دلالة المتفرقة الاستدلال بالاصول قال ابن الانباري كان
يستدل السائل البصري على ابطال مسئلة المعبر الكوفي وهي ان رافع المضارع هو
تجرده من الناصب والجازم بان ذلك اى الرفع من حيث التجرد من الناصب والجازم
يؤدى اى يقتضى الى خلافا لاصول لانه اى خلافا لاصول يؤدى اى يقتضى الى
ان يكون الرفع اى رفع المضارع بعد النصب والجزم يعنى يقتضى ان يكون النصب والجزم
طبعاً قبل رفع المضارع وهذا خلافا لاصول الواقع في اعراب الاسم لان الاصول فيه

تدل على ان الرفع قبل النصب طبعاً لان الرفع صفة الفاعل والنصب صفة
المفعول فكما ان الفاعل المسند اليه قبل المفعول الواقع عليه الفعل فكذلك
الرفع قبل النصب في المضارع وايضا اى كذلك تدل الاصول على ان الرفع قبل
الجزم في المضارع لان الرفع في الاصل مرفوعات الاسماء والجزم مرفوعات
الافعال يعنى فكما تدل الاصول ان مرتبة الاسماء قبل الافعال فحيث
الاشتقاق والافادة فكذلك تدل الاصول ان الرفع قبل الجزم فيكون
الرفع قبل النصب والجزم وضعاً ثبت المطلوب من الاصول ان رافع الفعل
المضارع وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم موقوعه نحو زيد يكتب وزيد
كاتب فان قيد نصب ان الرفع الذي في الاسماء المعربة اعراباً اولياً اصدياً
قبل الجزم الذى في الافعال المعربة اعراباً ثانوية اعراباً فرعياً يعنى فحيث كونها
فانواع الاعراب فلم قلتم ان الرفع في الافعال قبل الجزم فيها قلنا ان اعراب
الافعال رفعا ونصباً فرع على اعراب الاسماء رفعا ونصباً فان الاعراب في
الاسماء اصل وفي الافعال فرع واذا ثبت ذلك التقدم في الاصل فكذلك في
الفرع لان الفرع يتبع الاصل ومنها اى من الادلة المتفرقة الاستدلال بعدم النظر
ولم يذكره ابن الانباري وذكره ابن حنبل وقال في الخصايص ما يستدل بعدم النظر
على النفي يعنى انما يكون الاستدلال بعدم النظر دليلاً على النفي لا على اثبات
حيث لم يقع الدليل على اثبات وقد استدل المازني رد على من قال ان السين و
ترفعاً الفعل المضارع باننا لم نر علامة في الفعل يدخل عليه الهم وقد قال الله تعالى
ولسوى يعطيك سرتك برفع يعطيك بالعامل المعنوي لا بسوى فان قام الدليل بعدم

النظر على الشيء لا على الابدان لم يكتف اليه اصلا لانه لا يتصور احد انه حال
 كونه بعد قيام الدليل انما هو اى الابدان المذكور لا نسبة اى بالنظر لا الحاجة اليه
 اى بالنظر مثاله اى الاستدلال بعدم النظر لفظه انكس بفتح الخوة وسكون فتى الال
 المهملة واللام فان حجة وفوزة زائدتان فوزة انفعلا وهو مال لا نظير له اى هذا
 المثال في كلام العرب لكن قام الدليل على ما ذكرنا من ان حجة اندلس وفوزة زائدتان
 لان التوزيد لا محالة اذ ليس في ذوات الخمسة يعنى ليس في اوزانها وزن على فعلل
 فيكون منصوب بان المضمة بعد الفاء في جواب النون فيه اى في اندلس اصلا وانما
 قلنا فيكون النون فيه اصلا لوقوعها موضع العين في وزن فعلل واذا ثبت زيادة النون
 في اندلس بقي في الكلمة ثلثة احرف اصول صفة وموصوف فاهما ذلك وعينها اللام والهمزة
 التين وفي اولها اى في اول هذه الكلمة همزة ومتى وقع ذلك اى ونية الهمزة تذكيرها
 بتأويل المذكور يعنى ان اول الكلمة همزة حكمة بزيادة الهمزة ولا يمكن ان تكون النون اصلا
 والهمزة زائدة لان ذوات الاربعة من الاوزان لا تلحقها الزيادة في اولها بل تلحق
 في وسطها وآخرها فقط الا تلحق الزيادة في ذوات الاربعة في الاسماء الجارية
 على افعالها فابواب المزيد فيه على الرباعي نحو مخرج ومخرج ومقشعر فقد ثبت
 لنا اذن ان الهمزة والنون في اندلس زائدتان وان الكلمة حال كونها بهما اى بزيادة
 الهمزة والنون في اولها على انفعلا بفتح الهمزة وسكون النون وضمتي الفاء والعين دون
 على فعلل وان كان ايضا وزن انفعلا مثالا من الاربعة التي لا نظير لها في لا نظير له في
 كلام العرب واذا عرفت هذا فاعلم انه اجتمع الدليل والنظر فهو الكفاية للاعتبار والاعتقاد
 كنون غيره كفى فيه اجتماع الدليل والنظر للاعتبار على وزن فعلل فالدليل يقتضى كونها

اصلا لان نونها مقابل لعين جعفر والنظر موجود وهو وزن فعلل وقد قيل قائم
 الحضر اوى بناء على هذا الزاوية والدليل في شئ حمل على القياس وان لم يوجد له نظير
 في كلام العرب ومنها اى من الاربعة المتفرقة الاستحسان هو في اللغة عد الشيء واعتقاده
 حسنا وفي الاصطلاح هو اسم الدليل من الاربعة يعارض القياس الجلي ويقل
 به اذ كان اقوى منه وسموه بذلك لانه في الغلب يكون اقوى من القياس الجلي فيكون
 قياسا مستحسنا قال الله تعالى فبشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه
 قوله قال ابن الانباري اختلفوا اى العلماء في الاخذ بالاستحسان اى في اخذ
 مذهبا فقال قوم انه اى الاستحسان غير مأخوذ به فرجيت انه لا يكون مذهبهم
 لما فيه اى في الاستحسان من الحكم اى من الدعوى بلا دليل ولما فيه ترك القياس الجلي ولما
 آخرون انه اى الاستحسان مأخوذ من حيث انهم اخذوه مذهبيا واختلفوا اى لا اخذوه
 في مذهبهم فيه اى في الاستحسان فيقول قائم الكوفيتين هو اى الاستحسان ترك
 قياس الاصول التي وقعت بدليل دال مثلا كتركهم القواعد التي دلت على ان رافع
 انفعلا المضارع ووقع بحيث يصح وقوع الاسم موقعه وقيل قائم البصريين هو اى
 الاستحسان تخصيص العلة فمثال الاول اى مثالا ترك قياس الاصول ما تقدم منه
 الكلام رافع المضارع قال الكوفيتون من حيث الاستحسان وترك قياس الاصول
 الجلي هو مجرد عن العامل الناصب الجازم ومثال الثاني اى تخصيص العلة ان يقول
 القائل البصري انما جمعت ارض بالواو والنون فرجيت الاستحسان الى ارضون
 ليكونا عوضا من تاء الثانية المحذوفة لان الاصل اى اصل ارض ارضه فلما خذ
 التاء جمعت بالواو والنون ليكونا عوضا عنها وهذه العلة اى كون الواو والنون

عوضاً عن ثناء التائيد غير مطردة لأنها تنتقض بشئ ودان وقد ران الأصل
 فيها شئ ودائرة وقدرة ولا يجوز ان يحج بالواو والثون قال ابن جني في الخصائص
 قدالة اي دلالة الاستحسان ضعيفة غير مستحكمة كالقياس الجلي الا ان فيه اي في
 الاستحسان ضرباً اي نوعاً من الاشياء والجوز والتصرف في ذلك الضرب تركك
 الشئ الاخف من القواعد الى الشئ الاثقل منها غير ضرورة دعت هذا الترك
 نحو التقوى في روي على وزن فعل فانهم لما قبلوا الياء هنا واواً غير ملة فقيه
 ارادوا الفرق بين الاسم الغير المشتق والصفة اي الاسم المشتق استحساناً اي قياساً
 غير جلي كما ارادوا الفرق بينهما اي بين الاسم والصفة في فعل بضم الفاء اسماً نحو
 طوبى وكوسى بقلب ياء فعلى واواً اسماً ولا تقلب صفة قال تعالى تلك اذا نسمة خير
 ولما قوامهم في تكبير حسن اي في جمعهما مكرراً احسان في الصفة كجيد وجيال اي تكبير
 جيد على جبال في الاسم الغير المشتق وقولهم في تكبير غفور غفر في الصفة كغود
 وغمد في الاسم الغير المشتق فلسنا ندفع هذا بان يكونوا في مذهبهم فصلوا بين الاسم
 الغير المشتق والصفة في غير ضرورة في اشياء اي في امثلة كثيرة الا ان ذلك اي
 الفرق المذكور في هذا الكتاب استحسان اي قياس خفي لا يكون ضرورة علة فليس
 هذا الاستحسان بجاري مجرى رفع الفاعل ونصب المفعول من القياسية الواجبة
 العمل بالقياس الجلي ومن جملة الاستحسان ما اي الامثلة التي يخرج عن القياس الجلي
 من حيث الاستحسان تنبهاً على اصل بابه اي باب المعتل نحو استحوذ والقود وغيرها
 ومنه اي من جملة الاستحسان ما اي الامثلة التي يبقى الحكم فيها اي تذكير الضمير لاجل ما
 مع زوال علة هذا الضمير ايضا يرجع الى كقوله اي الشاعر ولا تسأل الا قوام عند

المائة فان الشائع المشهور في جميع ميثاق مواثيق بره الواو الى اصلها كما كان كذلك في تحقير
 باب وناي نحو نوب ونيب لزال العلة الموجبة اي الاعل الجاز والجرر متعلقين برة و
 قوله لقبها اي الواو الساكنة متعلق بزوال ياء وهي اي العلة الموجبة الكسرة اي كسرة ما
 قبل الواو الساكنة تكن اسحق الشاعر ابقاء القلب اي الياء المقلوية عن الواو وان زالت
 العلة الموجبة لاداء فرجيت ان الجمع غالباً تابع لفردة اعلالاً وتصحاً قال ابن جني في
 الخصائص وايضاً قياس تحقيرة اي تصغير ميثاق على هذه اللغة التي هو لغة الشاعر فيقال
 ميثاق بالياء بلا رة الواو الى اصلها ومنه اي من جملة الاستحسان ان ما قاله صاحب البديع
 قولهم اذا جمع العلم والتائيد المعنوي السماعي او العلم والعجة في اسم ثلاثي ساكن الاو
 كعند ودعد ونوع ولو ط فالقياس الجلي فيه منع الصرف لتحقيق الفريقتين والاستحسان
 الصرف لخصفة فرجيت ان سكون الاوسط تقاوم احد السببين فاذا بقي الاسم الثلاثة
 بسبب واحد ومنها اي الامثلة المتفرقة الاستقراء هو اثبات الحكم على كل لوجوده في
 اكثر جزئياته قال ابن الانباري استدوايه اي بالاستقراء في مواضع عديدة لا تحصى
 منها اي من هذه المواضع انحصار الكلمة وهي لفظ وضع لمعنى مؤيد في الاسم والفعل والحرف
 قيل هذا الحصر عقلي وتوجيهه انه في قوة تسميت كل منهما داريين التو والاثبات كما
 ارشدك الدليل اليه ومنها اي من هذه المواضع الدليل المستقي بالباقي اي الاستدلال به بقولنا
 الدليل الثابت عندهم يقتضي ان لا يدخل الفعل وهو دل على معنى في نفسه فترت باحد
 الازمنة الثلاثة وانواع ماض ومضارع وامر شئ من الاعراب اي الرفع والنصب والجرم
 تكون الاصلية البناء على السكون لعدم العلة المقضية للاعراب فيه وهي الفاعلية والمفعولية
 والاضافة وقد خولف هذا الدليل الذي هو عدم العلة المقضية للاعراب في دخول الرفع

والنصب على الفعل المضارع نحو يضرب ولن يضرب لعل اقتضت ذلك أي كل واحد من
الرفع والنصب وهي أن مضارعة الفعل المضارع بالاسماء تستدعي إجراء حكم الاسم عليه في الرفع
وفرعه حيث وجدوه أو فرطاً من المضارعة وذلك عند وقوعه بنفسه موقع الاسم الرفع
أقوى وجوه أعراب الاسم ونصبه حيث وجدوه لا يقع بنفسه موقعه لكن معه يجعله
في تقدير الاسم وما أشبهه حيث كان النصب أضعف وجوه أعراب الاسم فيبقى الرفع على
الأصل الذي اقتضاه أي هذا الأصل الذي لا امتناع وهو عدم العلة المقضية للإعراب
المقالة السادسة في التعارض وهو المعارضة لغة المقابلة على سبيل الممانعة
و اصطلاحاً إقامة الدليل على خلاف ما أقام الخصم عليه دليله فركن المعارضة تقابل
المجتنبين على السواء والترجيح بالجر معطوف على التعارض وهو لغة جعل الشيء راجحاً
أي فاضلاً زائداً على اعتقاد الرّجحان وفي الاصطلاح بيان ترجحان أي القوة التي
لا حد المتقارنين على الآخر وفيه أي في التعارض مع الترجيح مسائل وهي خمسة
مسئلة المسئلة الأولى قال ابن الأنباري إذا تعارض نقلان من قبل روايتين
أخذ أي عمل يا حرم ما الضمير يرجع إلى نقلان والترجيح أي الترجيح الواقع في أصول
التحقيق مبتدأ وخبر قوله في شيئين أحدهما الإسناد مبتدأ وخبر وهو الذي نقل
الحديث بوثق بفصاحته فيكون المسند على خلاف المرسل والمسند على ثلثة أقسام
المتواتر والمشهور والاحاد وقد مر الكلام منه في آخر المقالة الأولى والآخر المتن
أي التراكيب العريضة مطلقاً أما الترجيح بالإسناد الذي في أصول التحقيق بأن يكون
رواة أحدهما أي أحد الشيئين أكثر من رواة الشيء الآخر أي أكثر عدداً منهم وأعلمهم
وأحفظهم ضبطاً واتقاناً ومثلاً ذلك الترجيح بالإسناد كان يستدل المحدث



الكوفي على النصب كما أي بلطف كما إذا كانت بمعنى كما يقول الشاعر شعر أشع حديثاً كما يرمي
بحدثة عن ظهر غيب إذا سأل سائلاً أي نصيب بحدثة فيقول السائل البصري الرواة اتفقوا
على أن الرواية كما يرمي بحدثة بالرفع ولم يرد واحد بالنصب غير المفضل بن سلمة والحال أن
من رواه بالرفع أعلم منه وأحفظ وأكثر فذهب إليه المفضل بن سلمة لا يعدل اتفاق
الرواة في الضبط والاتقان فكان لاخذ والعمل بروايتهم أولى من حيث اعتبار الضبط و
الاتقان وأما الترجيح في المتن من حيث اعتبار أصول التحقيق أن يكون في المتن أحد
التقليين على وفق القياس بلا شذوذ وبأن يكون النقل الأخرية على خلافه أي على خلاف
القياس بكونه شاذاً ومثلاً ذلك الترجيح في المتن كان يستدل المحدث الكوفي على أعمال
أن المفتوحة الناصبة مع الحذف بلا عوض من إحدى الحروف الستة التي تضرعها أن
وتكون هي عوضاً منها بقول الشاعر **شعر** ألا يتهذّب الزاجري أحضر الوغي نصيباً حضر
بان القدرة بلا عوض عن إحدى هذه الحروف الستة فيقول السائل البصري قد روي
أحضر بالرفع أيضاً وهو أي ما روي بالرفع على وفق القياس الذي لا شذوذ فيه فكان
الأخذ والعمل به أي بالرفع أولى من العمل بالنصب من حيث الاستعمال وبيان كون النصب
على خلاف القياس أنه لا شيء من الحذف ولا عوض مضمراً بلا عوض من الحروف الستة
المسئلة الثانية قال ابن جني في الخصائص للفتاح كلها من حيث اعتبار السنة القياسية
من العرب حجة في إثبات قواعد المتن وفوائده لا ترى أن لغة الجاهل في أعماله المشابهة
بليس حجة ولغة تميم في عكسه أي في ترك العمل بحجة وكل واحد منهما أي من اللغتين
يقبله القياس ولا يردّه فليس لك ح أن ترد إحدى هاتين اللغتين وتنع إذا أخذت
واستعملت بصاحبها أي الأخرى من اللغتين لأنها أي إحدى اللغتين ليست أحق وأرى

بذلك الاستعمال من الأخرى كمن غاية ما أي غايته الشيء الذي حصل لك في ذلك الاستعمال
الغير الحق أن تختار أحدهما أي اللقن في أعمال ما ورك الأعمال فتقويها أي اعتبر
أنها أقوى على ختها وتعتقد أنها أقوى لأن القياس قبلها أي اللغة التي اعتبرتها
أقوى فاشتد انتسابها أي اللغة التي اعتبرتها أقوى إلى الفصاحة والبلاغة خصوصاً
إذا كان من اللغة التي نزل بها القرآن فاما ركنك أحدهما بالأخرى فلا عليك أن
تختار الأخرى إلى قوله صلى الله عليه وسلم نزل القرآن بسبع لغات كلها شاذة في
الاتقان قال ابن الجوزي في أول كتابه التثنية قراءة وافقت العربية ولو بوجه
واحد ووافقت أحد المصاحف الثمانية ولو احتمالاً وصح سندها فهي القراءة
الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل أنكارها بل هي من الحروف البسطة التي نزل بها
القرآن ووجب على الناس قبولها سواء كانت من الأئمة السبعة أم عن عشرة أم عن
غيرهم فالأئمة المقبولين وقد مر هذا أي بأصولك من الاختيار أن كانت اللقن
في القياس سواء كان الجاهلين وبني قيس أي من نزل القرآن بلغتهم سواء كانوا في بطون قرش
أولاً أو متقاربين وفي الاتقان نقل أبو شامة عن بعض الشيوخ أنه قال نزل القرآن بثلاث
قرش ومن جاوزهم من العرب النضياء ثم أخرج للعرب أن يرووه بلغاتهم التي جرت عادة قومهم
على اختلافهم في الألفاظ والأعراب ولم يكلف أحد منهم الانتقال من لغة إلى لغة أخرى للشقة
فإن قلت أحدهما من اللقن جداً أي قطعاً فأعرب جداً كما راب قطعاً على ما ذكر وقد
يكون بمعنى المبالغة في الاجتهاد كقولهم محسن جداً فانتصابه على المصدر أي أحسننا جداً بغير
ذا سجد وعلى المبالغة جداً وكثرت اللغة الأخرى جداً أي قطعاً أخذت استعمالها
وأشهرها رواية ومداية وأقواها قياساً قبل لا أقوى لا ترى أنه لا تقول مررت بك

وزيد بلا إعادة الجار في الموطوف قياساً على قول تضاة المادله وعمر ولا البصري
ذهبوا إلى لزوم إعادة الجار في حال السعة إلا أنهم جوزوا نكها اضطراً وأجاز
الكوفيون ترك إعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار قال الشاعر شعر فاليوم
قربت تهجونا وتشتنا فاذبح فمابك ولا يام من عجيب فان الشاعر عطف الأيام على
الضمير المحرر المقصود من غير إعادة حرف الجر ولا تقول أيضاً كرمكس بزيادة السين بعد
بعد ضمير المخاطب والمخاطبة قياساً على قول من قال مررت بكس بزيادة السين بعد
ضمير المخاطب والمخاطبة فالواجب عليك في مثل ذلك الاختيار من اللقن اللذين
هما في القياس سواء استعمال ما أي لغة هو أقوى فريضة الاشتمار والاختيار واشيع
فيما بينهم من الشيوع ومع ذلك الاستعمال الأقوى والاشيع لو استعمل انسان ذو اطلاع
بأوضاع اللغات الفصحى غير الأقوى وغير الاشيع لم يكن خطأ فريضة الاستعمال كلامه
العرب لأنه ناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب حيث الاستعمال غير مخطئ لكنه
مخطئ في وجود اللقن وغير مصيب لاجل الغير المختار فان احتاج لذلك الغير المختار
في شعر من الاشعار أو في جمع من الشيوع فانه أي هذا الانسان بما أو رر واستعمل من
اللغة الغير الأقوى غير معلوم عند الفصحاء ولا ينكر عليه أي لا ينكر عليه بغير اللغة
الغير الأقوى واعلم أنه جاء في شرح التهذيب رواية عن أبي حنيفة كل ما كان لغة قبيلة قيس
عليه ولا يحل أنكارها ووجب قبولها المسئلة الثالثة قال ابن عصفور إذا تعارضت
شاذ وهو لم يقع سنده في كتب مؤلفة ولغة ضعيفة أي ضعيف أسنادها نحو الماضي
من يذو ويدع ضعيف أسناده في القياس شاذ في الاستعمال فارتكاب اللغة الضعيفة أولى
من الشاذ وعليه قراءة ما ودعك بتحفيف الدال المسئلة الرابعة قال ابن الأنباري إذا تعارض

قياسان أخذوا استعمالاً بآرائهما وهو أي الخارج من القياسين ما أي القياس الذي
وافق دليله آخر قوله فنقل أو قياساً إما صفة دليله أو حاله منه لأنه قد تخصص
بالصفة التي هي آخر أمثال الموافقة للنقل فكما تقدم في أعمال ما المشابهة بليس فالقياس
فيه موافق للنص وهو قوله في هذا مبرأً إلا ملك كرم وأما الموافقة للقياس فكانت
يقول المعيل الكوفي إن هي تعمل في الاسم خاصة النصب لشيء الفعل في كونها على
ثلاثة أحرف وعلى أربعة أحرف ونفتح آخرها ولوجود معنى الفعل فيها ولا تقول في الخبر الرفع
هي بل الرفع فيه أي في الخبر ما كان الخبر يرتفع به وهو العامل المعنوي وهو كون الخبر
مسنداً لأن مذهبه أن المبتدأ والخبر يترافعان فيكون رفعهما بان يكون أحدهما مسنداً
اليه والآخر مسنداً قبل دخولها أي أن فيقول السائل البصري هذا القول فاسد
لأنه أي الشأن ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل هو في الخبر الرفع
وهذا هو القياس في العمل ويوافق الأصول والقواعد فذهب أنت إليه يورد
أي يقتضي أن ترك القياس بالكلية والمخالفة للأصول والقواعد بغير فائدة أي لا
إفادة فائدة جديدة وذلك الترتيب والمخالفة لا يجوز أصله المسئلة الخامسة
قال ابن جنى في الخصائص إذا تعارض القياس والسمع في كلمة واحدة نطق أنت بالسمع
على ما جاء الاستعمال عليه من العرب ولم تقس أنت بالسمع على ما جاء الاستعمال عليه
من العرب عليه في قوله تعالى استحوذ عليهم الشيطان فهذا السمع ليس بقياس ولا يوافق
للأصول لكنه أي الشأن لا بد لك من قيد آخر زايد له أي للسمع وذلك
لأنك إنما تنطق بلفظهم أي العرب وتحتذي في جميع ذلك المنطوق حذو استلهم
ثم أنك لا تقس بعض الأمثلة عليه أي ما حذيت من أمثلهم غير أن الذي لا تحتذي

على مثلهم فلا تقول في استقام استقوم ولا في استباع استبيع ولا في استطال
استطول المسئلة السادسة قال ابن جنى في الخصائص إذا تعارض عند قوم
القياس وكثرة الاستعمال نحو بناء حذام وقطام على الكسر وكونها غير منصرفين
قدّم ما كثر استعماله أي البناء على الكسر ولذلك أي ولا جلد تقديم ما كثر استعماله
على القياس قدمت اللفظة للجارية في إثبات خبر لا تنفي الجنس وفي أعمال ما المشابهة
بليس وغيرهما على اللفظة التيمية لأنها أي اللفظة للجارية أكثر استعمالاً من اللفظة
التيمية ولذا أي حكمه كونها أكثر استعمالاً نزل القرآن بها أي باللفظة للجارية و
أن كانت اللفظة التيمية أقوى قياساً أي من حيث يسبغ الانضمام إليها فتى رابك
في اللفظة للجارية ريب أي شك من تقديم أو تأخير أو نقض النفي أو غير ما زعمت
أي كنت مشغولاً إذ ذاك في تقدير وجود الريب والشك إلى اللفظة التيمية
لجاء والمجرد متعلق بفرقت المسئلة السابعة في معارضة مجرد الاحتمال
للأصل والظاهر عطف تفسير للأصل والمراد هنا بالأصل والظاهر الموافقة
بالعربية التي هي القياس الخوي قال ابن جنى في الخصائص باب في الشيء يورد أي
يستعمل على ظاهره من حيث العربية فيوجب له أي لذلك الشيء يقتضي القياس حكماً
أي أصلاً ظاهراً ويجوز بعد هذا الاستعمال المذكور أن يأتي السماع أي الدليل الذي
من جهة السماع بضده أي بضد هذا الحكم الأصل الظاهر سواء انقطع هذا الحكم
الأصل بظاهرة أي سواء كان حكماً قطعياً بالموافقة بالعربية التي هي القياس أم توقف
ولا يكون حكماً قطعياً أي أن يرد السماع من العرب بخلافه أي بخلاف هذا الحكم
قال ابن جنى في الخصائص وذلك نحو غير المذهب أي الحكم المقطوع الموافقة بالعربية

ان تحكم انت في نون اي نون غير بانها اصل وليس بزيادة لوقوعها مع قولهم
 اي موقع عين الفعل وزن فعل كجوزع تجوز ان يرد دليل اي سماع على زيادتها
 اي نون غير كما ورد الدليل من جهة السماع في مثل ما قطعنا به نحو غسل حيث نسمع
 من العرب كما غسل الطريق الثعلب بهذا الدليل يقطع على زيادة نون اي نون ما قطعنا
 به اي امضيت الحكم على ما شاهدت من السماع واذا علمت هذا فاعلم ان ابن جنى قال
 في الخصائص في موضع آخر باب في الحذف على الظاهر وان امكن ان يكون المراد غير حتى
 يرد من السماع ما يثبت خلاف ذلك فاذا شاهدت ظاهرا يكون مثله اصلا ثم
 امضيت الحكم على ما شاهدت فرحاله وان امكن الامر في باطنه بخلافه ولذلك
 حمل سيبويه سيدا على انه مما عينه ياء فقال في تحقير سيبويه عملا بظاهره مع توجيه
 كونه في قوله مما عينه واوجبته المسئلة الثانية في تعارض الاصل والغالب مثلا
 اذا تعارض اصل وغالب في مسئلة واحدة جري فيه اي في تعارض الاصل والغالب
 قولان اي العمل بالاصل والعمل بالغالب والاصح العمل بالاصل كما في الفقه ومن
 امثلة في النحو ما ذكره ابو حيان في شرح التسهيل مثلا اذا وجد نقل العلم من
 الوصفية كرحمان وحيان ولم يعلم ان العرب في استعمالهم صرفوه اي العلم المنقول
 ام لا ولم يعلم له اي هذا العلم المنقول ايضا اشتقاق من الرحمة والحيية والاقام
 عليه اي على الاشتقاق دليلا والى على انه اعتبار اشتقاق كل واحد منهما في نفسه
 الصرف وتركه فذهب سيبويه صرفا اي كل واحد من رحمان وحيان حتى
 ثبت انه معدول من اللفظ المشتق المعبر فيه الوصفية لان الاصل في الاسماء
 الصرف مثل عمرو وزفر عدلان عامر وزافر المعرفتين المنقولتين من الوصف الى

العلم وهذا اي كون كل واحد من رحمان وحيان منصرفا هو المذهب الاصح اي هو العمل
 بالاصل كما في الفقه ومذهب غيره اي غير سيبويه المنع اي كون كل واحد من رحمان
 وحيان غير منصرف لانه اي المنع هو الغالب الاكثر في كلامهم اي كلام العرب
 واذا علمت هذا فاعلم ان الصحيح صرف لاننا قد علمنا النقل فيه عن العرب على الغالب فقط
 والاصل في الاسماء الصرفة فوجب العمل به ووجه مقابله ان ما يوجد في فعلان
 الصفة غير منصرف في الغالب والمنصرف منه قليلا فكان الحذف على الغالب اول هذه
 عبارته المسئلة التاسعة في تعارض الاصلين قال ابرجني في الخصائص والحكم
 في ذلك التعارض مراجعة الاصل الاقرب دون الاصل الا بعد من ذلك
 قولهم صنت وبعث بضم الصاد وكسر الباء اصلها صوت وبيعث فان الاصل
 الا بعد فيهما اي في صنت وبعث نقل فعل بفتح العين من الواو الى الفعل بضم العين
 ونقل فعل بفتح العين من الياء الى الفعل بكسر العين ثم حذف فتح الفاء على خلاف
 القياس فنقل حركة العين الى ضمة اذا كان فعل بالضم او كسرة اذا كان فعلا بكسر
 الياء اي الى فاء الفعل الساكن ثم حذف حرف العلة اي حذف كل واحدة من
 الواو والياء لا التقاء الساكنين والاصل الاقرب فيهما اي في صنت وبعث
 قلب الواو والياء الفاء فتحة ما قبلها فالتقى الساكنان العين المعثلة المقلوبة
 الفاء واللام الفعل فحذف العين المعثلة المقلوبة الفاء لتقاءهما اي لا التقاء
 الساكنين ثم رقت فتحة الفاء الى الضمة او الى الكسرة مراجعة الى الاصل الاقرب
 ولورج الى الاصل الا بعد ليقول صنت وبعث بفتح الفاء فيهما لان احوال
 هذه العين انما هي الفتحة التي ابدل منها الضمة او الكسرة باعتبار النقل الى

بضم العين والى فعل بكسر العين من حيث الرجوع الى الاصل الا بعد واما ابن جني
فترجح الاصل الاقرب حيث قال في الشافية والاصح انه لبيان البنية واذا
هذا فاعلم ان ابن جني قال ايضا في الخصايص ومن ذلك قولهم في ضمة الدال
من قولك ما رأيته منذ اليوم فان اصلها السكون باعتبار الاصل الا بعد
حركات الدال لا التقاء الساكنين صفوها على اعتبار الاصل الاقرب ولم يكسرها
على اعتبار الاصل الا بعد لان اصلها باعتبار الاقرب الضم في منذ واما
ضمت فيها لا لتقاء الساكنين اتباعا للضم الميم فاصلها الاول وهو لا بعد التكون
واصلها الثاني وهو الاقرب الضمة وضمة الدال من عند التقاء الساكنين
الى الاصل الاقرب وهو ضم منذ دون الا بعد الله هو سكونها قبل تحريك
المقتضى مثله لكسر لا للضم المسئلة العاشرة في تعارض استحباب الحال مع دليل
اخر فسمع او قياس قلنا ابن الجني في كتابه فاذا تعارض هو اي استحباب
الحال مع دليل اخر منهما فلا عبرة اي لا اعتبار به اي باستحباب
الحال لانه ابقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الاصل عند دليل اخر من
سمع او قياس ينقله عن هذا الاصل وقدم تفصيلا في المقالة الرابعة
فاطلب لا مشك ههنا المسئلة الحادية عشرة في تعارض قبيحتين قلنا ابن جني
في الخصايص اذا حضر عندك ضرورتان لا بد لك من ارتكاب احدهما اي
اي الضروريتين فانت باقر بها استعمالا حسنا واقلما فحشا ومثاله ذلك
الحضور في الضرورة كواو ورتل انت فيها اي في واو ورتل بين ضرورتين
مطلقتين فرحيت ادعائك فقوله انت فيها اجمالا تفصيله قولنا ان تدعي

قوله كونها

كونها اي واو ورتل اصلا كواو مجنفل والواو لا تكون اصلا اي من
جوها الكلمة في ذوات الاربعة الا مكررة بان يكون الفاء مع اللام الاولى
والعين مع اللام الثانية فخرجت واحد كالوسوسة والولولة والوحوجة
وغيرها واما ان تدعي كونها اي واو ورتل زائدة او لا والحال
الواو لا تزداد ولا قطعاً فجعلها اي واو ورتل اصلا او لم يجعلها زائدة
لانها اي الواو تكون اصلا اي فاء الفعل في ذوات الاربعة في حالة تاء وفي
حالة التكرير والحال كونها اي الواو زائدة او لا لا توجد بحال اي البنية واذا
عرفت هذا فاعلم ان الحال كذلك اذا قلت جاء في راكبا رجل فانت
فيه بين ضرورتين اما كنت بين ان ترفع راكبا فتقدم الصفة على الموصوف
وهذا لا يكون بحال البنية وبين ان تنصبه حالا فز النكرة وهو على قلة
جائز فجعله منصوبا على الحال اوجب والزم المسئلة الثانية عشرة في تعارض
مجمع عليه وتختلف فيه فاذا تعارضت الاول اي المجمع عليه من حيث العمل والاعراب
اولى من المختلف فيه مثال ذلك اي تعارض مجمع عليه وتختلف فيه اذا اضطر
الشاعر في الشعر او الكاتب في النثر الى قصر المدود او مد مقصوره قال
الشاعر ليس الا شري برضاء للخي والخي نير بل امرأ اصله ليس
الاشتراد برضا فقصر المدود ومد المقصور وذلك المدخطاء منه فاعراب
الاول اي قصر المدود واولى من مد المقصور لاجماع البصريين والكوفيين
اي اتفاقهم على جواز الاول يعني قصر المدود ورفع البصريين
الثاني اي مد المقصور المسئلة الثالثة عشرة في تعارض المانع والمقتضى فاذا تعارض

قدم المانع على مقتضى من ذلك ما وجد في سبب الامالة وما نمرها فلا يخالخو
صا تراى لا يجوز امالة لانت الصادقة هي المستعالية المطبقة بمنعها مع
كون ما بعد الالف مكسوراً وفرد ذلك ايضا ما وجد فيه سبب البناء فترفع
الحرف ومنع منه لزوم لادخالة التي هي من خصائص الاسماء نحو لا غلام رجل
طريقاً فاستنع البناء واعرب باسم لا لكونه مضافاً واذا عرفت هذا فاعلم
ان هذا التعارض كثير جداً كما في المضارع المؤكّد بالنون الثقيلة وجد فيه
سبب الاعراب ومنع منه النون التي هي من خصائص الافعال وكما في اسم الفاعل
اذا وجد شرط اعماله وهو الاعتماد وعارضه المانع من تصغير وغيره فلا يقا
زيد تصوير بعمراً اي استنع اعماله حال التصغير عمل الفعل المسئلة بالربعة عشرة
في تعارض القولين لعالم واحد قال ابن جني في الخصائص اذا ورد عن عالم
واحد في مسألة واحدة قولان فان كان احدهما من هذين القولين مسلماً
اي مطلقاً غير مقيد بالعلل اي غير معتل بدليل اصلا والمرسل من الاملاك
هو الذي ادعاه ملكاً مطلقاً اي مسلماً غير سبب معين وكذلك الرسالة من الدراهم
والآخر معتل بدليل والاعية اخذ بالعلل دون المرسل وترد المرسل من حيث
لا يصعب به ولا يعبر كقول سيبويه في كتابه في غير موضع في حق التأني من
بنت واخت انتها للتأنيث بالارسل اي بلا تعليل بدليل والاعية كونها
للتأنيث وقاد سيبويه في باب ما لا ينصرف انتها اي التأنيث في بنت واخت ليست
للتأنيث وعلة اي عدم كونها للتأنيث ان ما قبلها ساكن اي ما قبل التأنيث
في بنت واخت وتأنيث التأنيث في الواحد وانما اعتبر الواحد دون التثنية

ولجمع لكونه اصلاً لهما لا تكون ما قبلها اي ما قبل تأنيث ساكناً الا ان تكون الف
كفتاة وقناة وحصاة والباقي اي ما قبل تأنيث الذي هو غير الالف
كله مفتوح كرجلة وخلة وعلاقة وضاربة فلو سميت رجلاً بما بنت واخت
لصرفت لانت التأنيث لتأنيث قال ابن جني في الخصائص فذهب اي سيبويه الثاني
اي الاخذ بالمعلا دون المرسل وقوله اي سيبويه انتها اي التأنيث في بنت واخت للتأنيث
محمول على الجوز لا انتها اي التأنيث في بنت واخت لا يوجد في اخر الكلمة الا في حال التأنيث
اي حال تأنيث ستمها نحو بنت واخت باثبات التأنيث في المؤنث وتذهب في اخر الكلمة
بذهابها اي حال التأنيث ستمها نحو بنت واخت بحدف التأنيث في المذكور انتها
اي تأنيث واخت في نفسها زائدة للتأنيث كتاء طحة حالة الجنسية وحالة العلية
اولفيرة اي غير التأنيث كتاء غفريت وملكوت على فعليت وفعلوت من الغز والملك
بذهي صلي ببدلة من لاهم الفعل اذا صلها اخو وابنو وان لم يكن كلاهما اي
كلا القولين من عالم واحد معللاً بان كان كلاهما مسلماً مطلقاً غير مقيد
نظر الى الاخرى اي لا يلزم بذهبة اي مذهب عالم واحد معارض القولين وايضاً
نظر الى الاجري اي الى اكثر استعماله على قوانينه اي اصطلاحات عالم واحد معارض
القولين فيعمداً يقصد الاول اي لا يلزم الاجري ويتناول الاخر ان امكن
ان يتناول القول الاخر كقول سيبويه في كتابه حتى هي الناصبة للفعل وقوله اي سيبويه
ايضاً في كتابه انتها حرف جر فانتها اي هذين القولين من سيبويه متباينان متباينان اذا
عوامل الاسماء كالخوف والجارة لا تتأثر الافعال لانها موصوفة للاضافة والافعال
لا تقيد معنى الاضافة فضلاً عن ان تعمل عوامل الاسماء فيها اي في الافعال والحال

انه قد عُدَّ في كتب الفحول والناصبية للفعل بجلتها نحو ان كان لم يذكر فيها
 اي في جملتها حتى مفعول ما لم يتم فاعل لم يذكر فعلم بذلك اي سبب ما ذكرنا ان ان لفظة
 الخفيفة الناصبة للفعل مضمرة بعدها اي بعد حتى اي ثبوتها باضمار ان بعدها
 مع ان الاضمار بعدها ممكن مقبول كما تضمن ان الخفيفة المفتوحة الناصبة له
 مع اللام الجارة في نحو ليغفر لك الله وان لم يكن اي التاويل يدعي بان ثبوتها
 الآخر من القولين من عالم واحد ولم يكن هذا التاويل فان نقص احدهما اي
 احدا القولين بعد عدم امكن التاويل وقوله بالرجوع متعلق بنقص عن القول
 الآخر متعلق بالرجوع علم انه اي ما نقص برجوعه راية اي راي هذا العالم والقول
 الآخر مطروح غير مقبول في مذهبه وان لم ينقص احدا القولين بعد عدم امكن
 التاويل بالرجوع عن الآخر بحث حينئذ عزنا رايهما اي القولين اللذين صدرا
 من عالم واحد وعمل بالتأويل المتأخر والقول الاول مرجوع عنه عنده
 العالم فان لم يعلم التأويل لكل واحد من القولين وجب ستر المذهبين و
 التخصيص والتقييد عن حال القولين بحيث ينظر حالهما فان كان احدهما اقوى
 من الآخر نسب اليه اي الى هذا العالم انه اي الاقوى قوله اي قول هذا العالم استحسانا
 للظن بالضرورة لان الاستحسان قد يظن على ما ثبت بالنقل والاجماع والضرورة
 لكن في الغالب اذا ذكر الاستحسان يراد به القياس الخفي وان القول الآخر مرجوع
 عنه بالكلية وان تساويا اي القولان في القوة وجب لنا ان نعتقد انهما اي
 القولين كليهما مائيان له اي لهذا العالم وان الدواعي الى تساويهما عند البحث
 عنهما هي الدواعي التي دعت للقيام بهما الى ان اعتقدنا كل واحد منهما سواد

فرحبت الراي واذا عرفت هذا فاعلم انه قال ابن جني في الخصائص كان ابو الحسن
 الاحفش يقع له ذلك التساوي الذي في قوة القولين كثيرا وكان ابو علي الفارسي
 يقول في هيئات انا انتم مرة يكونها اسما للفعل كصومه وافق مرة اخرى
 يكونها ظرفا على قدر ما يحضر في الحال قال ابو علي وقلت لا في عبد الله البصر
 يوقا انا اعجب من هذا على انه من عند الله لا ان لا بد من تقديم النظر المسئلة
 الخامسة عشرة في ما ترجحت به لغة قريش على غيرها من اللغات قال الفراء
 كانت العرب في زمان الجاهلية يحضر الموسم اي موسم الحج وهو شعري الحج
 في كل عام اي سنة وتحت اي العرب الحاضرون في الموسم لبیت الحرام في الجاهلية
 والحال قريش وهم قيس وتيمم واسد كانوا يسمعون جميع لغات العرب فسا
 استحسنوه في لغاتهم اي العرب تكلموا به اي بما استحسنوه فصاروا اي قريش
 افصح العرب بهذه الجينية وخلت لغتهم اي القريش من خلل يخلو خلقا اي
 خالصة لغة قريش من مستبشع اللغات من البشاعة بحسنه الفصح فقولوه ومستبشع اللغات
 عطف تفسيرا لما قبله من ذلك المذكور من المستبشعات والمستبشحات الكثرة كشة
 بكسر الكافين وهي اي الكثرة كشة في لغة ربيعة ومضراتهم يجعلون بعد
 كاف الخطاب في المونة شيئا مع ان الشيء ليست من حروف الزوائد التي في
 سائر لغاتها واليوم تنساه فيقولون يا تيكش وبيكش وعليكش كسر الكاف
 في الثالث فقام اي من ربيعة ومضرتهم اي الشيء الزائدة حال الوقوف فقط
 وهو الاشهر فيما بينهم ومنهم اي من ربيعة ومضرتهم اي الشيء الزائدة في
 حال الرصد ايضا اي كما في حال الوقوف ومنهم اي ربيعة ومضرتهم يجعلها اي

الشين الزائدة مكان الكاف اى كاف الخطاب المؤنث بعد حذفها ويسكنها اى الشين
 الزائدة في الوصل فيقول منش وعليس ويسكنها اى الشين في الوقف فيقول
منش وعليس بالتقاء الساكنين وذلك جائز في الوقف وزد ذلك المذكور
 من المستبشعات والمستبشعات الكشكشة بفتح الكافين وهي ايضا في ربعة مضر
 فانهم يجعلون بعد كاف الخطاب في المذكر اى مكانها بعد حذفها شينا
 على ما تقدم في المؤنث وقصدوا بذلك اى بزيادة الشين في المذكر الفرق بينهما
 اى بين المذكر والمؤنث وانما ذكر المؤنث هنا قبل ذكر المذكر بناء على شهرتها في هذه
 الزيادة عند ربعة ومضر واذا عرفنا هذا فاعلم ان في العرب من يجعل الكاف
 شينا مطلقا من غير اعتبار الزيادة فيها فيقول عند الاحرام ليش اللهم ليش اى
بيك اللهم ليش ورفعتهم ايضا الكسكسة بزيادة الشين الممثلة فيقولون
الركس ومرت بكس ومن ذلك المذكور من المستبشعات والمستبشعات الغنفة
 وهي كثيرة من بين العرب فلغة قيس وانما فتح عند غيرهم لتكرار العين التي
 من حروف الخلق وانما ما ليس فيه حرف حلوى فيصح غير قبيح نحو السلسلة والشمة
 والدببة والتمرة وغيرها ومن ذلك الفخمة في لغة هذيل فانهم يجعلون
 الحاء عينا ولا ما ثانيا مع لو فيها من حروف الخلق ومن ذلك المستبشعات
 والمستبشعات ان تيمما تجعل الهمزة المبدوء بها اى المبتداء بها عينا فيقولون
عنك مكان ارتك وعسك مكان اسلم وعذن مكان اذن وعنا مكان
انهم ومن ذلك المذكور من المستبشعات والمستبشعات وكتم بالواو كان بكم
 ووهم مكان بهم في لغة ربعة وقوم من كلب يقولون عليكم مكان اليكم حيث

كان ما قبل ضمير الخطاب ياء وعنه مكان انهم حيث كان ما قبل ضمير الخطاب كلفة
 ووينكم مكان بينكم حيث كان في اول الكلمة ياء قلبوها واوا ومن ذلك
 المذكور من المستبشعات والمستبشعات فقيح مكان فقي في قضاة فانهم
 يجعلون الياء المشددة جيماء ويقولون فيمح مكان فقيح ومن ذلك المذكور من
 المستبشعات انطى مكان اعطى في لغة سعد بن بكر وهذيل والاذن والقيس
 والاضار فانهم يجعلون العين الساكنة نونا اذا كانت الكلمة جاوزت ثلثة اعراف
 فيقولون انا انطيناك مكان انا اعطيتك ومن ذلك المذكور من المستبشعات الوهم
 مكان الوهم في لغة اليمن فانهم يجعلون السين تاء فيقولون قل اعوذ برب الناس
 ملك الناس اى الله اللذان الآية مكان برب الناس ملك الناس اى الله الناس ومن العرب من
 يجعل الكاف جيماء فيقول برب الجعبة مكان برب الكعبة المسئلة السادسة عشرة
 في الترجيع بين مذهبي البصريين اى المنسوبين الى البصرة وهي في الاصطلاح جارة
 وبها سميت البصرة التي بناها عتبة بن عذر وان في خلافة عمر سنة سبع عشرة ويقال لها
 قبة الاسلام وخرانة العرب والكوفيين اى المنسوبين الى الكوفة وهي بلدة معروفة
 ويقال لها دار الفضل واهلها مصرها عمر بن الخطاب وتسمى كوفة الجند ايضا لان
 جند كسرى كان فيها العلماء اتفقوا اى نخاة البلدان من المشرق الى المغرب بعد
 قرار هذين المذهبين عند جميع الناس ويشوعهم على ان مذهب البصريين
 اصح من مذهب الكوفيين قياسا وهو باطل مثل حكم المذكور بطلانته لا نهج
 لا يلتفتون اى البصريون الى كل مسموع اى ان كان ثابت عندهم سمعوا من يوثق
 بفصاحته اخذوا وعملوا به وان كان مسموعا من فسدت السنن كبره المؤنث

نظراً ونشأ لم يلتفتوا اليهم ولا يقيسون ايضا على الساذج الخارج عن سنن القياس
 كتصحيح استحوذ واستصوب حيث لا يجوز القياس عليه عندهم وكانوا لا يتوسلون
 في عمل اشعارهم ترسل المولدين وانفقوا على ان الكوفيين اوسع رواية من البصريين
 حيث قالوا اجاز لنا ان نقيس بنشورنا منشورهم ونشورنا شعرهم ويرسلون في عمل اشعارهم
 ترسل المولدين قال ابن جني في الخصايا الكوفيون علمون باشعار العرب ومطلقون
 عليها نثرهم وشعرهم من غير التفات الى صدر منه الكلام هل يجوز متابعتهم ام لا
 مثله في مسئلة العطف على الضمير المجزوء من غير اعادة الجازم يجوز عند البصريين
 ترك الاعادة اضطراراً واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة ايضا
 وهذا هو المراد بقوله يختارها اي الاعادة الكوفيون في حال السعة لو توهمنا
 في كلام العرب كثيرا نظراً **شعر** قال يوم قرئت تاجونا وتشتت ما فاذ به فبايد والايام
 من عجب انه عطف قوله والايام على الضمير المجزوء المتصل من غير اعادة حرف الجر
 ونشأ نحو المالا في وزيد قال ابو حيان ولسنا مقتدين باتباع مذهب البصريين
 بل نتبع الدليل الدال على مقصودنا قال الاندلسي في مخرج المفصل الكوفيون لو
 سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء في الين للاصول جعلوه أصلاً من حيث ^{اعتبار} لا
 بشرط وجود العلة الموجبة للحكم في المقيس عليه وتوهموا اي رجوعاً الى الاصول المستعملة
 عليه اي السبب الذي سمعوه بخلاف البصريين ثم قال الاندلسي في هذا الشرح
 وقما انحر به البصريون على الكوفيين ان قالوا اي البصريون نحن ناخذ اللفظ
 عن اخذ الضباب الاخذة جمع اخذ والضباب جمع ضب واكله اليرابيع
 الاكلة جمع اكل واليرابيع جمع يربوع يعنون العرب التي ترأها اهل الوبر وانتم

اي ايها الكوفيون تاخذون لفتكم اكلة الشواء والنوع الاطعمة يعنون المولدين
 من اهل المدر **خاتمة الكتاب** اعلم ان عادة المصنفين اذ اخرجوا من انواع
 ما اوردوه في تصنيفاتهم فيذكرون خاتمة له ليكون تيمناً للكلام وتخصيصاً
 للمقاصد المراد واذ عرفت هذا فاعلم ان الخاتمة مقابلة الاشياء الآتية فتدرك
 على الابحاث الماضية اجمالاً بل ايها ما وتعرضنا في احوال مستنبطية هذا العلم
 ومستخرجية فيها مسائل اربع المسئلة الاولى في بيان اول فرض وضع النحو والتصرف
 قال الامام الفخر الرازي في كتابه المحرر على النحو اتفقوا اي العلماء في الرواية على
 ان اول من وضع علم النحو هو علي كرم الله وجهه تعليماً لابن الاسد والد ابي
 حيث اخبره بالمسموعات من المولدين والمصنفين وقال علي كرم الله وجهه انما
 الكلمة ثلثة اسم وفعل وحرف فالاسم ما ابتداء اي اخبر عن المسمى اي عن الذات
 الذي وضع له الاسم كزيد وعمر وبكر وغيرهم والفعل ما ابتداء عن حركة المسمى
 اي عن احواله التي نسب اليه من الضرب والقيام والحسن وغير ذلك والحرف ما
 اوجد معنى في غيره يعنى ما دل على معنى في غيره فالفاعل مرفوع فانه لا استقلاله
 في الكلام اقوى من المفعول فاخترت بالرفع الذي هو اقوى الحركات لكونه في
 النطق محتاجاً الى تحريك عضوين وما سواه اي ما سوى الفاعل من المرفوعات
 فرع عليه ولحق به على سبيل التشبيه والتقريب والمفعول منصوب لانه
 المفعول كثر اذ قد يوجد واحد افضالاً الى خمسة والكثير ثقيل والنصب خفيف
 فاعطى له التعادل وما سواه اي ما سوى المفعول فرع عليه ولحق به على سبيل
 التشبيه لانه المضاف اليه مجزوء اي الجزاء الاصل المضاف اليه بالحروف الجارة وبلاضافة

للمعوية وما سواه أي ما سوى المضاف إليه من الأضافة اللفظية والجوهرية والجزء من الجوز الزائد
 فرج عليه ولحقه ويحكى أن امرأة دخلت معاوية في زمن خلافة عثمان رضى فقلت
 أن ابني مات وترك مالا بفتح أن فاستجبه معاوية ذلك فبلغ الخبر عينا كرم الله وجهه
 ثم رسم على رضاه لآل أبي الأسود الدؤلي بوضع النحو فوضع أي أبو الأسود
 أولا بابا وبابا لاضافة وبابا لامة ثم سمع أي أبو الأسود رجلا يقرأ
 أن الله يرى من المشركين ورسوله يجر رسوله فصنف أي أبو الأسود بابا العطف والتفت
 ثم قالت له يوقا ابتدأ بابت ما أحسن السماء برفع أحسن على لفظ الاستفهام
 فقال لها بخومها فقالت أنا اتجبت من حسنها فقال لها قولي ما أحسن السماء
 بنصب السماء وصنف أبو الأسود بابا التجب والاستفهام والتفق أي العلماء
 في الرواية أيضا على أن معاذ الأول من وضع التصريف وصنف بابا كون الفعل
 ثلاثيا مجزأ أو رباعيا مجزأ أو مزيدا فيهما أي المزيد فيه على الثلاثي والمزيد
 فيه على الرباعي وكان أي معاذ يخرج بتشديد الزاء في علم التصريف حيث
 القواعد والشواهد والامثلة بابا لاسود الدؤلي ثم أخذ علم النحو من أبي الأسود
 أبناؤه وغيرهم من الطالبين المكبيين عليه ثم خلف أبا الأسود خمسة نفر غيبة
 الفيل ويحيى بن يعمر وأبو الأسود عطا وأبو حبيب ثم خلف
 هؤلاء الخمسة المذكورين هنا عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي وعيسى بن عمرو
 الثقفي وأبو عمرو بن العلاء وأبو زيد الأنصاري ويونس بن حبيب البصري
 ثم خلفهم الخليل بن أحمد استاد سيبويه قبل أخذ الخليل العلم من عيسى بن عمرو
 النقي ففاق أي الخليل من قبله في علم النحو ولم يذكره فيه أي في علم النحو أحد بعده

ثم أخذ عنه أي من الخليل سيبويه وجمع العلوم التي استفادها منه أي من الخليل
 في كتابه أي فيما صنفه في كتابه الذي صنفه أحسن من كل كتاب صنف فيه أي
 في النحو حتى كان العلماء يقولون مسألة الكتاب يعني لفظ الكتاب علم لكتاب سيبويه
 إلى الآن الذي نحن فيه وأما على بن حمزة الكسائي فقد خدم أبا عمرو والعلاء ونحو
 أي مقداراً من سبع عشرة سنة وأخذ منه العلم لكنه أي الكسائي لا حلاطه
 بالموالين والأعراب إلا أنه فسد علمه فلم يبلغ كتابه مرتبة الأحسنة ولذلك
 أي لكون كتاب سيبويه أحسن كل كتاب احتاج الأدباء إلى قراءة كتاب سيبويه على
 الأحفش وإذا كان كذلك فاعلم أن الكسائي أمام الكوفيين وما ظنك برجل
 غلامه الزاوي وأخذ منه العلم العلماء من الكبراء خصوصاً ما قامه عند
 هارون الرشيد وعند الأمامين أبي يوسف ومحمد رحمهم الله ثم صار
 أهل الأدب بعد ذلك فرقتين بصرية وكوفية وإذا عرفت هذا فاعلم
 أن سيبويه أخذ منه العلم والأدب الأحفش وقطرب وأخذ منها
 صالح الجرجي وأبو بكر المازني ونهما محمد الملقب بالمبرد ومن المبرد أبو
 اسحق الزجاج وأبو بكر السراج ومحمد بن كيسان ومنهم أبو علي النسقي
 وأبو سعيد السمراني وعلي الرمان ومنهم أبو علي الفارسي ويقال له
 الفسوي ومنه أبو الفتح ابن جني ومنه الشيخ عبد القاهر الجرجاني كلام بصري
 قيل لم يأت بعده من يعايناه أن الكسائي أخذ العلم من الزاوي ومنه أبو العباس
 ومنه محمد الأنباري ومنه علي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير كلام كوفي
 وقال ثعلب في ماله قال أبو المهاد أنه البصرة في النحو وكلام العرب بالجر

عظما على النحو ثلثة انفس ابو عمرو بن العلاء وهو اول من وضع ابواب النحو وفصوله
 ويؤلف ابن صبيب البصري وهو اخذ العلم عن ابي عمرو بن العلاء وسمع من العرب
 كما سمع من كان قبله واخذ عنه العلم سيبويه والكسائي والراء واوزيد الانصاري وهو
 اوثق هؤلاء الثلثة كلامهم اكثرهم سماعا من فصحاء العرب قال هونبا قول ثالث
 العرب الا اذا سمعته من مجز هو اذن وفي رواية اخرى الا اذا سمعته من هؤلاء
 وسعد بن بكر او بني كلاب او بني فلان او من عالمة السافلة او
 سافلة العالية والعالية ما فوق نجد الى ارض نهامة والى واد مكة
 الحجاز وما ولاها والنسبة اليها على ويقال ايضا علوي على غير قياس
 ويقال على الرجل وعلى اذني عالمة نجد والتجد نفسها سافلة
 بالنسبة الى فوقها فان السافل نقيض العال ولا اى وان لم اسمع من رجال القبائل
 المذكورة لم اقل قالت العرب المسئلة الثانية شرط المستنبط لشيء اى شرط المستخرج
 في تحريمه بسئلة من مسائل هذا العلم المرتقى عن رتبة التعليل بصفة المستنبط يقال
 ترتب العلم اى ترتب فيه درجة ومرتبة بالكسر قياسا وقياسا اذا صدرت وارتقت مثله
 فقوله شرط مبتدأ خبره ان يكون اى المستنبط المرتقى عالما بلفظ العرب واللغة
 الالفاظ الموضوعه من لفظ بالكسر لفظي لفظي اذ الارج بالكلية اى تلفظ به والمراد بالكلية
 ههنا الالفاظ اعم من ان يكون متضمنا لكلمتين او غير محيطا بعلمه وقوفه على
 الاستعمال الموضوع بكامها اى العرب مطلقا على نثرها ونظمها اى نثر
 العرب ونظمها ويكتفى في ذلك اى في كون العالم بلفظ العرب محيطا بكامها
 الآن اى في زماننا هذا الرجوع الى الكتب المولفة في اللغات كالفان والمصباح

والتصحيح والقاموس وغيرها الى الكتب المولفة في الابنية كالمفصل والاشارة
 وغيرها الى الدواوين الجامعة لاستعمال العرب وهي جميع ديوان بكسر التاء ونظمها فارسي
 مقرب وفي سبب تسمية ديوانا وجمعا لحدوها ان كسرا طلع يوما على كتاب ديوانه
 فراعهم يسبغونهم فقال ديوانت اى مجازيتهم ثم حذفت التاء لكثرة الاستعمال
 وثابت ما ان الديوان بالفارسية اسم الشياطين سمي الكتاب باسمهم لحذفهم بالامور
 ودفعهم على الخلق والخفة وتسميه الحرايط التي فيها الصلوك والنجاة وهي الخريدة
 ويقال لها الله فتروى روى ان عمر بن الخطاب اول من دقن الديوان للولة والقضاة
 وقوله وان يكون خبيرا معطوف على ان يكون عالما بصفة نسبة ذلك اى كلام
 العرب مطلقا نثر او نظما اليهم اى الى العرب نقلا متواترا يعني الكلام العربي
 الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حجة القلة الى حجة الكثرة وعلى هذا
 نصح التعليل بقوله لتلايد عليه اى المستنبط شعر مولى او مصنوع ممن لا
 يؤتى بفصاحته ومنه هنا قال وان يكون عالما باحوال الرواية بان
 يتفحص عن احوال جرح الرواة وتعد يلزم كما فعلوا ذلك في رواية الاجبار لانهم
 تركوا التخصر هنا بالكلية فرسدة الحاجة الى اللغة والصرف والنحو ليعلم
 المقبول رواية من غير بان حصل العلم الضروري بان كان في الازمنة الماضية
 موضوعا لهذه اللغة فانما نجد انفسنا جازمة بان السيماء والارض كانتا مستعملتين
 في زمنه صلى الله عليه وسلم في معانيهما المعروفة وكذلك الماء والهواء والنار وامثالها
 وقد مر تفصيلا في المقالة الاولى التي في السماع وان يكون عالما باجماع النخاة
 اى اجماع نخاة البلدين كمالا تحرقه اى الاجماع من حيث ارتكاب اللغة الشاذة

والضعيفة وقد مر تفصيلاً في المقالة الثانية التي في الإجماع وان يكون عالماً بالخلاف
 الواقع بين الأمة خارجاً أجمعهم من أهل البلادين كيلا يحدث من الاطراف قولاً زائداً
 على اقوال الأمة خارجاً إجماعهم وانعاقهم اذ قالوا بامتناع ذلك القول الزائد المسئلة
 الثالثة لابن مالك طريقة حسنة في النحو سلكتها اي الحاجة هذه الطريقة فقوله
 طريقة مبتدأ نجه حذفوا اي لابن مالك طريقة وقوله بين طريق البصريين والكوفيين
 الجملة الظرفية صفة المبتدأ فان مذهب الكوفيين وطريقهم القياس على الشاذ
 مع وجود العلة الموجبة للحكم في القياس عليه وقد مر ما في شرح المفصل لاندلسي
 من ان الكوفيين اذا سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للاصول جعلوه
 اصلاً وتبوأوا عليه ومذهب البصريين وطريقهم اتباع التاويلات البعيدة التي
 يخالفها الظاهر اي ظاهر كلام العرب وقد مر ما في الجزئية من انه قد يحمل
 الشيء على مقابله وعلى مقابل مقابله وعلى مقابل مقابله الى غير ذلك
 ولذا اذهب على هذه الطريقة يعالج من الاعمال بوقوع ذلك اي ما في طريقة
 من غير حكم عليه بقياس على الشاذ كما ذهب اليه الكوفيون ولا تأويل كما ذهب
 اليه البصريون بل يقول اي اذا اذهب على هذه الطريقة انه اي ما في طريقته
 شاذ بلا اعتبار قياس فيه او يقول انه اي ما في طريقته ضرورة بلا اعتبار
 تأويل فيه كذا المقصود اذا اضطر الشاعر ويقول من على هذه الطريقة شاذ
 ويقول الكوفيون قياساً على الشاذ ويقول البصريون ممنوع غير جائز وقصير
 الممدود اذا اضطر الشاعر يقول من على هذه الطريقة ضرورة ويقول الكوفيون
 قياساً على الشاذ ويقول البصريون ممنوعاً بحد في الالف الثانية في الف الثاني

للتخفيف

للتخفيف خصوصاً في ضرورة الشعر وهذه الطريقة المسلوكة بين الطرفين
 طريق المحققين مثل ابن مالك وابن هشام وغيرهما حتى قال ابن هشام بحجامة
 بينه الطريقين المسئلة الرابعة قال ابن جني في الخصائص اذا ذاك القياس اي
 اتفق القياس ان تذهب الى شيء ما بشرط وجود العلة الموجبة للحكم في القياس عليه
 ثم سمعت العرب قد نطقت فيه اي فيما ذهب الى شيء ما شيئاً آخر على قياس غيره
 اي غير ما ذهب اليه فدع انت ما كنت عليه اي ما ذهب من حيث القياس واذنب
 الحماة اي العرب في مكالمهم ومحاورتهم عليه التضييق للقول والخارج المحور
 فليبتدأ وليبتدأ مع خبر صلة الموصلي وهذا الذي يشبهه من اصول
 الفقه نقض الاجتهاد من حيث القياس اذ ابان اي ظهر
 النص بخلافه اي بخلاف الاجتهاد من حيث القياس
 والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم

تم طبع هذه الطريقة وصح توفيقه
 في دار الكتب في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٢
 في دار الكتب في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٢
 في دار الكتب في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٢
 في دار الكتب في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٢

ملكه اعراب الورد
صالح مصطفى عفي عنها

اصول نحو تأليف شيخنا الميرزا

هذا كتاب

ارتقاء السيادة المحضرة شاه زاده

بسم الله الرحمن الرحيم

لحمد لله المنفرد بعلم الجزئيات والكليات على الجملة
والفضل المفيض على بعض عباده حسن الاستنباط
بالتحليل والتحصيل والصلوة والسلام على سيدنا
محمد افضل من علماء رتبة الفضيل وعلى آله وصحبه
اهل الاوارك اقام والتحصيل وبعد فاني قد صفت
العلوم فتدلل في منها ما قدره الجليل وركبت
سنام فروتها بادق نظر وشرف دليل ووجدت
بين الجزئيات والكليات تعاقبا في اللاحذ والتحويل
ولكثيرها اصول ليس الى تفرعها من سبل فهي كليات
الكليات والجزئيات ملتزمة التاصيل اردت

ان اجمع مختصرا من مقترقات كلامهم يكون فرجا
للنحو في التعويل لمع به ائمة النحو كسيبويه واخليل كنه
في غضون كلامهم كالنتيجة المطوية في الدليل وقد كنت
وغصن الشباب غصن جمعت من كل باب من
ابواب النحو ما اثار المرجع في التكميل من النصاب
السراجية والكتاب الجليل وامرحت بالذهن
وكانت نصب العين على التحصيل في مسرات الورق
وبياض الذهن لم تبرز الى محل التحصيل الى ان وجدت
سدة ابرزت من خالص فكرة التصقيل محصل القنا
وآن اوان التقارب للثخاف الجليل فجمعتها ورتبتها
على ابواب اصول الفقه فانقاوت سهلة مشهولة
للتسهيل فحي وان كانت صغيرة الحجم فانسان العين
اقل من القليل فلا يضرك قلتها مع كثرة مانع منها

من خالص السبيل فليشق من ظفر بها بلوغ
الأمينة والظفر بمسالك التعليل ولا ارتفاع عن حضيض
التقليد الى ذروة مجد كمال التكميل فليستعذ بالله
حافظها من صار يحول بين امرء وقلبه نقاش عقد
التحليل ولا يغرض عما فيها الا من بلغ اديمه بدار
حسب التحصيل سيما وقد وضعت غنية شكل
ابوها خالص الفكر واثمها محبة الملك الجليل وقد ولدت
في حماه وهي بنت ذراة متقية به من مبدل الحق
بالفضيل على انها ذات غيرة من الشريعة في محل الشجيرة
فمزوت بنفسها الى من هو خال الذهن من القائل القليل
قياسه هو ما قبل ان يعرف سواها فتتمكن من الشيم
والقبيل فوافق ابوها واسلم فوما وجعل صداقها حسن
نظر والتفات على التحصيل فهي حليمة لثقة زادة رزقه

شاه زاده
بيان

90
رزقه الله الافادة باتم ويل فغيرها رونق العلم والملك
تقارضا محلا للغدب والتكيد فهي بين ضرر لاسر
ونابه فدخل يده في فيه هو القليل وسبب وقوع الفكرة
عليه اني رايت يوم ارحال وتغزير و عليه انوار الملك
والهيئة الاجتماعية ناطقة بانه الثاني بعد عمر الكبريت
يسلم على الاقر الاخر بحرص لا يضا حبه تحصيل وانار
النجابة ظاهرة عليه يعلمها كل سالم الطبع من التحصيل
وكيف لا وهو فخر من ذوق ملوك الارض فانقادت بعد
شبه التحويل التسم احفظهما بعينك التي لا تنام
واكفهما بكنفك الذي لا يرام من كل حاسد ضليل ومن
عجيب الاتفاق ان اسم واضعها اذا ضم للكرب الاضافي
لصاحبها حصل تمام التاريخ على التكميل ومن طمى ما فيها
نشر مدائح الخليفة فانها بصرفها لا تحتل التطويل فطوت

المكافئة لما علمت انهما لو مسكت درة من ثنائه
 لتناست الدرة وادجبت التكميل ولا قدرة عليه
 بالورق المفتوح والمكسور ولا على اقل من القليل هو السهل
 الخاضع لله المتواضع لاهل الله القامع لاعداء الله السالك
 بالمسلمين احسن سبيل هو سلطان الاسعد مولانا
 خليفة الخلفاء السلطان محمد محل كل امل وثاميل
 لازالت الولاية انخفاق تخفق بالمرعب منها قلوب
 اهل التشيع ولا زال مبسوطة له التود بموافقة اسر الكوكل
 وهذا اوان الشروع في المقصود بعون الملك المعبود فاقول
 ومن الله التامول هذا كتاب مختصر غاية الاختصار مبين
 غير محتجب عن الابصار وهو كاصول الفقه معقول من منقول
 وحاصل فاني معنى اصول التجويد فائدة واقف اذ كتبه والنقل
 واقف هو شرط نقل التواتر وشرط نقل الاحاد وقبول نقل

الاحاد وامر المرسل والمجهول وجواز الاجازة والقياس تركيبه
 والرد على منكر القياس وحل شبه ترو على القياس وقياس الظن
 وكونه شرطاً في العلة وكون العكس شرطاً في العلة
 وجواز التعليل بعلمين فصاعداً بحكم واحد واثبات الحكم
 في محل النقل بالقياس ام بالنص والعلة القاصرة واهل
 الاخالة والمناسبة عند المطالبة والاصل الذي يرد اليه
 الفرع اذا كان مختلفاً فيه والحاظ الموصف بالعلة مع
 عدم الاخالة وما يلحق بالقياس ويتفرع عليه ووجود الاستدلال
 والاستحسان والمعارضه ومعارضه النقل بالنقل والقياس
 بالقياس واعتبار استصحاب الحال هذا ما يختص باصوله
 واما تنزيل الجدل عليه على نحو جدل الفقه وهو المسمى عند بعض
 باداب البحث فيتحصر في الشك ووصف التباين والمساواة
 ومنه وعن ووصف الجواب ووصف الاستدلال والاعتراض

على الاستدلال بالنقل او بالقياس او باستصحاب الحال وترتيب
الاسئلة وترجيح الادلة وينحصر الكتب في مقدمة وسبعة كتب
المقدمة وفيها مسائل مستقلة اصول النحو
ودلائله الاجمالية وقيل معرفتها والاصول العارف بها
وطرق استفادتها واستفيدتها والادلة اربعة سماع
واجماع وقياس واستصحاب الحال والنحو العلم بالاحكام
الجزئية المستنبطه من ادلتها التفصيلية كالعطف على ضمير
المرفوع والمجرور وفائدة الاصول التعويل على انبات
الحكم بالحجة ليرتفع عن حضيض التقليد مسئلة حد النحو
انتهى ستمت كلام العرب في تصرفه من اعراب وثنية
وجمع وغير ذلك ليلتحق من ليس من اصل العربية بهم
مسئلة اللغة اصوات يعبر بها كل قوم عن مرادهم
بوضع الله علمها بالوحى او بخلقها في بعض الاجسام فسمعت

92 ونقلت او علمها علما ضروريا لبعض عباده او ليست
بوضع الله بل اقدر الله عليها آدم نقول وعلم آدم لاسماء
على هذا بمعنى اقداره او هى باصطلاح من البشر استنباطا
فكريا او من الاصوات لمجموعة كدوى الريح والبرعد
وغيرها واصوات الحيوانات وقيل بالوقوف اى
لاندرى فعلى انها بوضع الله لا يجوز قلب اللغة ثم هل
وضعت في وقت واحد او متلاحقة والتحقيق الثاني
وجوز ان يكون اختلافا بتغير اجتهاد او بمخالفة المتأخر
للمتقدم برؤيته ما لم يره والصحيح احتمال سبقت وضع كل
من اجناس الكلم الثلاثة وان معنى اعتبار كثرة الاستعمال
في بعض المسائل بلحظ انها تستكثر ويحتمل علم الكثرة
بعد الوقوع والتحقيق الاول اذ هو ادل على حكمته ومعرفة
مآل الامور قبل وقوعها مسئلة كثرة مناسبة الالفاظ

للمعنى كالتعليان والنزوان للحركة والصبر للمستطيل كصوت
 الجذب والصبر للمقطع كصوت الصقير للتكرير النعزعة
 والقلقلة والصلصلة والقعقة والفرقة والجزا للسرعة
 واستفعل للطلب لتقدم الحرف الزايد كما يتقدم الطلب
 على المطلوب وجعلوا الحال من الطلب اصولا وشبهها كخرج
 وكرم وتكرير العين لتكرير الفعل كخرج وخصت العين للقوة
 لتخصنها بين الفاء واللام وجعل الخصم بانحاء لاكل الرطب
 وبالغاف لاكل اليبس لربوثة الحياء وصلاحه القاف والفتح
 باحار المهملة للخفيف وبالجمجمة للقوى والقدة طول الاستطالة
 الدال والقط عرضا لان الظاء اخصر للقوت وهذا الباب
 لا يمكن استقصاؤه مسئلة الدلالة لفظية وصناعية
 ومعنوية كحاني نصر مادة وصورة واستنداما للفاعل
 وهي دلالة المطابقة والتضمن والالتزام وقيل هو للحدث

بصيغة

بصيغته واختلافها من كونه واقعا او غير واقع وينجز مع ذلك
 الزمان فيدل عليه بالالتزام وقيل عكس مسئلة ينقسم
 حكمه الى النحو الى واجب كرفع الفاعل ونصب المفعول و
 جـ المضاف اليه وتنكير الحال والتمييز ونحو ذلك والى
 ممنوع وهو مقابل ما ذكر والى حسن كرفع المضارع بوجها
 في الجزاء والى قبيل كرفع المضارع والى خلاف الاول
 كنصر غلام زيدا والى جازية كحذف المبتدأ والخبر حيث
 لا مانع ولا مقتضي وينقسم الى رخصة وغيره فالرخصة
 ما يباح للصحة وهي ما وقع في الشعر مما لا يباح في غيره وقيل
 ما لا يمكن تبديله فيه ورد بعدم تصورها اذا واسهل الضرر
 تكين عين فعلا كقوله فتسترج النفس من قوتها واقبحها
 تنوين افعال من ومطاعيم جمع مطعم لا التباس بمطعام وادنو
 فانظور مسئلة قد يصح اجتماع انحصايص وقد لا يصح

من زفرائها
ما

فالاول كمسوغات الابداء بالنكرة وتشكيب الحال و ان
 مع التصغير والتكبير والثاني كال والاضافة والتونين =
 مسألة التحقيق ان العوض لا يخص محل المعوض منه
 كعدة وان البديل يختص بالموضع ولا يخص حروف العلة
 كطا، مصطفى وان القلب يخص حروف العلة من مثلها
 كجاد وساد وفي كون القلب استحالة الحرف الى آخر =
 كتخلل الحمر او اذ باب حرف وايتان بغيره قولان وعليها
 قوله صلى الله عليه وسلم او محمداً ^{جاء} لهم امر فوع بوجود
 وان استحالة بيا ام محذوف ويضعف الثاني انك
 لا تراهم يقولون في نحو باب انه محذوف العين والآ
 لم يزنوه بفعل ويقولون في عدة على ثم ان العوض المفوض
 لا يجتمعان فلا يقال وعده كما لا يقال في لام غازی وعين قام
 عوض مسألة التحقيق ان كل ما خالف العربية بحجية

العربية
 من

وفيه بحث

من روم و فرس وبربر و سودان و اثبت ابن عصفور
 الوسطة فجعلها الملحون من كلام العرب وهو يمتثل لوفاء
 وتوف العجمة في المستعلات في العربية بنقل الائمة وفي الفة
 اوزان الاسماء العربية كابرسم ونون مع راء اولاً كترس
 و راء بعد دال في اخره كتهذبه والجيم والصاد كالصوليحان والحق
 والجيم والقاف كمنجنيق وخلوه من حروف الدلالة رباعياً
 فصاعداً وهي مرتبلة اذ لا تخلو الفاظ العرب منها نحو قد عمل
 و قرطوب و حجرش مسألة محل الاحكام الخمسة و
 الرخصة المركبات دائماً وقد تكون في المفردات كالكاتب
 الاول في السماع والمراد به كلام من يوثق بفصاحته ^{ككلام}
 طيب ككلام الله ونبية حيث تحقق انه كلامه صلى الله
 عليه وسلم ولم يحجج المحققون بحديث لجواز نقله بالمعنى
 او جواز الحن ناقله ممن ليس بفصيح والعرب المأفوز عنهم

وكلام العرب

اسماء
 بخلاف اسماء داود
 ونحو ذلك

بهم الموثوق بوعيتهم وهم قيس وميم واسد ثم هذيل و
 بعض الطائيين لان قريش اجود العرب انتقادا للافصح
 ولغتهم سهل على اللسان ولم يؤخذ عن غير من ذكر من
 قبائلهم ولا عن حضري منهم او عن لوط احضر كلهم وخدام
 وغلب ونمر وبكر وعبد القيس وازد عمان واهل
 اليمن وبنو حنيفة وسكان اليمامة وسكان لطائف ولا
 من ثقيف وحاضرة الحجاز لمحا لطتهم اللامم وقت الاخذ عنهم
 وكانت صنائع الموثوق بوعيتهم الرعاية والصيد القصوية
 وهم اقوى نفوسا لهم انفة تمنعهم الخضوع واحتمال الضيم
 ويعتد بما نقل شاذ لم يخالف ما عرف من القياس
 والاقبل ولم يقبل عليه كاستحوز وياي ومن ثم اخرج
 بلفظ حوا وان شذ كما متواتر في النحل وبان اصل الله لاه
 باشذ من قراءة وهو الذي في السماء لاه فيبطل القطع

فيما

في مؤضع من قراءة حمزة لتواتر ما كخفف الارجم ونصب اولادهم
 وتكبن لام ثم ليقطع واشتر عثمان وعابثه سقيمة
 اول نجا لفة لغة قريش او ما خالف خطه لفظه كالتربوا ونقل
 اللفظ اصل البلدتين ومن ثم كان الاجماع كناية عن انفاهم
 كاسياني ثم ينقسم المسموع الى مطرد اي مقيس والى
 شاذ وكل منهما اربعة اقسام مطرد قياسا واستعمالا
 كرفع الفاعل ونصب المفعول ومطرده في القياس شاذ في الاستعمال
 نحو ما ضي يذرو يدع ومكان مبقل والاكثر سماعا باقل وافراد
 خبر عسى ومطرده استعمالا لاقياسا كاستحوز واستنوق
 لجل وابي يابي وشاذ فيها كثوب مصوون وفرس مقوود
 ورجل معوود من مرضه واما الغالب والكثير والنادر فتختلف
 والمطرده ليس بمختلف فالعشرون من ثلثة وعشرين غالبا
 ولخمسة عشر منها كثر وثلثة منها قليل والواحد نادر

وانما اعتمد النقل عن الكفار من العرب لبعدهم التذليل فلا يشترط
 عدالة العرفي المنقول عنه وتشترط عدالة الناقل عنه ومن ثم
 لم يعتمد اشعار المولدين وان زعموا انتحيا سميت كلام العرب
 لعدم الثقة بهم فان ابرهم الراوي وعلم من الناقل اعتماده على
 كقول سيبويه حديثي الثقة ويعني ابا زيد الانصاري قبل
 ولا يحتج بمصنوع كما صنع فعال من احاد العشرة ويقبل الفرد
 من الالفاظ الذم لم يوجد ما يوافقه ولا ما يخالفه كشيء
 في شئ ويقبل ما تفرّد بنقل واحد لم يعرف في لغته
 وان خالف فرقة الحرف على جمهور لا مكان احده من
 لغة قديمة لم يستحسن نقل عن عمر رضي الله عنه ان استغفروا
 بجهاد اختلف كثير من لغة العرب فراجعوا بعد فشا الكلام
 فلم يجدوا القليل فان انفراد شخص بنقل ولم يسمع ما
 يوافقه ولا ما يخالفه قبل الاحتمال كونه من لغة قديمة او تجلّه

96
 لقوة فصاحت كما حكى عن ربه وابيه وارتجها الالفاظ
 فان خالف ما عليه لجمهور لم يقبل الا ان يكسر نطقه
 ولم يكن عديم الوجه فان عدم وجهه في القياس لا يحتمل انه لم يحكم
 قياسه او نحن لم ندرك وجه قياسه او يكون سمع ممن ليس
 فصيحاً فسراني كلامهم الا ان ذلك قليل لعدم مطاوعة
 السنن على ما ليس بفصيح واللفاظ كلها حجازية
 او غير ما واستشكل وجود التواتر مردود للثبوت في لغة القرآن
 وما تواتر من السنة وكلام العرب وخبر الاحاد يفيد الظن
 وعدالة الراوي كالحديث ولا يقبل المرسل ولا المجهول الا
 ممن لا يشتم في ارساله وجمهوره والصحيح جواز الاجازة
 الكتاب الثاني في الاجماع وهو اجماع اهل البلد
 ما لم يخالف نصاً او قياساً اذ لم يرد انهم معصومون
 كل الامة وانما هو مستتر من استقراء اللغة فكل من حكم

فكل من حكم عن علة صحيحة وطريق بهيمة كان خليل نفسه
 وسيبويه جنبه الا انما لا نسج له مع ذلك بالاقدام على
 مخالفة الجماعة التي طال بحثها وتقدم نظرها الا بعد اعلان و
 اتقان كمنع المبرد تقديم خبر ليس مع تجويز اهل البلدتين له و
 كاجماعهم في محضت خرب على انه مخفوض بالجوار
 وقال فرهم ابن جني وقال عند من في القرآن ما ينيف على الف
 موضع اذ هو من حذف المضاف اي خرب محره واعتبر كثير
 الاجماع في الامور اللغوية فخرقة ممنوع وان ترد بعضهم فيه
 ومن ثم قال ابن الخشاب لو قيل ان من الشبهة لا حل
 لها من الاعراب مثل ان لم يعد لكن مخالفة المتقدمين
 لا تجوز وكذا اجماع العرب حجة لكن ادراكه غير لكثرة
 الاختلاف وقد قيل به في بيت الفرزدق واذ ما مثلهم بشر
 بنصب منظرهم هو وان كان تمثيلا فله اضداد يتمنون الضفر

بزلته فلم يحطوه فثبت التقديم اجماعا ولا يعقد بمن قال انه لكونه تمثيلا
 لم يحسن شرط ما عند الحجاز ^{بين} وقد يضم العربي الالفه اخرى
 فيحفظ الجميع فتختلف اللغات في اللسان الواحد وقد
 يضمها وينبني على غير ما به ابتداء فتدخل اللغات كقلا
 يقلل وظهر فهو كما هو فليل على التحليل اي رد كل لغة الى ما
 يليق بها وقيل يجوز بل ارد فكم مركبة وقيل يجوز بقيد
 عدم ادائه الى مهمل كالجحك ولا يحتج بكلام المؤكدين
 وقيد بغير ائمة اللغة ولذا استشهد بقول حبيب لانه من
 علماء المعوية وقد قال احمد كلام الشافعي في اللغة حجة
 فان سمع لقان من شخص كقوله وشرب الماء ما بي نحوه
 عطش الا لان عيون سليل وادبها فمن تواطى القوم
 ان استويا والافال قليلة من مخالطة قوم غيرهم ومما يشبه
 تدخل اللغات تركيب الاقوال وهو مثل احدث قول ثالث

في الفقه كما وقع للمازني في تركيبه قولاً من قول يونس سيبويه
 حيث رد وصرف في تمام الصيغة من نحو يرا ويضع فان
 يونس يرد ولا يصرف عكس السبويه فعند
 يونس يروى ويروى وعند سيبويه يروى فيصرف بالصرف
 والرد مركب منهما وقد يحدث ثالث خارجا لهما دون
 تركيب منهما كما في ضمير لولا لولاك بالخفض عند
 البصريين وبالرفع عند غيرهم فاحدث انه لا محل له لعدم العام
 كضمير الفصل او انه منصوب ولانا نصب كما قالوا في مثل
 تميز عشرين ولا يبعد في ضمير لولاك لانه من ضمائر النصب
 ولانا نصب ولا يبعد نقضا للجماع اذ لا قول اجمع عليه
 وانما هو سكوت عنه وقد جاز في الفقرات فتحمل اللفظة
 عليها **الك** الثالث في القياس وهو حمل غير منقول
 على منقول في معناه وهو معظم ائمة النحويين ولا يقل في حدة
 علم

علم مستخرج بالمقاييس وقيل في مدحه انما القياس يتبع
 فاخذ بالسمع وبالمقاييس وبالاتباع من علم آخر كجملتهم الحركة
 في حكم المتحرك اخذ من علم الودض وكقولهم الحركات صاعدا وعالما
 وسافرا ومنوط اخذ من علم المنطق فلا يهمل انما القياس والنحو
 اذ هو اغلب فانكاره انكاره في قياس عرو على بشر في كسبه
 مسموعا وكذا في المنصوب ولولا القياس لانسد باب النحو
 بنحو اللغة او فتم لم يستقم كل مستقر فاروة وكل مستدير دارا
 واركان القياس اصل وفرع وحكم وعلة جامعة كرفع
 قياسا على الفاعل بجامع الكسناد وشروط الال عدم شدة زوده
 كما استحوذوا استنوق واصرف عنك اللهم طارها وضم
 ضمير دون صله فرحله زجل كانه خشن عا واذ لم يكن
 ولم يمكن بالصلة والضرورة ليست في الشا فادون لعلها
 فيها كخص الفقه فانها مقيمة فيها وضرورتهم وان كان

فلا قياس فيها

من ضرورتنا لترسلهم فقد لا يتسلون ولهم ضار كحليات
 زهير السبع وسبع سنين وابي حفص كذلك كان يقول
 اعلم الفصبة في اربعة اشهر فاحكمها في اربعة واعارضها
 في اربعة ثم اخرج بها على الناس وكما لا يقاس على التثنية
 نطقا لا يقاس عليه تركا فلا يترك ماضى يترك قياسا على
 يترك وارجا على القياس يضل القياس عليه وان قل سماغا
 وعكسك فتقول ركبى وحلبى وقبى فركوبه وحلوه وقوبه
 قياسا على ثنائى فرشوه وان لم يرد غير اذ لم يرد ما يخالفه
 فهو جاز على القياس فاصل اذ هو نظير فعله ثلاثيه وتائنيه
 وكونه حرف العلة ثالث وتوارد افتد وردايم واثوم
 ورجيم ورجوم ورجيم ورجوم وشي وشو ونهى ونهو
 فحرت مشوره محرم حنيفه ومنع فيها ما منع في فعله فلا حذف
 في جليده وضوره وحروره ولا يقاس على ما كثر سماعه خارجا

ع القياس

ع القياس كما سمع من نحو فرشى وثقفى وسلمى في نسب فرشى وثقفى
 وسلمى وان كان اكثر اكثر مشنوه 1 جربا بها على القياس وخرج
 ما ذكر فلا يقاس عليه سعيد وكريم وكحل الفرع على الاصل كما يحل
 النظير على النظير وبها قياس المساق وكحل الاصل على الفرع وهو
 قياس الاولى والضمه على الضمة وهو قياس الادون
 فالاول كحل الجمع على المفرد اعلا لا وصيغته كقيم وديم وزوجه
 وشورة والناثى اما لفظ كزيادة ان بعد ما المصدرية
 والموصولة حملا على ما النافه ودخول لام الانباء حملا
 على ما الموصولة وتأكيده بعد لا النافية حملا على الناهية
 وحذف فاعل افعله تعجبا حملا على مفعول الامر وبناء
 هدام حملا على راک وبناء حاشا الاكتمية حملا على الحرفية
 وادغام الحرف المغارب في المنجرج واما معنى نحو غير قائم الزمان
 واهمال ان المصدرية حملا على ما المصدرية واما في اللطيفة

على ما الناهية

كحل التفضيل على التعجب في عدم رفع الظاهر وحمل التعجب
 عليه في التصغير لاتفاقهما وزنا واصالة وزيادة والثالث
 كاعلال المصدر لاعلال فعله كقمت قياماً وتصحيحه لتصحيحه
 كقوامت قواماً ونصب الوجه بعد المحسن حكماً على منصوب
 الضارب المحمول في حجة عليه لأن الوب اذا اشتبهت
 شيئاً بشئى كما مكنت الشبه بينهما كما بين المصاح
 والاسم اعراباً واعمالاً والوصل بالوقف وعكس النصب
 لا يجوز وعكس المقول بالصحيح نحو ومنه يتق فان الله
 معه وعكس نحو على ان يحيى الموتى وحمل الياء على الالف في نحو
 كان عليه ايديهم بالقاع ^{الفرقة} وعكس نحو ولا ترضاء
 وكاشتراطهم اتحاد الزمان في الفعلين متعاطفين
 حكماً على التثنية في اشتراط الاتحاد ويمكن انه من حمل النظر
 اعتباراً بكون العطف في الفعل نظير التثنية في الاسم

والرابع

والرابع كالجزم ببلن حكماً على لم مع تضادهما استقبالا ومضيافاً
 ولم يضرب الرقب حكماً على اجر واضرب الرجل حكماً على الفند
 بواسطة لحمله على لم يضرب الرجل المحمول على اجر ويجوز حمل
 فرع على اصل متعده كما في اعربت في الاستفهام والشرط
 حكماً على بعض وكل نظير ونقيض والمقيس على كلام الوب
 منه اعراباً ونصراً كبناء نحو شمل من خرج وضرب ودخل
 بتضعيف الاخير ومثال صحيح من ضرب ضرباً
 وقاسوا على المقيس واستظهر كحل الصفة المشبهة على الوصف
 عند الجريان على غير هؤلاء في ابراز الضمير وقد كان الوصف
 محمولاً على الفعل حيث يجرد عند رفع الظاهر ويجعل لا
 اصلاً للامات وفرعاً لليس ويجوز القياس على المختلف فيه
 اعتباراً للقول به لدليل فهو عند قائله كالمستفوع عليه كقياس
 الآ على يا بجامع احرفية والقيام مقام فعل وعمل يا نصيباً

مختلف فيه وعلى الفقه امارات فيصح تخلفها وعلى النحو
 اقرب منها للعلل العقلية فهي غير مدخولة وحيث لا تظهر
 العلة فيقال في النحو مسموع وفي الفقه تعبد وفائدة
 العلة العلم بان الحكم فرع غاية الوثاقه قال ابن جني
 و هو بحسن الظن ليعاقل ان اطرد رفع الفاعل مثلاً
 وقع منهم على غير روية قال سيبويه وليس بشئ مما
 يضطرون اليه الا وهم يحاوون به وجهاً ثم اعلم
 انها على قسمين منطوية حكمة وسوجبة لطرد كلامهم ~~فلا بد~~
 وسماها بعضهم علة العلة وبعضهم متم العلة اي
 باظهار حكمتها فهي شرح لها يفتح الاستغناء بها كان يقال
 في العلة رفع زيد لانه فاعل فيقال في حكمة ذلك انما يتفع
 الفاعل لانه اسند اليه فلو بذات بهذا لاغنى وقد تكون
 الحكمة صالحة لتتجيم العلة والحكمة كتعليق رفع الفاعل

بالمفرد

بالمفرد بينه وبين المفعول وعلة موجبة لطرد كلامهم
 وسوقه على قانون لغاتهم وهذا القسم هو الاكثر
 واقسامه كثيرة والمشهور منها اربعة وعشرون
 نوعاً علة سماع كند يا ولم يسمع انذ ولا مانع غير
 عدم السماع وعلة تشبيه كاعراب الفعل وبناء الاسم
 وعلة استغناء كترك عن ودع وعلة استنقال كالموجبة
 لحذف واو يعد وعلة فرق كرفع الفاعل ونصب المفعول
 وفتح نون الجمع وكسر نون المثنى وعلة توكيد كالكيد
 الفعل بالنون لتأكيد ايقاعه او رفعه وعلة تقويض
 كاللهم وعلة تنظير كالسكر للكن باجزم حملاً على الجبر
 اذ هو نظير في الاختصاص وعلة نقيض كحل لا على ان
 وعلة حمل كند كير الفعل الموثق حملاً على المعنى نحو فمن جاءه
 موعضة اي وقض وعلة مثاكلة كالكسلا

وعلة معادله كافي احمد وسمات وعلة مجاورة نحو هذا
 جرح ضرب جرب وضم لام الحمد لله وعلة وجوب كرفع
 الفاعل وعلة جواز كاسباب الحالة الامالة وعلة تغليب
 مثل وكانت من القانتين وعلة اختصار كالترخيم و
 علة تخفيف كالادغام وعلة اصل كاستحذو ويؤكرم
 وصرف مالا يصرف وعلة اولى كتقديم الفاعل على المفعول
 وعلة دلالة حال كالمهلل عند استهلاله اي هذا المهلل
 وعلة اشعار كمصطفون وعلة تضاد كمنع الفاعل الفاعل
 القلبى عند تأكيد للمضادة بين الالف والاعتناء
 وعلة تحليل ذكر ابن الحشاب وغيره وفسروا بكيف
 حيث خلقت شبهة القابل بحرفتها كوالاها الفعل تمام
 الكلام بها وتفسير ابي حيان لها بقسما جمع قوس
 على فاعول كفروخ ثم قلبت عينه للامه وصار الى قسما

بعيد

بعيد اذ لا محل وقد خالف تفسيره ذكر ما في المتقدمين
 ويمكن ان يمثل لها بمرموى حيث خالف كرسيا واكثر
 العلى موجبة وقد تكون مجوزة كحافى الامالة وواو
 اقلت والوصف الذي يوضح حالا ونعما قال ابن جني
 وهذا الضرب وان كان يسمى علة هو في الحقيقة سبب
 ثم العلة الموجبة قد لا يتصور رفع حكمها كاعواب الفتى وهو
 لا حق بعلى المتكلمين لعدم قبولها النقص ومنها ما يتصور
 لكن يستقل كحركات المنقوص وقد يمكن ان يكون منها
 كبقا واد عصفور فتر جمع مع بقاء الكسر او التبدل وكذا
 قلب الالف بعد ضم او كسر مع البقاء والتحويل وكذا واد
 ميزان وجعلوا من الاول لجمع بين الالفين للزوم وقوع
 الالف بعد كون وهو عند من الثاني وثبت الحكم في
 محل النص قيل به وقيل بها والزم الاول فقد العلة فلا يمكن
 الالحاق

واجيب بانها مؤودة لكنها لا يستند اليها لضعفها لانها
مظنونة والنقص قطعي فلا يعذر على الاقوى ولا يثبت
بهما للتناقض بين القطع والظن لان الحكم تابع لموجبه
وتمنع التناقض بان الحكم مثبت بالنقص والعلة داعية
ونحن نقطع على الحكم بسلام العرب ونظن ان هذه العلة داعية
للوامع فلم يتجد محل القطع والظن اما المالك فثبت
بها لانفرادها والعلة بسيطة ومركبة فالاول كالاستفقال
واجوار المشابهة والثاني كقلب وادميزان لسكونها
وكسر ما قبلها ومن شرط العلة ايجابها بالحكم كالتباس فرحل
الفعل على الاسم فالاعراب لا لام الابداء والابهاهم والتخصيص
اذ ليست موجبة فالاسم وفر التعليل بالعلة القاصرة خلا
كتسكين الفعل المسند الى الضمير ليتوالى اربع حركات
فبالكون عام والعلة قاصرة على الثلاثي الصحيح وبعض

الحاشي

وبعض الحاشي قال ابن جني وكتعليل النصب بجاء عسى
في نحو ما جاءت حاجتك وعسى الغوية اسهوا بؤس مع
قصرهما على هذين الموضعين قلت هذا عكس ما قبل
اذ فيه تخلف الحكم عن العلة ودوجه صحة التعليل بالعلة
القاصرة بمشابهتها المتعدية في الاخالة والمناسبة وراوت
بنظام النقل فان لم يكن علما للصحة فلا يكون علما للنقص
وليست فائدتها مقصورة على التعدية بل من فوائد الاخالة
ومعرفة الفرق بين المنصوص اليه يعرف معناه والتي لا يعرف
ونفي منع رد غير المنصوص اليه ولما كان الحكم مثبت في
المنصوص عليه بهذه العلة والاصح جواز التعليل بعكسين
كقلب وادميزان للاجتماع مع الياء وللحسب اللازم
لما قبل ياء المتكلم فهي بسبب الادغام كالمواليه لا تتجلى ليا
المتكلم وكذا الاستغفار في كميزان وطى ولى من طويت وبيت

فانه اختلف المعتل اخذ باقوى العليين فان استويا جمعا
اذ لا ينكر اعتقادهما جميعا وقد تكثر العمل لتعليل تنزيل
الفاعل منزلة المجزئ في فعله بتكبين الفعل له ومنع
العطف عليه ضميرا وقوع الاعراب بعده وثانيتها
الفعل لثانيتها وقولهم كنتي وحبذا ولا احبذ فحفظ
باب الالف طاء المجاورة الصاد ضحية فهذه ثمان عمل
وحملها على العمل المؤثرة حتى يمنع اجتماع عليين قياس
مع الفارق ويصح التعليل بعليين متضادين حكماين
متضادين في محل واحد كما في باء التقوية انهما في الفعل
كالهجرة وفي الجور لعدم جواز الفصل ومنه القود والحركة
عقل القلب في امثال بالحركة وعلكو اعدم القلب حيث
وجد بالحركة بناء على انها بعد كحرف فهي كالف جواد
مانعة من قلب حرف العلة وهو ماخذ غريب وحل يصح القول

اجازه المبرر دعتل سكون الفعل بدفع توالي اربع متحرركات
وعتل ثم يك الضمير يكون ما قبله لا عتل لهذا ثم دار
فاعتل لهذا بهذا واحسن منه ما فعله سيبويه عتل ج
محول اسم الفاعل ونصب معمول الصفة المشبهة بحمل كل
على الآخر ومسئلة المبرر ضعيفة اذ الشيء لا يكون
علة لنفسه فكيف يكون علة لعلة وتعاين العلل ضربان
اتحاد موجبها وهو سابق في التعليل بعليين واختلف
الموجب كاعمال ما واهمالها لمشبهها بليس في نفي الحال
والدخول على الجملة الاسمية وشبهها بهل في الدخول بمعناها
على الجملة المستقلة بنفسها ومباشرتها لكل في الجزئين وكذا
ليتما اتممت واعملت حملا على اخواتها او حملا على حرف الجر
مع قوة شبهها بالفعل في الافراد وعدد الحروف وكذا اهلتم
اسم فعل او فعل فلا تلحقها الضماير او تلحقها وقد تجاذبها

على الحال الاصل وفتح عذبة كبناء الضمير يستغفانه عن
 الاعراب خاتم العقل تعليلية وهي التي يتوصل
 بها الى موفه كلام العرب كاحذ اسم الفاعل مطروا ثم فعل
 اعتمادا على قولهم ركب فهو ركب وقد رايناه مطروا
 فاجرياه فيعلم نسمع وكذا النصب بان ورفع الفاعل
 وعلى قياسه كتحليل النصب بان لشبهها بالفعل
 المقدم المفعول وعلى جدتيه وهي تكون بعد ما سبقا كان
 يقال من اين اشبهت ان الافعال وهلا شبريت بما
 اخر مفعول فكل ما اجيب به عن هذا فهو داخل فرعله بجذر
 والنظر **الكل** العلة منها الاجتماع كما جهم
 على علة تقدير الحركات بالتغذروا استفعال في المقصود والنقص
 ومنها النقص كقول الوفاي اليس معناه الضحية وقول عارة
 ابن عقيل انه اوزن اي انقل على النفس اعني تنوين

سابقا مع نصب النهار حين قيل له ما تريد بقرايتك و
 لا الليل سابق النهار قال اريد سابق النهار فيقل
هنا قلته فقال لو قلته لكان اوزن اي انقل على
 النفس فاحذ منه صحة قولنا اصل كذا كذا وعلة كذا كذا
 وترك الاقوى طلبا للتخفيف وقال بعضهم اللهم
 ضبعا وذيبا قال سبويه فقلنا ما اردت فقال اردت
 اللهم اجمع ومنها الايام، نقول النبي صلى الله عليه وسلم
 لقوم قالوا له نحن بنو غيان فقال بل انتم بنو رشان
 اشارة الى زيادة الالف والنون وكذا قول الفرزدق
 وعينان قال الله كوننا فكانتا فكونا فعولان بالالباب
 ما يفعل الحمر من مجلس ابن ابي اسحق فقال له ما عليك لو قلت
 فقولين فقال الفرزدق لو شئت ان تسبح لسبحت
 وشهض فلم يعرف احد من المجلس ما اراد ومراة لو نصب

لا تقتضي ان الله امرها بعد خلقها ان تفعلها والمراد بهما تفعلان
فكان تامّة ومنها السبب والتقسيم بان يذكر جميع الوجود
المحملة لا الغير المحتملة ثم يسبرها اي يختبرها فيبقى منها ما يصلح
للتعليل كان يقول في مردان اما ان يكون فعلا او مفعلا
او فاعلا لا يجوز مفعال ولا فاعال لعدم وجودهما في كلام العرب
فتحتم فعلا ولا يتركز في السبب ففوان ونحوه مما لم يقرب
من الوجود بخلاف مفعال مفتوح اليهم فانه قريب من مكسور
كحرب فان لم يصلح من الاف شي بطل الحكم كقولك
اللام في خبر كمن ليست للتوكيد اذ هي مع ان لا تافقها فيه
ولا للقسم لانها فيما يلاقيه وهي ان ولكن لا يلاقيه فيبطل
وقول اللام خبر كمن وقد يكون السبب فيما يليق بالحكم كان تقول
النصب بعد الا ليس لان معناها استثنى لان معاني الحروف
لا تعمل فيمنز م نصب المفعول له ووجوب النصب في النفي

وبطلان

وبطلان نصب غير اذ لا يصح تقدير الا غير زيد ومعارضته
بثا ويلها بمنع فيلزم رفع المستثنى وانما كما اوردوه عند
الدولة على ابي حنيفة اعتل به وليس لتوكيدها من ان المحففة
ولا النافية اذ المحففة لا تعمل في حرف المركب يخرج عن حكمه الى
حكم آخر وليس لكون التقدير الا ان زيد لم يقم لان ان
لا تعمل مقدّمه فيبقى عمل الفعل بواسطة الا وكذا نعم وبئس
يبطل حرفيهما بالاجماع واسميتهما بنا وما ولم تشبه حرفا ثبتت
انها فعل وايضا لظهور الاشتقاق فيها لان نعم الهمزة معناه
اصاب نعم لم تكن جامدا لعدم ظهور الموصوف وقتا ما وعم
مجاراة اوزان الاوصاف فلم تكن اسما ومنها المناسبة
اي الاخالة اي بها يظن ان الوصف علة ويسمى فياس علة
وهو ان يجهل الفرع على اصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الاصل
كحرف لم يتم فاعله على الفاعل بعلة الاسناد والمضارع

لم تكن وصفا

على الاسم باعتبار المعاني وفي وجوب ابراز المناسبة عند المطالبة
 خلاف وجه الاول ان الدليل لا يثبت ما لم يرتبط به الحكم
 ولا يرتبط ما لم يظهر وجه الاحالة وجه الثاني ان المستدرك
 بالدليل باركان هو ليس عليه بيان وجه الاحالة لانها شرط
 بل على المعترض بيان عدمها ولو كلف به لكلف ان يستقل
 بالمنافرة فيورد الاستدلال ويجيب عنها وذلك لا يجوز و
 الارتباط موجود اذ قد صرح مع الحكم بالعلّة فهي كالبيّنة
 ووجه الاحالة كتقدير البيّنة وليس ذلك عليه بل على الخصم
 القدر في الشهود ومنها الطرد وهو الذي يوجد
 مع الحكم بلا احالة كتعليل عدم البناء بمنع الصرف وبناء
 ليس باجود فقييل غير معتبر فيعتل بالاحالة فيما سبق
 فخر الطرد لا يكفي لتلايل من الدوران تقول ما الدليل على
 انها علّة فيقال وجود الحكم في موضع آخر فيقال وثبت

الحكم

الحكم في الموضع الذي ثبت الحكم فيه قيل بها كونها علّة
 فنقول وبم علم كونها علّة فيقول يثبت الحكم معها فيدور
 وقيل حجة لان دليل العلّة الطرد ما وسلامتها من النقص
 وهذا موجود وروى بان الطرد نظر ثان بعد ثبوت العلّة
 اذ به يستدل على صحتها وبان تسليمهم بطلان العلّة
 عند العجز عن ابراز المناسبة عند المطالبة وليل بطلان علّة
 الطرد والتمسك لاثبات الطرد بالطرد باطل لانه اثبات
 الشيء بنفسه ومنها الفاء الفارقة وهو بيان
 ان الفرع لم يفارق الاصل الا بما لا يؤثر فليزّم الاكثر
 في الحكم كقياس النظرف على المجرور فانها متوافقة وانما
 الا فيما لا يؤثر ثبت عليه حكم فـ والعلة منها نقص
 وهو وجود العلّة ولا حكم على مذهب من لا يراخص في العلّة
 والاكثر على اشتراط الطرد وهو ان يوجد الحكم في كل موضع

وجدت فيه العلة كرفع الفاعل للسناد ونصب المفعول
 للوقوع ووجب ذلك عملاً على العقلية وهي لا تقبل التحصيل
 ولم يشترط قوم لانها اشارة تقبل التخصيص وكما يتمسك
 بالعام المخصوص يتمسك بالعلة المخصوصة كتعليل بناء خدام
 المنقوص باعراب ادر بيجان وفي الاول التوفيق والثاني
 والعدل وفي الثاني العلمية والعجبة والثالث والتركيب
 فانتهى التعليل للبناء باجماع ثلث علل وعلى منع التعليل
 بالعلة المنقوصة يكون جواب المعلن بالمنع معنى اول اللفظ
 او بمعنى في اللفظ فالاول نحو تعليل نصب نعت المنادى
 المبني باحمل على الموضع فينقض بوصف اي فيمنع جراً
 على مذهب من يرى جواز النصب كالمازني والدفع
 باللفظ كقولك في هذا البيت هو الاسم العارض عن العوامل
 اللفظية لفظاً وتقديراً فينقض بقوله وان احد فانه ليس

بل

بل فاعل فيجاء بان ما في لفظنا من ذكر التقرى لفظاً وتقديراً
 يدفعه الدفع بمعنى في اللفظ كان يقال رفع يكتب في نحو
 مررت برجل يكتب لقيام مقام الاسم فينقض يكتب فيجاء
 بان القيام يوجب الدفع لمعنى وهو يثبت الاعراب ولا اعراب
 في كتب لما على من يرى تخصيص العلة فالنقض غير مقبول
 ومنها **تختلف العكس** عنده يشترط العكس العلة
 وهو البر العكس ان يعدم الحكم عند عدم العلة كعدم رفع الفاعل
 عند عدم السناد وعدم نصب المفعول عند عدم الوقوع عليه
 ولم يشترط قوم لانه كالدليل العقلي لا يلزم في عدم العدم
 وذلك مثل الطرف حيث كونه حراً علواً نصبة بالتحذف
 الفعل لفظاً وتقديراً فهو غير مطلوب ولا مقدر بل التقى
 بالطرف عنه وبق منصرفا فينقض بقولك زيد جالس ما منك
 فيجوز على عدم قبول النقص او ثمانية النقص اولى

او بان ما به النقص

ومنها عدم التأثير وهو عدم مناسبة الوصف المضموم
 للعلّة او عدم افادته والاكثر على منع الحاق الاول وجواز
 الثاني كيدان لم يؤثر فانه مناسب فالاول كقولك
 امتنع صرف جميل لالف الثاني طر المقصورة والثاني كقولك
 حمزة او ابل لا اكتنف الالف واوان وقربتا الثانية من
 الطرف ولم يأت منبهة على الاصل وليس هناك بيا مقدرة
 والكلمة ثقيلة بالجمع فهذه خمس علل ولم يحجج الا خمسة
 منها اذ لو بنيت من القول مثله عذرت فتقول قوايل وكذا
 من البيع فتقول بوايل لكن في الجمع مناسبة فيذكرنا كيدا
 لا وجوبا واحترز بالمنبهة من عواول وبلغة بغير المفضول
 من المفضول لفظا كطواويس او تقدير كالعواور من قوله
 وكحل كحل العينين بالعواور فلا تهول رفع طلحة في
 قام طلحة لسناد الفعل اليه وكونه مؤنثا اولاد في الثاني

بواع

ومنها

ومنها القول بالموجب وهو تسليم الدليل مع بقاء النزاع
 كان يستدل البصري على تقديم الحال على العامل المتصرف بمحور
 المتصرف غير الحال فيقول الكوفي نعم بشرط انما رذر الحال
 فيجيب البصري بقوله عذرت بالدليل ما وقع فيه الخلاف
 وعفته باللام فانصرف اليه او يقول هذا قول بموجب العلة
 في بعض الصور مع عموم العلة فلا يكون قولاً بموجبها ومنه
 توجه القول بالموجب عاما عند المستدل منقطعا =
 ومنها ف والاعتبار وهو ان يكون القياس مقابلا
 للنص كان يقيس منع الصرف على منع قصر الممدود فيعارض
 بآيات الصرف فيسقط القياس لمعارضته النص والجواب
 يكون بمنع المعارضة بالطعن في السند او بالثبوت في المتن
 كان يقال في قول الشاعري ومن ولد واعمر ذو الطول
 والي عرض انه علم على القبيلة وجواب الطعن في الرجال بالتعديل

معتبر

وفي الثبوت بالاثبات بالاحالة على كتاب المعتبر عند اهل اللغة
وكذا اذا احتج على اعمال الثاني بقوله جفوني ولم اجف الا خلا
فيعارض بقوله لكن نصف الواسيت وسبني بنو عبد شمس
من مناف وما شتم وكذا يعارض النقل باختلاف الرواية
كالاستدلال على قد المقصور بقوله فلا فقر يوم ولا غناء
فيعارض بان المروي فتح الغين وهو محدود وكذا المعارضة
بمنع ظهور الدلالة كقول البصري المصدر اصل اخذ اسم
اذ هو موضع صدور الفعل فيقول الكوفي ^{الفعل} المصدر
والمصدر كالمركب فالمصدر بمعنى المصدر والمصدر مصدر
عن الفعل ومنها افساد الوضع وهو ان يعلقوا على
العلة ضد مقتضاها ما كان يقول الكوفي انما جاز التعجب
من البياض والسواد دون غيرهما لانها اصل الالوان
فيقول البصري انما امتنع من الالوان للزمها والزم من

الاصل

في الاصل ابلغ وجواب هذا المنع شيان احكم بوجه آخر ان سلبت
الضدية او بمنعها ان امكن ومنها منع العلة
في الاصل او الفرع كمنع رفع المبتدأ بمعنى حتى يحل عليه
المضارع ومنع حمل دراك على الامر حتى يلزم بناء فعل الامر
بان دراك مبنى لتضمنه اللام لا باحتمل على فعل الامر بالجواب
باب العلة في الموضوع الذي منعت منه في اصل او فرع
ومنها المطالبة بتصحيح العلة كان يقال بنيت قبل
ونحو القطع عن الاضافة فيقال ما الدليل على صحة هذه العلة
فيجاب بالتأثير في وجود الحكم عند وجود ما وعده عند عودها
وكان يقال بنيت كيف لتضمنها معنى الحرف فيقال ما الدليل
على صحة هذه العلة فيجاب بان الاصول تشهد ان كل اسم
تضمن معنى الحرف بنى ومنها المعارضة وهي ان يعارض
المستدل بعلة مبتدأة مثل ان يقول الكوفي اعلم الاول

لقوة العناية به حيث ابتداء به فيقول البصري النج اقرب
 للمهور وليس في اعماله نقص للمعنى فاعماله اولى منهل تقبل
 لانها رفعت العلة اولا تقبل لانه تصد لمنصب الاستدلال
 وذلك تبة السؤال التي تلزم في كون الاسئلة تورد كما
 شاء التل لانه جاء مستقهما مستعلما اولا بدم تزيها
 قولان وعليه فيقدم فساد الاعتبار وفاد الوضع
 لان السائل يدعي ان القياس ليس في موضعه فقد صدم
 اصل الدليل فيقدم ما يقتضيه ذكر ثم بعدهما القول بما لموجب
 لانه يبين انه لم يدل في محل الخلاف والمنع ثم المطالبة ولا
 يعكس اذا الاقرار بعد الانكار مقبول ووعكس ثم النقص
 كما فيه من تسليم صلاحية العلة لولا النقص فتش فرع المطالبة
 لان المطالبة لا تتوجه على علة منقوضة ثم المعارضة لانها
 ابتداء دليل في مقابلة دليل المستدل فهي بمنصب الاستدلال

شبه

١١١
 شبه بالسؤال متبني السؤال طلب لجواب فينبني
 على سائل ومسؤول به وسؤال منه وسؤال عنه فان تل
 ينبغي ان يقصد الاستفهام ولذا قال قوم انه ليس له مذهب
 والجهور انه لا بد له من مذهب ليلا ينتشر الكلام فذهب
 فائدة النظر والى ينبغي ان يسئل عما يثبت فيه استفهام
 فان سئل عن النطق والكلام لم يقبل لانه فاسد وان سئل
 عن ملايم مذهب فلو سئل الكوفي عن الابداء لم كان علة
 دون غيره لم يسمع لانه لا يراه عاملا البتة وان لا ينتقل
 من سؤال السؤال والاعده منقطعا قول السؤال به ادوات الاستفهام
 المعروفة وليكن السؤال مفهوما غير مبهم كان يقول ما تقول
 في اشتقاق الاسم لا ما تقول في الاسم فانه غير مقبول لا بهامه
 والسؤال منه شرطه الا بهلية كما سئل عنه وعليه بعد تعيين
 السؤال الاخذ في الجواب فان سكت كان قبيحا وكذا ان سكت

بعد الجواب عن الدليل زماناً طويلاً ولم يقدّر منقطعاً لاحتماز فكره
 في عبارة أدل على الغرض وقيل بعد منقطعاً لانه منقطعاً لمنصب
 الاستدلال فليكن الدليل مقيداً في نفسه والمسؤول عنه
 ينبغي ان يكون مما يمكن ادراكه لا كاعداد جميع الالفاظ الدالة
 على جميع المستحيات فلا يستحق الجواب لتعذره واما الجواب
 فهو المطابق عمومياً وخصوصاً وقال قوم يجوز الفرض في بعض
 الصور كان يفرض تقديم الخبر في المفرد او الجملة والاولون
 يمنعونه من الجواب وان جاز في الدليل مسئلة او اثبت
 القواعد الى ما منه فرث وجب الثبوت على اول رتبة كعدم
 قلب واو علوي الفاً لنكلا يلزم قلبها واو اكمافي الف فتى
 وكذا اذا بنيت من قوى مثل رساله قلت قواءه ثم
 تجمعها على قوائبي والحكمة بعد الف تغليب واو اقلو قلبتها
 واو اكان الف بين واوين فان صغرت كانت مهمزة بعد الف

فوجب

فوجب الاقامة على اول رتبة للدور المتكرر مسئلة
 اجتماع الضدين لغة كالعقل فيرفع الطاري السابق كالفافه
 للتونين والنسب للتأنيث اعتباراً بالالوان مسئلة
 التسلسل باطلاق ومن ثم بطل القول بالوقوف بين الصفة
 والموصوف مع تقدير عامل للصفة فتقدر قبل الصفة موصوف
 يدقف عليه فيقدر العامل بعده فيطلب موصوفاً آخر وهكذا
 مسئلة القياس اجمالي كقياس حذف نون المشتق في
 صلية الالف واللام على حذف نون الجمع فصلتها
 اذ هو المسموع مسئلة قد يجمع الادلة كقول الباء
 في خبر ما التيمية لوجودها في اشعارهم ودخولها للنفي
 لا للنصب بدليل دخولها بعد المكفوفة وبعد هل والاجماع
 نقله ابو جعفر الصغار الكتاب الرابع في الاستصحاب
 وهو انما كان على ما كان عند عدم دليل النقل عن الاسر وهو معتبر

كبقاء الاسماء على الاعراب والافعال على البناء صرح بوجه التلخيص
وكذا الباطنة في كم واذن فلما طالبت عليه بخلاف مدعى الخروج
عن الاصل فالتمسك بالاصل هو التمسك باستصحاب الحال
كان يقال لا تعمل ووفى اجر مخدوفة دون عوض وكذا يقال
الاصح في الفعل الدلالة على الحدث والزمان فلا يقبل سلب
الحدث عن كان الناقصة الا بدليل وكذا الاصل في البناء السكون
وفي الحروف عدم الزيادة وفي الاسماء التصرف في التذكير
والتنكير وقبول الاضافة والاسناد وكذا اما كان الظاهر
بعد لولا امر فوعى استصحاب في نحو لولاك والضعف دليل
الاستصحاب لم يثبت مع المعارض كشيء احرف في البناء
وشبه الفعل في منع الصرف فالاعتراض عليه بذكر دليل يدل
على زواله وجوابه بمنع الزوال مثلاً يستدل الكوفي على اعراب
الامر بان المضارع زال استصحاب حال بناءه بشبهه الاسم

والامر

113
والامر مقتطع منه فيجيب البصري بمنع كونه مقتطعاً
منه في توهمه وبليلاً لم يثبت والاصح في الافعال البناء فتمسك
بالاصل استصحاباً للحال الكسب الخامس في اذلة شيعة
منها لا استدلال بالعكس كان يقال لو نصب نحو حلفك
منه قولك زيد حلفك على الخلاف لنصب زيد او خلاف نسبة
بينهما فلم ينصب الاول فلم ينصب الثاني به ومنها لا استدلال
ببيان العلة في محل النزاع وجوداً وعدماً ليوحد الحكم او لعدم
سما كاستدلال على اعمال اسم الفعل بمعنى المضى بمجازية الفعل المضارع
وزناً فيعمل كالذين بمعنى الحال والاستقبال والاستدلال على عدم
عمل ان المحقة لعدم شبهه بالفعل لفظاً ومنها الاستدلال
على نقي الشيء بعدم الدليل عليه فيما لو ثبت لم يخف الدليل
مما كنفى زيادة على ثلث في الكلمات وفي اربعة في
انواع الاعراب لعدم الدليل ولو كان في مثل هذا المقام لعرف

مع شدة الفحص وكثرة البحث فلم يوجد دليل على انه لا دليل فلا
تكون الكلمات اربعاً ولا الانواع خمسة والثاني كما ثبتت
فلا بد لحكمه دليل ومنها الاستدلال بالاصول كما بطار
كون رافع المضارع النجدة باوائه الى خلاف الاصول هو ثاقف الرفع
غير النصب ويجزم مع ان الرفع فيه صفة الفاعل والنصب فيه صفة
المفعول ويجزم فيه صفة الافعال ومنها الاستدلال
بعدم التفسير وهو مفيد في النفي لاف الاثبات ومع عدم الدليل
على الاثبات كما استدلال على عدم عمل السين وسوف في المضارع
بعدم التفسير اذ لم نر عاملاً في الفعل به ضر عليه اللزم وقد قالوا
ولسوف يوطيك نكبة فترضى اما ان قام دليل الاثبات
كدليل زيادة الهمة والنون فراندها وان لم يكن انفعال موجوداً
بان النون زائدة لا محالة اذ ليس شيء في فعل النون زائدة
والهمة قبل ثلثة اصول لا تكون الا زائدة فان وجد التفسير

والدليل

والدليل فهو فرغاية العناية كنون عنبر فالدليل يقتضي حالها
اذ هي مقابلة عين فعلها والتفسير موجود وهو جعفر ومنها
الاستحسان ودلالة ضعيفة غير مستحكمة بل فيه ضرب
من الاتباع كترك الالف الى الاثقل في غير ضرورة بل الجرد
الاستحسان على غير وجه الاطراد كقلب يا الفتوى واو افرقا
بين الاسم والصفة ولم يطرأ الفرق بينهما في نحو جمع حسن
وجمل على فعال وغفور وعمود على فعال لسنا نرفع فضلام
بينهما كغير الا انه استحسان لا فليس كرفع الفاعل ومنه
ما يستحسن منه على الاصل كاستخوذ والطولت الصدود
ومطوية بها نف ومنه ولا مثل الاقوم عزمها ثاقا
مع زوال علة القلب كاستحسن من حيث اتباع الجمع للمفرد
لما عللوا وتصحى كما قد زالت العلة من الجمع وقياس تحفيرة
ميتشوق ومنه صرف هند مع وجود علة المنع وقد اختلف

اضطرار

في الاخذ به فقيروا حذبه وقيل لا كما فيه من التحكم وترك القياس
 واختلف فيه هل هو ترك قياس الاصل للدليل كما تقدم في رفع المضاعف
 او تخصيص العلة كما قالوا فرارضون انه جمع بالواو والنون
 لان اصله التاء فخصت العلة لتقصها بشئ ودار =
 ومنها الدليل المسمى بالبيان كان يقال دخل
 المضارع المرفوع والنصب لعله اقتضت ذلك على خلاف
 اصل الافعال فيبقى الحذف على الاصل الذي اوقفه الدليل وهو
 المنع **الكتاب السادس** في التعريف والترجيح يكون
 الترجيح يكون الروايات في احدى الجهتين اكثر او اعلم او احفظ
 كما في قول الشافعي احفظ حديثا كما يوما تخدنه =
 عن ظهر غيب اذا ما سئل سالا رواه الكوفيون
 بالنصب عن المفضل بن سلامة ومرواه به رفع الفعل اعلم
 واكثر فالأخذ به رواية اولى وكذا يرجح بموافقة القياس لاصول الروايتين

فتبرج

115
 فتبرج رواية الرفع في المفضل الوفا لان اصل الحروف ان لا تعمل
 محذوفه على رواية النصب ولا ترة اصد لغتين بالافوى بل
 تبرج بموجب وقد قال عليه الصلوة والسلام انزل القرآن
 سبع لغات كلها شاف كاف فان قلت اصد اللغتين
 وكثرت الاخرى احدثت بالاولى رواية او الاخرى قياسا
 فلا يقاس على قولهم المائل المائل كذا اشين الكشكش
 وسين الكسكة استعمل ما سمع فلا يكون خطأ
 بل محظنا لا جهود اللغتين فان احتاج من نظم او جمع لم يكن
 ملوما وكل ما كان لغة لقوم فليس عليه وارتكاب اللغة الضعيفة
 اولى من الشاذ فان تعارض قياسان عمل بأرجحهما فعلم
 ان في الخبر ارجح من دعوى الكوفيين اختصاص عملها بالاسم
 لمخالفة الاصول بلا فائدة فلا يجوز اذ لا يوجد عامل في الاسم
 يعمل النصب ولا يعمل الرفع واذا تعارض القياس والسمع

فطقت بالسموع على ما جاء ولم تقه في غيره نحو استحوذ
 فلا يقال استقوم واذا تعارضت قوة القياس وكثرة الاستعمال
 قد لا يكثر استعماله الا قد تمت اللغة بالحجازية على التيمية صحر
 فنزل القرآن بها ولقد التيمية في القياس فزع اليها من راب
 ريب من تقديم وثا خبر ونقص نفى ولا يدفع الظاهر والاصل
 بحج واحتمال كاحالة نون عنبر وان احتملت الزيادة فقطع
 بظاهر الامر ولا نتوقف على ورود وسامع بضمة وان امكن
 وكالف آية حملها اخليل على انها واو وان امكن غير مكتة
 يرد الميتين وكحل سيبويه عين سيد على انها ياء فخمة على سيبويه
 وان امكن كونه واو الكريج وعينه واذا تعارض اصل وغالب
 قدم الاصل على الاصح كما في الفقه فيصرف فقكر علما حيث لم يدر
 عدله حكما على اصل الاسماء في الصرف ومنه بغيره في الصرف
 حكما على الاكثر في كلامهم ومنه رمان وحيان يصرف هو الصحيح

الاكثر

عن هذه الصرف
 بيان

حدا

حلا على الاصل قبل لاحلا على الاكثر في فعلان الصفة واذا
 تعارض اصلان رجع للاقرب كمنز اذا القيه كمن رولا صله البعيد
 وهو منذ المضموم فيضم فريذ اليوم اعتبارا باصله البعيد لا يكسب
 اعتبارا باصله القريب وهو تكون ومنه قلت بعيت
 اصلها الاوّل الفتح والاصل الاقرب الفتح والكسر لحيات
 العين فردوه الا الاقرب واذا تعارض استصحاب
 الحال مع دليل الناقض لا استصحاب واذا تعارضت في بيان
 ارتكبت اخفهما فالواو في ورنقل اصلية وان لم توجد
 اصلية فاء الا مع النكرة كالوصوصه والوهوجه ولم تحل
 على الزيادة لانها لا تترادوا ولا جبال وكذا فيها قانما رجل
 هو حال او نعت فيجعل حالا وان كان قليلا من النكرة
 لان النعت لا يقدم بحال واذا تعارضت مجمع عليه وتختلف فيه
 ودعت الضرورة الا اهما ارتكبت بمجمع عليه كان ضبط

لما بعد

الا احد امرين اما قصر مدود او مد مقصور اتركب قصر
 المدود ويقدم المانع على المفتوح كسبب الامالة وما نفعها
 وسبب البناء وما نفعه كما في اتي وكسبب الاعاب وما نفعه
 في المضارع الموكدة بالنون فينبغي ان عمل اسم الفاعل وما نفعه
 في وصف وتصغير قبل العمل وان تعارض قولان لعالم اخذ
 بالمعقل منها واول المرسل او ترك كقول سيبويه ان ثابت
 واخت للثانيث وقاصرة لا تكون للثانيث اذ لا تكون
 بعد كون غير الف فيقول قول الثانيث على الجواز بمعنى انها
 في كلمة مؤنثة يوجب الثانيث بوجود ما ويندب بدورها
 لا انها في نفسها زائدة للثانيث بل هي بدل من لام اخت
 وبنت فهي اصل كذا، عرفت وملكوت فان لم يعقل واحد
 من قوليه اجوز على الآخر على مذهبه واول الآخرة كقول سيبويه
 في صحتها انها ناصبة للفعل مع ما علم من مذهبه انها جارة في

فيقول

فيقول القول بانها ناصبة على الجواز لعدم ظهور ان فان لم يمكن
 التأويل ونص على الرجوع اعتبر نصه والا اخذ بالمتأخر تاريخا
 فانه لم يعلم سبب فافذ بالاقوى وجعل الآخر مرجوعا عنه
 فان تاديا وجب اعتقاد انها زيان له وان الداعي
 للاتاديهما عندك هو الداعي للاتاديهما عند قائلها
 وكثيرا ما يقع للاعتقاد هذا وكان ابو علي يقول لا بد من النظر
 في مذاهبه فانها كثيرة وكذا وقع لابي علي في جهات قال
 مرة انها اسم فعل ومرة انها ظرف قال وذلك على حسب
 ما يحضر في وكان يقول لابي عبد الله البصري عجباً لهذا الحاضر
 في حضوره ومعينه وهذا يدل على انه من عند الله لكنه لا بد من
 تقدم النظر وبحث لغة قريش لاجتماع العرب عندهم في التوسيم
 فيختارون ما ينطقونه من لغة العرب فحلت لغتهم من
 مستبشع اللغات وسقيم الالفاظ كالشيليين وغيرهم

المؤنث

الكتاب السابع في احوال مستنبطه هو علي بن
 ابي طالب وضع لاجل الاسود باب ان والاضافة والامالة
 وصنف اهل الاسود باب النعت والعطف والتعجب
 والاستفهام واول من وضع التصريف معاذ القمي منسوب
 الى بيع الشاب المحروية وهو تلميذ ابي الاسود فراه مشددة
 ثم خلف ابي الاسود خمسة عنيسة الفيل وميمون^{الاقرب}
 ويحيى بن يعمر وبنو ابي الاسود عطاء وحرب ثم خلف
 هؤلاء عبدالله بن ابي اسحاق وعيسى بن عمرو وابو عمرو^{العلي}
 ثم خلفهم اهل ففاق من قبل ولم يدركه من بعده اخذ عنه
 عيسى بن عمرو وخرجه بابن العلي ثم اخذ عنه سيبويه فجمع
 العلوم التي استفادها منه في كتابه فجاء احسن من كل
 مصنف في الفقه العربي الى الآن واما الكافي فقد قدم
 ابا عمرو بن العلي نحو اثنى سبعة عشر سنة لكنه فسد عليه باختلاطه

باعتبار

باعتبار الائمة ولذا احتاج الى قراءة كتاب سيبويه
 على الاغفلش ومع ذلك فهو امام الكوفيين وما ظنك
 برجل غلافه الفراء ثم انقسم الناس بعد ذلك بصرياً وكوفياً
 واول من وضع ابواب النحو على الكمال ابو عمرو بن العلي
 ويونس بن حبيب وابوزيد الانصاري وهو اقواهم
 سماعة بن فضال الوهب وكان يقول لا اقول قالت الوهب
 الا اذا سمعت من عجز بكر بن محمد بن كلاب وبني
 هلال ومن اعاليه العافله واسافله العاليه والالم اقل
 قالت الوهب وقد اخذ سيبويه النحو عن ستة من الفحول
 وشتمهم منهم بالخليل ونظمهم بعض المغاربة وهو الامام
 المحقق ابو عبدالله محمد بن غانز فقال شيخ سيبويه
 عيسى بن عمرو والاغفلش الكبير وهو المقبر والشيخ الانصاري
 ابوزيد اخليل ويونس وابن العلاء والخليل ثم اعلم ان بشرط

المستنبط شيء من بطل هذا العلم المرتقى عن رتبة
 التقليد ان يكون عالماً ببلغة العرب محيطاً بعلومها
 مطلقاً على نشرها ونظمها وكيفي فذلك الآن الرجوع الى
 الكتب المؤلفة في اللغة والابنية والدواوين الجامعة
 لشعار العرب وان يكون خبيراً بصفحة نسبة ذلك
 اليهم لنلا يدخل عليه شعر مولد او مصنوع عالماً باحوال
 الروايات ليعلم المقبول و باجماع النخبة لنلا يخرجه
 وعالماً باختلاف كيلا يحدث قولاً زائداً على القول بامتناعه
 وقد سلك ابن مالك طريقة وسطى بين الكوفي والبصري
 فلم يقس على كل مسموع كالكوفي ولم يؤل الثاويلات
 البعيدة كالبصري بل يقبل المسموع ويقول انه قليل او شاذ
 او ضرورة ومثال الاستنباط للمتنافز اعاب ائمة في انهم
 قام وان لم يذكر الصدر اذ لم يحذف تمام الصلة المانعة

من

من حذف الصدر الموجب لبناء اي لقيم المضاف اليه مقامه
 واستنباط منع الاتباع في النعت المفقتر اليه مع اختلاف
 عوامل المنع استنباطاً من تقديم المانع على المقضى او
 من جعل اتحاد العامل حقيقة او حكماً شرطاً في الاتباع مطلقاً
 فعند اختلاف الشرط يبطل الاتباع وذلك نحو رميت بـ
 واعتمدت على رجل يمايين واذا انتهى بنا القول الى هنا
 فاقول الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان
 هدانا الله **واسئل الله** ان يضع له القبول فانه خير فاعول
 وسؤل والصلوة والسلام على سيدنا محمد خير رسول وعلى اهل بيته
 الجامعين بين المعقول والمنقول وسلم تسليم



اريد ان اكتب هذه السطور
في هذه السطور
في هذه السطور
في هذه السطور
في هذه السطور

٢

٢